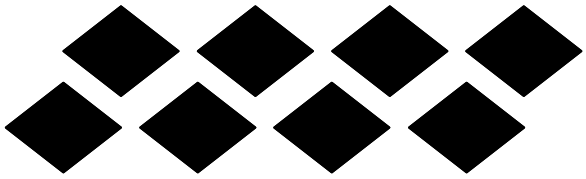

الدور الأمريكي
في انسحاب إسرائيل من سيناء وقطاع غزة
١٩٥٦ – ١٩٥٧ م

د /سيد محمد عبد العال

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادى

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

مجلة كليــة الآداب بقنـــــا ـ العـــدد (٤٣) ـ سنة ٢٠١٤م

الدور الأمريكى فى انسحاب إسرائيل من سيناء وقطاع غزة
١٩٥٦ – ١٩٥٧م

جاءت أزمة تأميم قناة السويس في عام ١٩٥٦م لتعطي إسرائيل الفرصة كي تعقد صفقة التآمر مع بريطانيا وفرنسا ضد مصر ، ولتصبح بها إسرائيل هي مخلب القط الذي تصطاد به الدولتان مصر انتقاماً منها لقرار التأميم ، ولتجد إسرائيل في المؤامرة الفرصة للخلاص من التهديدات التي كانت تتعرض لها مستوطناتها انطلاقاً من غزة ، وكذلك للخلاص من الحصار البحري الذي تمارسه مصر ضدها بإغلاق مضايق تيران أمام سفنها ، غير أن إسرائيل لم تحسب في هذه المؤامرة ردة فعل الولايات المتحدة الأمريكية في وقت كانت قد انتقلت فيه الحرب الباردة إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال الصراع الأمريكي السوفيتي بالمنطقة ، ومن ثم خطورة اندلاع أزمة بالشرق الأوسط يتمكن السوفيت من استغلالها لصالحهم في إطار هذا الصراع للتمكين لوجودهم بالمنطقة ، لذلك عارضت الولايات المتحدة الأمريكية العدوان الإسرائيلي ، وأصرت على الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من سيناء وقطاع غزة .

أولاً : احتلال إسرائيل لسيناء وقطاع غزة .

وصلت في الأول من سبتمبر ١٩٥٦م برقية من الملحق العسكري الإسرائيلي بباريس إلى تل أبيب ، والتى تحدثت عن اهتمام فرنسا بالتنسيق مع إسرائيل في الهجوم على مصر ، لذلك تم إيفاد موشي ديان Moshe Dayan إلى فرنسا حيث تقابل مع الأدميرال بارجو Bargo ، والذي سأل عن إمكانية اشتراك إسرائيل بعمل عسكري في سيناء[1] ، وفي ١٨ أكتوبر ١٩٥٦م بعث رئيس وزراء فرنسا جي موليه Guy Mollet برقية إلى رئيس الوزراء الأسرائيلى بن جوريون Ben Gurion يدعوه للحضور إلى باريس لبحث الأمور بشكل غير مباشر ، وقد تم سفر بن جورين إلى باريس بالفعل في يوم ٢١ أكتوبر ، وكان قبلها قد عقد اجتماع ثنائي بين فرنسا وبريطانيا ، والذي نتج عنه اتفاق الدولتين على طلب مهاجمة إسرائيل لمصر ، ومن ثم تدخلهما

[1] ديان يعترف (ترجمة : شوقي إبراهيم) ، دار التعاون للطباعة والنشر ، القاهرة د. ت ، ص ١١٥ .

بطلب وقف القتال وسحب القوات تمهيداً لتدخلهما المباشر بمهاجمة مصر [٢] .

وفي مساء يوم ٢٣ أكتوبر عقد اجتماعً ثلاثي بين جي موليه وبن جوريون وسلوين لويد Selwyn Lioyd وزير خارجية بريطانيا ، وبعد مباحثات تم الاتفاق على ما خطط له سابقاً ، وانتهى الاتفاق إلى تعهد جي موليه بحماية المدن الإسرائيلية المهمة ، واستخدام حق الفيتو ضد أية محاولة من الأمم المتحدة لإدانة العدوان الإسرائيلي[٣] . وقد تم في ٢٤ أكتوبر التوقيع على اتفاق التعاون بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فيما عرف باتفاقية سيفر ، وتقرر أن يبدأ الهجوم الإسرائيلي على مصر في يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م[٤] . وقد اعتمدت خطة الهجوم الإسرائيلي على قيام اللواء ٢٠٢ مظلات بإسقاط كتيبتي مظلات على ممر " متلا " مع زحف بقية القوات في هجوم أرضى للاستيلاء على " الكونتيلا – نخل – سد – الحيطان " ، حتى تصل إلى الكتيبة التي أسقطت في ممر متلا ومساندتها ، وأن يقوم اللواء السابع مدرع واللواء الرابع مشاة واللواء السابع والثلاثين مدرع بالاستيلاء على أبو عجيلة والإسماعيلية ، كما يقوم اللواء السابع والعشرون مدرع واللواء الأول مشاة واللواء الحادي عشر مشاة باحتلال رفح والعريش حتى يتم عزل قطاع غزة ليتم احتلاله بعدها ، وأما اللواء التاسع فعليه التقدم من إيلات إلى شرم الشيخ جنوب سيناء [٥].

وبالفعل بدأت إسرائيل الحرب على القوات المصرية في يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م بهجوم للطيران الإسرائيلي على سيناء غرضه قطع الاتصال بين الوحدات المصرية وقيادتها[٦] ،

---

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٢٧ .

[٣] صلاح بسيوني : مصر وأزمة السويس ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧

[٤] ديان يعترف : مصدر سابق ، ص ص ١٣٧ – ١٣٨ .

– صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

– محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، الطبعة الثانية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ١٩٨٢م ، ص ٢٢١ .

[٥] صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .

[٦] محمد البحيري: حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠١١م ، ص ٦٥ .

وفي مساء نفس اليوم تم إسقاط ٣٩٥ مظلياً من الفرقة ٢٠٢ عند المدخل الشرقي لممر " متلا " على بعد ٣٠ ميلاً من القناة ، وجاء الهجوم على أول موقع مصري وهو " الكونتيلا " بقيادة شارون Sharon لقوات من المظليين حيث وقع بعد ذلك موقع " تمادة " الحصين بعد معركة بين الطرفين استمرت ٤٠ دقيقة ، ومضت وحدات أخرى بقيادة شارون إلى موقع " نخل " ، والتي استولت عليه بعد عشرين دقيقة ، وفي نفس الليلة كان موقع " النقب " قد سقط في أيدي القوات الإسرائيلية ، وكذلك استولت الفرقة الرابعة على موقع " القسيمة " ، وبذلك تم فتح الطريق نحو الجناح الجنوبي للجيش المصري ، كما استولت وحدة استطلاع في الفرقة السابعة على موقع " دبكا " على بعد ١٥ كيلومتر غربي الكونتيلا ، وبذلك تم تحقيق المرحلة الأولى من المعركة [٧] .

أمام هذا الهجوم اتفقت القيادة المصرية على ضرورة تمسك قواتها في سيناء بمواقعها مع عدم السماح للقوات الإسرائيلية بالتقدم ، وأما القوات الموجودة في غزة فقد صدرت لها الأوامر بعدم الاشتباك مع القوات الإسرائيلية لتجنب مخاطر الاشتباك على المدنيين[٨] ، وتم الاتفاق أيضاً على إرسال النجدات إلى منطقة ممر" متلا " وإلى العريش، مع قيام سلاح الطيران بدوره في التصدي للقوات المعادية [٩] ، لذلك أصدرت قيادة الجيش المصري أوامرها في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م بتحرك بعض القوات من غرب القناة إلى شرقها ، فتحرك لواء مشاة كما تحرك الطيران المصري لضرب قوات المظلات الإسرائيلية في ممر" متلا " ، غير أنهم واجهوا حماية جوية غير طبيعية من جانب سلاح الجو الإسرائيلي ، وكان تحرك القوات المصرية الرئيسية قد بدأ في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦م[١٠] .

وفي مساء ٣٠ أكتوبر وجهت بريطانيا وفرنسا إنذاراً إلى مصر وإسرائيل بضرورة

---

[٧] موشي ديان ، ص ص ١٤١ – ١٤٢ .

[٨] محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان ، مركز الأهرام للنشر، القاهرة١٩٨٨م، ج١ ، ص ٥٣٢ – ٥٣٣.

[٩] أرسكين تشايلدز (ترجمة : خيري حماد) : الطريق إلى السويس ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٢م ، ص ٢٨١ .

– محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ج١ ، ص ٥٣٣ .

[١٠] صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ٢٠٥ .

إيقاف جميع العمليات الحربية ، وسحب القوات مسافة عشرة أميال عن قناة السويس ، مع قبول مصر لإنزال قوات بريطانية – فرنسية بالمواقع الرئيسية في بورسعيد والإسماعيلية والسويس ، على ان يتم الرد على الإنذار في خلال اثنتى عشرة ساعة ، وفي حالة عدم الرد في الوقت المحدد فإن الدولتين سوف تتدخلان بالقدر الذي تريانه ضرورياً لوقف القتال [١١] . وقد أعلنت جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل موافقة إسرائيل على ما جاء بالإنذار ، بينما رفض عبد الناصر الإنذار [١٢] . ومع عدم قبول مصر للإنذار بدأت في مساء يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦م الغارات الجوية البريطانية على مصر ، لذلك رأت القيادة المصرية أن وجود الجيش المصري في سيناء سيجعله يقع أمام القوات الإسرائيلية التي يساندها الطيران الفرنسي ، ومن خلفه القوات البريطانية والفرنسية [١٣] . والنتيجة أن الرئيس جمال عبد الناصر أصدر في ٣١ أكتوبر وعلى مسئوليته الشخصية أوامره للجيش المصرى بالانسحاب من سيناء ما عدا قوات غزة التي أمرها بالاستسلام خوفاً من تعرض الأهالي لمذبحة بشرية في حال إظهار أي مقاومة للقوات الإسرائيلية [١٤] . ومع صدور هذا القرار توقفت القوة الرئيسية للجيش المصري عن التقدم لعبور القناة إلى سيناء ، وبدأت القوات التي عبرت القناة في العودة ، وحددت الأوامر إلى القوات المصرية الموجودة في رفح والعريش وأبو عجيلة وشرم الشيخ بوقف زحف القوات الإسرائيلية حتى يتم انسحاب القوات الرئيسية للجيش المصري ،

---

[١١] كمال عبد المجيد : معركة سيناء وقناة السويس ، سلسلة كتب قومية ، العدد رقم ٢٩١ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، أكتوبر ١٩٦٤م ، ص ص ١٢٠ – ١٢١ .

صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ص ٢٠٥ – ٢٠٦. محمد البحيري : مرجع سابق، ص ٦٤ – ٦٥ .

[١٢] محمد البحيري : مرجع سابق ، ص ٦٦ .

[١٣] صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

[١٤] مذكرات عبد اللطيف البغدادي:جزءان ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٧٧، ج١ ،ص ٣٣٩ .

– محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ج١، ص ٥٣٥ .

– صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

– أرسكين تشايلدز : مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .

والتي تعرضت للقصف من الطيران الفرنسي [١٥] .

وقد أتاح هذا الانسحاب التقدم للقوات الإسرائيلية رغم المقاومة التي أبدتها القوات المصرية المتمركزة في مواقعها ، فلقد خاضت الفرقة السابعة من الجيش الإسرائيلي أعنف المعارك حتى تمكنت من الاستيلاء على أبو عجيلة وبير حسنة وجبل لفني وبير حما ، كما تقدمت هذه الفرقة إلى منطقة " روفادام " حيث خاضت معركة شرسة خسر فيها الإسرائيليون كثيراً من قواتهم، وإن كانت النتيجة تراجع القوات المصرية إلى العريش ، وأصبحت القوات الإسرائيلية تتحكم في المنطقة والطرق الثلاثة التي تتحكم في جنوب سيناء ، بينما ظلت كتيبة المظليين تقاتل في ممر متلا طوال يوم ٣١ أكتوبر ولمدة سبع ساعات ، كما أرسلت كتيبة ظلت تقاتل من الواحدة ظهراً وحتى الثامنة مساءً حيث استطاعوا الاستيلاء على الممر بعد مقتل ٣٨ وجرح ١٢٠ إسرائيلياً [١٦] . كما هاجمت الفرقة العاشرة موقع أم كنف ولكنها فشلت مما أدى إلى تغيير قائد الفرقة [١٧] . وطوال ليل ٣١ أكتوبر واليوم التالي انتقل القتال إلى القطاع الشمالي عند رفح والعريش ، وقد تقدمت لذلك الفرقة الأولى والفرقة السابعة والعشرون مشاة ، حيث أصبحت القوتان على حدود العريش ، وقد تم دخول العريش في السادسة صباحاً بعد انسحاب الوحدات المصرية خلال الليل ، وسرعان ما توجهت قوات نحو القنطرة غرب ، وبذلك انتهت معركة المحور الشمالي من سيناء ، كما أتمت الفرقة ٢٧ مدرعات الاستيلاء على محور القسيمة – جبل لفني – الإسماعيلية [١٨] .

وفي صباح ٢ نوفمبر بدأت الفرقة التاسعة بأوامر من موشي ديان بالسير نحو شرم الشيخ ، كما بدأت الفرقة الحادية عشرة مشاة عملياتها في غزة ، وهو ما كان يعني الانتقال للمرحلة الثالثة من الحرب [١٩] . فأما غزة فقد حشدت إسرائيل لغزوها لواعين

---

[١٥] صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ٢٠٦ – ٢٠٧ .

[١٦] موشي ديان ، مصدر سابق ، ص ص ١٤٣ – ١٤٤ .

[١٧] المصدر نفسه ، ص ١٤٥ .

[١٨] المصدر نفسه ، ص ١٤٦ – ١٤٧ .

[١٩] المصدر نفسه ، ص ١٤٧ .

هما اللواء الحادي عشر والثاني عشر ، مع الأسلحة المعاونة من المدفعية ووحدات المدرعات ، علاوة على سلاح الجو الإسرائيلي والبريطانى والفرنسي ، وقد بدأت الغارات الجوية على القطاع فأثارت الفزع والفوضى بين الأهالي ، ونشطت مناوشات القوات الإسرائيلية تجاه خان يونس تمهيداً للهجوم عليه ، ومع فشل الهجوم غيرت القيادة الإسرائيلية قيادة حملة قطاع غزة وعاودوا الهجوم من الشمال الشرقي عند دير البلح ولكنه فشل أيضاً ، لذلك تم مضاعفة الغارات الجوية وتم تكرار الهجوم حتى سقطت غزة في أيدي القوات الإسرائيلية[٢٠] ، وجاءت المهمة النهائية للاستيلاء على شرم الشيخ ، وقد عهد للفرقة التاسعة للقيام بذلك ، حيث تم الاستيلاء على شرم الشيخ في ٥ نوفمبر ، وأهميتها تكمن في السيطرة على خليج العقبة ومضايق تيران ، وبالتالي فك الحصار على الملاحة الإسرائيلية ، وهو الهدف الرئيسي لهذه الحرب [٢١] .

ورغم تمكن القوات الإسرائيلية من احتلال سيناء وقطاع غزة ، فإن حقيقة الأمر تؤكد أن الجيش المصري لم يقاتل بكامل قوته ، فالذي قاتل هو مجموعة من كتائبه ، والتي تصدت للجيش الإسرائيلي بكامله ، ومع ذلك فإن القوات الإسرائيلية لم تتمكن من الاستيلاء على ممر متلا أو التحول منه إلى جنوب القناة إلا بعد قتال مع القوات المصرية استمر حتى أول نوفمبر ١٩٥٦م ، وفي أبو عجيلة لم يتمكن اللواء السابع المدرع الإسرائيلي من اقتحام المواقع المصرية إلا بعد قتال استمر حتى فجر الأول من نوفمبر ، وفي رفح والعريش استمرت القوات الإسرائيلية تحاول احتلال هذه المواقع حتى ٢ نوفمبر بعد أن تدخلت القوات البحرية الفرنسية بضرب رفح والعريش من البحر [٢٢] .

على أية حال ، فإن الهدف الإسرائيلي من الهجوم على مصر وضح من خطاب النصر الذي ألقاه بن جوريون بالكنيست في ٧ نوفمبر ، والذي أكد فيه على أن أهداف الحملة الإسرائيلية هي تدمير القوات المصرية التي كانت تهدد إسرائيل ، وتحرير سيناء

---

[٢٠] كمال عبد المجيد : مرجع سابق ، ص ص ٩٣ – ٩٤ .

[٢١] موشي ديان ، مصدر سابق ، ص ص ١٤٧ – ١٥١ .

[٢٢] صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ص ٢٠٤ – ٢٠٥ .

والتي هي جزء من الوطن اليهودي ، وفرض حرية الملاحة في مضايق تيران [٢٣] . وقد أكد موشي ديان بأنه كان يرى أن هناك ضرورة للقيام بمواجهة شاملة مع العدو ليتم بعدها وضع أسس السلام على طول الحدود [٢٤] . لذلك عمدت إسرائيل إلى التلكؤ في الانسحاب رغبة في تحقيق أهدافها ، وهو الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً : الرفض الأمريكي لتلكؤ إسرائيل في الانسحاب من سيناء وقطاع غزة .

وصل في مساء يوم ٢٩ أكتوبر بتوقيت واشنطن إلى القيادة الأمريكية تقريراً حول التوغل الإسرائيلي في سيناء ، وأن هذا الهجوم كاف ليعجل بحرب مع مصر ، ورصد التقرير تعاوناً إسرائيلياً فرنسياً مع موافقة ضمنية من جانب البريطانيين ، وأكد التقرير على أن توغل القوات الإسرائيلية في سيناء لا يترك احتمالاً لانسحاب هذه القوات [٢٥] ، وفي الثامنة مساء نفس اليوم أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن الولايات المتحدة سوف تلتزم بتعهدها بمساعدة ضحية أي عدوان بالشرق الأوسط ، وأن الحكومة الأمريكية سوف تطلب انعقاد مجلس الأمن [٢٦] . وبالفعل أبلغت الولايات المتحدة مجلس الأمن في يوم ٢٩ أكتوبر برسالة مفادها ، أن القوات الإسرائيلية قد توغلت في الأراضي المصرية في انتهاك واضح لاتفاق الهدنة بين مصر وإسرائيل ، وطلبت عقد اجتماع عاجل للمجلس لأجل وقف فوري للعمل العسكري الإسرائيلي بالأراضي المصرية [٢٧] .

ومن جانبه ، أرسل الرئيس أيزنهاور **Eisenhower** في يوم ٣١ أكتوبر برقية إلى بن جوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي طالبه فيها بانسحاب القوات الإسرائيلية ، وأن ذلك سيحظى بتقدير الرئيس أيزنهاور نفسه [٢٨] . وفي نفس اليوم اتصل السيد " بيردت "

---

[٢٣] محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ج١، هامش ص ٨٤ .

– كمال عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٨ – ١٧٩ . قدري يونس العبد : سيناء في مواجهة الممارسات الإسرائيلية ، سلسلة أقرأ ، العدد رقم ٥٣٦ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٦م ، ص ٥١ .

[٢٤] موشي ديان ، مصدر سابق ، ص ١١٨ .

[25] F.R. , Telegram from the Joint Chiefs of Staff to certain specified and United Commanders , October 29 , 1956 , volume XVI , p. 845 .

[٢٦] صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ٢١٠ .

[27] U.N., The year book of the United Nations 1956 , p. 25 .

[٢٨] موشي ديان : مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

Burdett مساعد وزير الخارجية الأمريكي بالسفير الإسرائيلي " أبـا إيبـان " Abba Eban ، حيث دار الحديث حول تفكير وزير الخارجية دالاس Dulls في فـرض قيـود اقتصادية ضد إسرائيل ، وأنه يود معرفة نوايا الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلـق بسـحب قواتها من الأراضي المصرية ، وقد رد السفير بأنه ليس في نية إسرائيل السيطرة علـى الأراضي المصرية ، وأن رئيس الوزراء الإسرائيلي يستعد ليقترح على مجلس الـوزراء انسحاب القوات الإسرائيلية ، وذلك في حال تلقيه تعهدات مصرية بالامتناع عـن القيـام بأعمال عدائية ضد إسرائيل [٢٩] .

وحين التقى وزير الخارجية الأمريكي مع السفير الإسرائيلي في أول نوفمبر ، أكـد على أن الهجوم الإسرائيلي على مصر جعل من الضروري للولايات المتحـدة أن تراجـع مشاريع المساعدات لإسرائيل ، وقد رد عليه السفير بأنه رغم الاختلافات بـين البلـدين حول التطورات الأخيرة فإنه يجب الحفاظ على صداقتهما ، وذكر بـأن رئـيس الـوزراء الإسرائيلي أكد على استعداد حكومة إسرائيل للانسحاب من الأراضي المصرية ، ولكن في المقابل ضرورة منع التهديدات لأمن إسرائيل واحترام حرية الملاحة البحرية بما في ذلـك قناة السويس ، وقد رد وزير الخارجية الأمريكي بضرورة الالتزام بمبادئ ومقاصد الأمـم المتحدة [٣٠] .

وبناء على طلب الولايات المتحدة ، نظر مجلس الأمن في أربع جلسات ما بين ٣٠ أكتوبر وحتى أول نوفمبر ١٩٥٦م في المشروع الأمريكي ، حيث أكد منـدوب الولايـات المتحدة أن حكومته تعتقد أنه من الضروري على المجلس أن يتخذ موقفـاً تجـاه العمـل العسكري الذي قامت به إسرائيل ، واعتباره خرقاً للسلام قد وقع من جانبهـا ، وبالتـالي يجب على إسرائيل أن تنسحب فوراً وراء خطوط الهدنة المعمـول بهـا ، وقـد تقـدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار يدعو إلى انسحاب إسرائيل الفوري وراء خطوط الهدنة ،

---

(29) F.R. Memorandum of a telephone conversation between the Israeli Ambassador (Eban) and the Special Assistant in the Bureau of Near Eastern , South Asian , and African Affairs (Burdett) , October 31 , 1956 , volume XVI , p. 894 .

(30) F.R. Memorandum of a conversation , Department of State , November 1 , 1956 , volume XVI , p.p. 925 – 927 .

ودعوة جميع الأعضاء للامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في المنطقة لمساعدة الأمم المتحدة في ضمان سلامة اتفاقات الهدنة ، والامتناع عن تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية والمالية لإسرائيل طالما أنها لم تمتثل للقرار، وأن يُبقى الأمين العام للأمم المتحدة المجلس على علم بمدى الامتثال للقرار ، وتقديم التوصيات لصون السلم والأمن الدوليين في المنطقة . وقد حث مندوب الولايات المتحدة على اعتماد المشروع دون تأخير لمواجهة الوضع الناجم عن الهجوم العسكري الإسرائيلي على مصر . غير أن المشروع لم يتم إقراره بسبب استخدام فرنسا وبريطانيا حق الفيتو ضده [٣١] .

أمام هذا الرفض طلب أيزنهاور في الأول من نوفمبر من وزير خارجيته دالاس وضع مشروع لوقف هذا الاعتداء والتقدم به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقد قام دالاس بوضع مسودة المشروع وأبلغه إلى أيزنهاور ، والذي وافق عليه وطلب إرساله إلى كابوت لودج **Cabout Lodge** مندوب الولايات المتحدة بالأمم المتحدة للحصول على الموافقة على المشروع [٣٢] ، وقد نص المشروع على وقف فوري لإطلاق النار ، وسحب جميع القوات إلى ما وراء خط الهدنة ، وامتناع الدول الأعضاء عن إدخال المعدات العسكرية إلى منطقة الأعمال العسكرية ، وضرورة اتخاذ الخطوات لإعادة افتتاح القناة عقب وقف إطلاق النار، مع تكليف الامين العام للأمم المتحدة بمراقبة والإبلاغ الفوري عن مدى الامتثال للقرار إلى مجلس الأمن والجمعية العامة ، من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات المناسبة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة [٣٣] . وقد تمت الموافقة على القرار تحت رقم ٩٩٧ في ٢ نوفمبر بأغلبية ٦٤ صوتاً مقابل ٥ أصوات [*] ، مع امتناع ٦ دول [*] عن التصويت[٣٤] . وقد ذكر هامرشولد **Hammarskjold** الأمين العام بتقريره في ٣ نوفمبر أن الحكومة المصرية وافقت على القرار وفي الجلسة نفسها أعلن ممثل

---

[31] U.N., The year book of the United Nation 1956 , p.p. 25 – 26 .

[٣٢] مذكرات أيزنهاور (ترجمة : هشام خضر) : مكتبة النافذة ، القاهرة ٢٠١٠ ، ص ١٠٧ .

[33] U.N., The year book of the United Nations 1956 , p. 28 .

[*] الدول التي رفضت هي : انجلترا وفرنسا وإسرائيل واستراليا ونيوزيلاندا .

[*] الدول التي امتنعت هي : كندا وجنوب أفريقيا وبلجيكا والبرتغال ولاوس وهولندا .

[34] U.N., The year book of the United Nations 1956 , p. 28 .

– مذكرات أيزنهاور : مصدر سابق ، ص ١٠٨.

إسرائيل عن تعهد حكومته بوقف إطلاق النار في حالة موافقة مصر على ذلك [٣٥] . والحقيقة أن عدم الموافقة الصريحة من جانب إسرائيل على الانسحاب إنما ترجع إلى عدم استكمالها أعمالها الحربية في سيناء . وكذلك إلى رغبتها في الاستفادة من هذه الحرب ، وهو ما جعل وزيرة الخارجية الإسرائيلية جولدا مائيرGolda Meir في الرابع من نوفمبر تبلغ رئيس أركان هيئة الهدنة أن اتفاق الهدنة لم تعد له صلاحية ، وطلبت منه أن يأمر الموظفين التابعين للهيئة للخروج من غزة ، وفي نفس اليوم طلبت توضيحات من الأمين العام حول موافقة الحكومة المصرية بشكل لا لبس فيه على وقف إطلاق النار ، وهل ما زالت مصر تعتبر نفسها في حالة حرب مع إسرائيل ، وكذلك مدى استعدادها للسيطرة على أعمال الفدائيين والتفاوض مع إسرائيل بهدف إحلال السلام [٣٦].

في هذا الوقت كانت الولايات المتحدة ما تزال مع سعيها لفرض الانسحاب على إسرائيل من الأراضي المصرية ، لذلك دعمت القرار الذي تقدمت به كندا للجمعية العامة بشأن إنشاء قوة الطوارئ الدولية للفصل بين المتحاربين في ٢ نوفمبر ، والذي اعتمد تحت رقم ٩٩٨ في ٤ نوفمبر بأغلبية ٥٧ صوتاً وامتناع ١٩ صوتاً [٣٧] . وقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على القرار ، وأصرت على عدم مشاركة الدول الكبرى في هذه القوات لاستبعاد مشاركة القوات السوفييتية فيها ، وقد أبدى المندوب الأمريكي بالأمم المتحدة استعداد بلاده لتقديم ما يلزم لنقل هذه القوات واحتياجاتها من مؤن وعتاد [٣٨] . كما وافقت الولايات المتحدة على مشروع القرار الذي تقدمت به الدنمارك باسم مجموعة من الدول(*) للجمعية العامة في ٧ نوفمبر لأجل تنظيم عمل القوات الدولية ، والذي صدر تحت رقم ١٠٠١ ، ووافق عليه ٦٤ صوتاً مع امتناع ١٢ عضواً [٣٩] . ومن جانب آخر ، حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تحييد الاتحاد السوفيتي تجاه هذه الأزمة ، لذلك صوتت ضد مشروع القرار الذي تقدم به السوفيت إلى ملجس الأمن في ٥ نوفمبر ،

---

(35) U.N., The year book of the United Nations 1956 , p. 28 .

(36) Ibid , p. 29 .

(37) Ibid , p. 29 .

(٣٨) لطيفة سالم:أزمة السويس ١٩٥٤– ١٩٥٧، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٦م ، ص ص ٢٧٧ – ٢٧٨.

(*) الدول هي : الأرجنتين وبورما وسيلان والأكوادور والسويد وأثيوبيا .

(39) U.N., The year book of the United Nations 1956 , p. 33 .

والذي دعا إلى النظر في عدم الالتزام من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بقرار الأمم المتحدة الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦م ، ووضع خطوات فورية لوقف العدوان من الدول السالفة الذكر ، ولم تتم الموافقة على القرار [٤٠] . بينما تمت الموافقة على القرار ١٠٠٢ في ٧ نوفمبر ، والذي تقدمت به " سيلان" نيابة عن الدول الأفريقية لدعوة إسرائيل بالانسحاب الفوري وراء خطوط الهدنة ، وقد تمت الموافقة عليه من ٦٥ عضواً مع امتناع١٠ أعضاء ورفض عضو واحد[٤١] .

على أية حال ، فإن الولايات المتحدة لم تكتف بموقفها داخل أروقة الأمم المتحدة ، فقد استغلت علاقتها الثنائية مع إسرائيل لدفعها إلى الانسحاب ، فرغم أن إسرائيل أبلغت الأمين العام للأمم المتحدة في ٥ نوفمبر موافقتها الفورية دون قيد أو شرط لوقف إطلاق النار منذ صباح نفس اليوم[٤٢] ، فإن الولايات المتحدة سعت لإنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية ، لذلك اجتمع وكيل وزارة الخارجية الأمريكية وليم رونتريه William Rountree مع رؤوفين شيلواه Reuven Shiloah القائم بأعمال السفير الإسرائيلي في ٧ نوفمبر ، والذي أكد له على ضرورة انسحاب إسرائيل ، وأن رفض إسرائيل لسحب قواتها وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ، سيفتح باب الاتهام لإسرائيل بأنها تهدد بشكل خطير السلام العالمي ، وأن هذا قد يؤثر على المعونات الأمريكية الحكومية والخاصة لإسرائيل ، فضلاً عن إمكانية تطور حركة لتعليق عضوية إسرائيل بالأمم المتحدة أو طردها منها ، فضلاً عن السعي لوضع قرار بفرض عقوبات صارمة ضد إسرائيل [٤٣] .

ورداً على تصريح لرئيس الوزراء الإسرائيلي – الذي أكد فيه على أن خط الهدنة بين إسرائيل ومصر لم تعد له صلاحية ، وأن إسرائيل لن توافق على مرابطة قوى أجنبية على أراضيها أو على الأراضي التي احتلتها مهما كان اسمها [٤٤] – أرسل الرئيس

(40) F.R. Editorial Note , November 5 , 1956 , volume XVI , p. 1011 .
(41) U.N., The year book of the United Nations 1956 , p. 33 .
(42) F.R. Editorial Note , November 5 , 1956 , volume XVI , p. 1011 .
(43) F.R. Memorandum of a conversation , Department of State , November 7 , 1956 ,volume XVI , p.p. 1065 – 1066 .
(44) U.N., The year book of the United Nations 1956 , p. 31 .

أيزنهاور في ٧ نوفمبر رسالة إلى بن جوريون أكد فيها على أن الولايات المتحدة تستقبل التقارير التي تتحدث عن أن إسرائيل لا تنوي الانسحاب من الأراضي المصرية بقلق بالغ ، لأن أي قرار من هذا القبيل من جانب إسرائيل من شانه أن يقوض بشكل خطير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإحلال السلام بالشرق الأوسط ، ويؤدي إلى إدانة إسرائيل باعتبارها تنتهك المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة ، وطالب بضرورة امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ، وأنه سيكون من المؤسف للشعب الأمريكي اتباع إسرائيل سياسة مناهضة لذلك ، وهو ما سيؤثر سلباً على علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين [٤٥] .

أمام هذا الضغط من الجانب الأمريكي جرت محادثات في واشنطن بين مسئولين من الخارجية الأمريكية ومسئولين بالسفارة الإسرائيلية برئاسة السفير أبا إيبان ، حيث تحدث السفير الإسرائيلي عن قلق رئيس حكومته تجاه الموقف الأمريكي ، وأن بن جوريون يتمنى القدوم إلى الولايات المتحدة لإجراء مناقشات مع الرئيس الامريكي وأمين عام الأمم المتحدة ، وأكد على أنه يضغط على حكومته للرد على رسالة الرئيس أيزنهاور ، وأن الرد سيكون في الاتجاه الذي تتمناه الإدارة الأمريكية ، وقد رد عليه رونتريه وكيل وزارة الخارجية الأمريكية بأن إدارته تنتظر الرد على رسالة الرئيس أيزنهاور ، ومؤكداً على أن عدم الاستجابة لطلب الانسحاب الفوري من شأنه أن يعرض السلام العالمي للخطر ، وأن هذا المطلب مهماً لصالح العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، ورأى رونتريه أنه قبل أن يعطي رداً حاسماً على طلب بن جوريون لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تكون هناك فرصة للنظر في رده على رسالة الرئيس أيزنهاور [٤٦] .

لذلك ، عقد بن جوروين اجتماعاً لحكومته استمر تسع ساعات في يوم ٨ نوفمبر ، حيث صرح بعدها بأن إسرائيل سوف تنسحب من الأراضي المصرية عقب وصول قوات الأمم المتحدة [٤٧] . كما أرسل في ٨ نوفمبر رداً على رسالة الرئيس أيزنهاور ، حيث أقر

---

(45) F.R., Message from President Eisenhower to Prime Minister Bon Gurion , November 7 , 1956 , volume XVI , p.p. 1063 – 1064 .

– مذكرات أيزنهاور ، ص ١١٨ .

(46) Ibid , Memorandum of a conversation , Department of State , November 8 , 1956 ,volume XVI , p.p. 1089 – 1091 .

[٤٧] مذكرات أيزنهاور ، ص ١١٨ .

بقبول إسرائيل للانسحاب بعد الانتهاء من وضع ترتيبات مرضية مع الأمم المتحدة بدخول القوات الدولية لمنطقة قناة السويس ، هذا مع تأكيده على طلب حكومته من الأمين العام للأمم المتحدة لدعوة مصر إلى نبذ حالة الحرب مع إسرائيل ، وتخليها عن سياسة المقاطعة والحصار ، ووقف عمليات التوغل في الأراضي الإسرائيلية من الفدائيين ، والدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل وفقاً لالتزامها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالعيش في سلام مع الدول الأعضاء ، وعبر عن ارتياح حكومته للاهتمام الكبير من جانب الولايات المتحدة بإسرائيل وسياستها الداعمة لبلاده [٤٨] . وفي نفس اليوم أرسل بن جوريون رسالة مماثلة للأمين العام للأمم المتحدة [٤٩] . وفي تبريره لقرار بلاده بالانسحاب أكد السفير الإسرائيلي بواشنطن أبا إيبان للسيد رونتريه وكيل وزارة الخارجية الأمريكية حين لقائهما في ٨ نوفمبر على أن حكومته أخذت على محمل الجد وعد الرئيس الأمريكي أيزنهاور في رسالته لبن جوريون بأنه لن تكون هناك عودة للوراء بالنسبة للوضع الذي كان قائماً بين مصر وإسرائيل بمقتضى اتفاق الهدنة ، وأشار إلى رغبة بن جوريون في زيارة واشنطن لمناقشة هذه الأمور ، ولزيادة التقارب بين الولايات المتحدة وإسرائيل [٥٠] .

ورغم أن الموافقة على الانسحاب واجهت معارضة داخلية واسعة ، وخاصة من الأطراف غير الحكومية مثل " حزب حيروت " – حيث انتقد مناحم بيجن **Menachem Begin** أهم عضو في الحزب الحكومة في اجتماع لجنة الشئون الخارجية والأمن بالكنيست لاتخاذها قرار الانسحاب [٥١] – فإن الكنيست الإسرائيلي صدَّق على قرار الحكومة بالانسحاب من الأراضي المصرية في ١٤ نوفمبر[٥٢] . حيث كانت الحكومة الإسرائيلية تجد التشجيع من الولايات المتحدة على ذلك ، فقد كتبت جولدا مائير وزيرة

---

(48) F.R., Message from Prime Minister Ben Gurion to President Eisenhower , November 8 , 1956 , volume XVI , p.p. 1095 – 1096 .

(49) U.N., The year book of the United Nations 1956 , p. 33 – 34 .

(50) F.R. Memorandum of a conversation , Department of State , November 8 , 1956 ,volume XVI , p. 1094 .

(51) Ibid , Telegram from the Embassy in Israel to the Department of State , November 11 , 1956 , volume XVI , p. 1110 .

(٥٢) محمد البحيري : مرجع سابق ، ص ٧١ .

خارجية إسرائيل في ١٥ نوفمبر إلى بن جوريون لتخبره بأن روبرت ميرفي Murphy Robert وكيل وزارة الخارجية الأمريكية أبدى لها وللسفير إيبان إمكانية حصول إسرائيل على مطالبها الحيوية لأمنها إذا هي قصرت مطالبها على نزع سلاح سيناء ، وفي مقابل ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون على استعداد لأن تقدم الضمانات الكافية لعدم عودة الظروف إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، وبما يعني أن خليج العقبة سوف يفتح للملاحة الحرة ، وأن انسحاب إسرائيل من سيناء لا ينبغي أن يعني عودة القوات المصرية إليها [٥٣] .

ومع ذلك ، فإن إسرائيل عمدت إلى التلكؤ في الانسحاب ، وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى أن ترسل إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٨ نوفمبر لتعرب عن استيائها من عدم بدء إسرائيل بالانسحاب بل قيامها بتدعيم مراكزها في الأراضي المصرية [٥٤] ، الأمر الذي دفع الأمين العام إلى أن يرسل إلى إسرائيل في ١٩ نوفمبر لأجل استيضاح موقفها من الامتثال لقرارات الجمعية العامة الصادرة في ٢ ، ٧ نوفمبر ، حتى يكون ردها أساساً لتقريره الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في ٢١ نوفمبر [٥٥] . وقد ردت الحكومة الإسرائيلية في ٢١ نوفمبر مؤكدة على سحب قواتها إلى مسافات مختلفة على طول الجبهة المصرية ، وأنها سحبت منذ ٧ نوفمبر ما يعادل اثنين من ألوية المشاة إلى داخل إسرائيل ، وأعادت التأكيد على موقفها بخصوص سحب قواتها من مصر عقب وضع ترتيبات مرضية مع الأمم المتحدة بشأن قوات الطوارئ الدولية ، وبما يضمن عدم تكرار الاعمال العدوانية ضدها [٥٦] .

أمام هذا التلكؤ في الانسحاب من جانب إسرائيل ، وكذلك من جانب فرنسا وبريطانيا ، أيد المندوب الأمريكي بالأمم المتحدة كابوت لودج مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة الدول الأفروأسيوية في يوم ٢٣ نوفمبر ، والذي عبرت فيه عن قلقها لعدم

---

[٥٣] محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ج١ ، ص ص ٨٤ – ٨٥ .

[54] U.N., The year book of the United Nations 1956 , p. 39 .

[55] Ibid , p. 39 .

– صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ٣١٠ .

[56] U.N., The year book of the United Nations 1956 , p. 39 .

– صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ٣١٠ .

الامتثال لقرارات الأمم المتحدة من جانب الدول المعتدية ، وبقاء قواتها على الأراضي المصرية ، ومن ثم عدم انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة . وقد صدر القرار في ٢٤ نوفمبر تحت رقم ١١٢٠ بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية [٥٧] . كما طلبت الخارجية الأمريكية من كابوت لودج رئيس وفدها بالأمم المتحدة إبلاغ جولدا مائير وزيرة الخارجية الإسرائيلية ضرورة امتثال إسرائيل لقرارات الجمعية العامة ، وسحب قواتها من الأراضي المصرية وراء خطوط الهدنة دون شروط ودون تأخير ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد تماماً المواقف التي تتخذها السكرتارية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية ، هذا مع الوضع في الاعتبار أن الحكومة الأمريكية تقدر قلق الحكومة الإسرائيلية تجاه الوضع في سيناء والمضايق وغزة ، وأنها لا تسمح بعودة الأعمال العسكرية المصرية ضد إسرائيل [٥٨] .

ومن جانب آخر ، رفضت الخارجية الأمريكية على لسان السيد رونتريه وكيل وزارة الخارجية – حين اتصاله بالسفير أبا إيبان – إصدار بلاغ رسمي يوضح موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أمن إسرائيل على أثر البيان الذي أصدرته الإدارة الأمريكية تأييداً لدول حلف بغداد ، والذي لم يذكر فيه أي إشارة لإسرائيل ، حيث اعتبر رونتريه مسألة موقف الولايات المتحدة تجاه إسرائيل مسألة منفصلة تماماً ، وفي تعليقه على المطلب الإسرائيلي ذكر رونتريه أن أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الإسرائيلية هو انتزاع بيان بالدعم الامريكي لإسرائيل ، وهو ما لا يجب أن يسمح به في ظل الظروف القائمة ، من حيث احتلال إسرائيل للأراضي المصرية ، لأن هذه المسألة تلحق ضرراً لا يمكن إصلاحه للموقف الأمريكي ، ويقلل فعالية الدور الأمريكي في التعامل مع المشكلة[٥٩] .

وبالفعل أرسل وزير الخارجية الأمريكي في ٧ ديسمبر إلى السفير الإسرائيلي أبا

---

(57) U.N., The year book of the United Nations 1956 , p. 40 .

(58) F.R.Ttelegram from the Department of State to the Mission at the United Nations , November 30 , 1956 , volume XVI , p.p. 1231 – 1232 ¨

(59) Ibid , Memorandum of a telephone conversation between the Israeli Ambassador (Eban) in New York and the Assistant Secretary of State for Near Eastern ,South Asian and African Affairs (Routree) , November 30 , 1956 , volume XVI ,p.p. 1230 – 1231 .

إيبان مذكرة أكد فيها على أن الولايات المتحدة صرحت في عدد من المناسبات خلال السنوات الماضية بموقفها فيما يتعلق بدول الشرق الأدنى ، ومفادها أن الولايات المتحدة ستتخذ إجراءات داخل وخارج الأمم المتحدة لمنع أي انتهاك لحدود خطوط الهدنة من قبل دول المنطقة ، وأنها تعارض أي عدوان في المنطقة وتقدم المساعدة لضحية العدوان ، هذا مع استمرار السياسة الخارجية الأمريكية في الحفاظ على استقلال إسرائيل . وفي نهاية المذكرة أكد وزير الخارجية على أن الولايات المتحدة تقدم دعماً قوياً للإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن في الشرق الأدنى ، وأنها ستواصل القيام بذلك في ظل قلقها على أمن الدول في المنطقة [٦٠] .

على أية حال ، فإن الضغوط الأمريكية دفعت بن جوريون في أول ديسمبر إلى أن يرسل إلى وزيرة خارجيته بواشنطن ليؤكد على أنه إزاء الضغوط الشديدة من الرئيس أيزنهاور اتخذ قراراً بسحب قوات جيش الدفاع مسافة ثلاثين ميلاً إلى الشرق من قناة السويس ، هذا مع طلبه منها ومن السفير أبا إيبان بواشنطن ألا يصدر عنهما ما يشير بشكل مباشر أو غير مباشر إلى خط الهدنة ، حيث لا نية من جانب الحكومة الإسرائيلية الانسحاب إليه [٦١] . وقد أكد بن جوريون على ذلك حين لقائه مع السفير الأمريكي بتل أبيب في يوم الأحد٢ ديسمبر ، حيث ذكر له بأنه أصدر أوامره لموشي ديان بالانسحاب إلى المسافة التى حددها ، تمهيداً لتطهير القناة والسماح للقوات الدولية للدخول إلى المنطقة التي تخليها قوات الدفاع الإسرائيلية ، ومؤكداً على أن الضغوط الأمريكية كان لها دور كبير في اتخاذ قراره بسحب هذه القوات ، وإن كان السفير الأمريكي قد علق بقوله : إن القلق من عزل وطرد إسرائيل من الأمم المتحدة كان دافعاً قوياً لقرار الانسحاب الإسرائيلي [٦٢] .

ورغم قرار إسرائيل بالانسحاب ، وادعاء بن جوريون بأن الانسحاب لأجل التمهيد لدخول القوات الدولية للمنطقة ، فإن القوات الإسرائيلية عمدت إلى تعطيل القوات الدولية

---

(60) Ibid , Note from the Secretary of State to the Israeli Ambassador (Eban) , December 7 , 1956 , volume XVI , p.p. 1272 – 1273 .

(٦١) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ج١ ، ص ٥٨ .

(62) F.R.. Telegram from the Embassy in Israel to the Department of State , December 3, 1956 , volume XVI , p.p. 1247 – 1248 .

، فعند تقدم القوات اليوغوسلافية في سيناء لم تجد أثراً للطرق ، واضطرت إلى ترك العربات والسير على الأقدام حتى وصلت في ٥ ديسمبر إلى مسافة ٢٨ كيلومتراً شرق القنطرة ، و٤٠ كيلومتراً شرق الإسماعيلية ، وتوقفت تماماً لكثرة الألغام التي وضعتها القوات الإسرائيلية قبل انسحابها [٦٣] ، وقد رفضت إسرائيل إطلاع القوات الدولية على مواقع هذه الألغام ، وهو ما دفع الجنرال بيرنز **Burns** قائد القوات الدولية إلى الاحتجاج على ذلك ، ورغم الاحتجاج استمرت القوات الإسرائيلية في عملية تدمير الطرق والسكك الحديدية والآبار ونهب المخازن والاستيلاء على بترول رأس سدر وبلاعيم ، كل ذلك لأجل كسب الوقت لصالح إسرائيل للحصول على مكاسب سياسية [٦٤]. وقد قام وزير الخارجية المصري محمود فوزي بإبلاغ الامين العام للأمم المتحدة بما تم من تخريب للطرق والسكك الحديدية ، وطلب منه في ٨ ديسمبر اتخاذ خطوات لسرعة وصول القوات الدولية إلى العريش ورفح وغزة ، وقد كلف الأمين العام السيد بانش **Bunch** بسؤال الحكومة الإسرائيلية [٦٥] . وقد كان الرد مرضياً للأمين العام للأمم المتحدة من قبل إسرائيل [٦٦] .

وبذلك ، انتهت المرحلة الاولى من الانسحاب الإسرائيلي في ٢٢ ديسمبر ، حيث تراجعت القوات الإسرائيلية إلى منطقة الممرات [٦٧] ، ومن بعدها بدأت الحكومة الإسرائيلية في زيادة التلكؤ في استكمال انسحابها لأجل التفاوض للحصول على المكاسب ، ففي ٢٢ ديسمبر دعا رئيس الوزراء بن جوريون السفير الأمريكي إلى منزله بتل أبيب وتحدث معه عن مخاوف إسرائيل بعد انسحاب قواتها العسكرية من سيناء ، وحدد جوانب

---

(63) U.N., The year book of the United Nations 1956 , p. 44 .

– صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ٣١١ .

(64) F.R., Telegram from the Mission at the United Nations to the Department of State ,December 10 , 1956 , volume XVI , p. 1288.

– لطيفة سالم : مرجع سابق ، ص ٢٩٣.

[٦٥] صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ٣١١ .

(66) F.R. Telegram from the Mission at the United Nations to the department of State, December 10 , 1956 , volume XVI , p. 1288 .

[٦٧] صلاح العقاد : الانسحاب الإسرائيلي من سيناء ، مجلة السياسة الدولية ، العدد رقم ٣٨ ، أكتوبر ١٩٧٤م ، ص ١٠٨ .

مخاوفها من حيث عبور إسرائيل الحر عبر قناة السويس ، وحرية إسرائيل في المرور عبر خليج العقبة ، والقلق من إمكانية تأسيس قاعدة عسكرية مصرية في شرق القناة ، وكذلك تجدد هجمات الفدائيين على إسرائيل ، وأكد على رغبة إسرائيل في التنسيق مع سياسة الولايات المتحدة تجاه ذلك ، وحدد مطلب بلاده بضمانات أمنية تعتبرها إسرائيل حيوية لأمنها ، خاصة أن المعارضة لقرار الانسحاب الذي اتخذ بالإجماع في ٨ نوفمبر تشهد نمواً سريعاً داخل الحكومة وخارجها من قبل الصحافة والجمهور [٦٨] ، وفي ٢٥ ديسمبر كتب بن جوريون إلى أبا إيبان بواشنطن ليعلمه بالمطالب التي لا تنوي إسرائيل أن تتنازل عنها مهما كانت الضغوط ، وهي نزع سلاح كل المنطقة الشرقية من سيناء ، وبقاء القوات الإسرائيلية في شرم الشيخ حتى الحصول على ضمانات بحق الملاحة الحرة في خليج العقبة ، وعدم سماح إسرائيل بعودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة [٦٩] .

وقد تم التأكيد على هذه المطالب فى المحادثات التى جرت بواشنطن فى ٢٨ ديسمبر بين دالاس وزير الخارجية الأمريكية وجولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل ، حيث أكدت على قلق بلادها بشأن ما يمكن أن يحدث في سيناء بعد انسحاب قواتها ، وأن إسرائيل تريد ضمان عدم عودة الحصار المفروض على خليج العقبة ، وأنه يجب على الولايات المتحدة والأمم المتحدة أن تعارض هذا الحصار ، كما أن إسرائيل لا ترغب في ضم قطاع غزة ولكنها تعارض عودته للسيطرة المصرية ، وأن وجود القوات الدولية به لن يحل المشكلة ، ولكنه سوف يوفر درعاً خلفياً يمكن للفدائيين أن يعملوا من خلاله ، وأنها تأمل أن الولايات المتحدة سوف تقترح على الأمين العام عدم الضغط من أجل الانسحاب الإسرائيلي الفوري لشرم الشيخ وغزة حتى يتسنى الوصول إلى حل دائم ، خاصة أن الرأي العام الإسرائيلي لن يسمح بإخلاء المنطقتين في حالة عدم وجود ضمانات بأن الحصار لن يعود ، وأن غزة لن تستخدم كقاعدة لنشاط الفدائيين ، كما أن إسرائيل تأمل في تجنب الصراع مع الأمين العام بشأن هذه النقاط ، والذي من شأنه أن يؤدي إلى صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعوها للانسحاب الفوري ، وهو

---

(68) F.R..Telegram from the Embassy in Israel to the Department of State , December 23 , 1956 , volume XVI , p.p. 1326 – 1328 .

[٦٩] محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ج١ ، ص ص ٨٥ – ٨٦ .

ما سيؤدي إلى انتهاك إسرائيل لهذا القرار ، وبالتالي الاصطدام بالولايات المتحدة الأمريكية بحكم تأييدها لقرارات الأمم المتحدة تجاه الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية [٧٠] ، وقد رد وزير الخارجية الأمريكي بتأكيده على أن الولايات المتحدة ليست في وضع يمكنها من التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل حول المسائل التي يجري التعامل معها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ، والذي تدعمه الولايات المتحدة في جهوده الرامية إلى تنفيذ هذا الانسحاب ، هذا مع وعده بلقاء الأمين العام ، والحديث معه حول المطالب الإسرائيلية ، والتي أكد على تفهم بلاده لها [٧١] . وعلى نفس خط المطالب الإسرائيلية ، أكد بن جوريون حين لقائه مع السفير الأمريكي بتل أبيب في ٣٠ ديسمبر ١٩٥٦م على ما قالت به جولدا مائير ، وطالب بأن تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بأنها سوف تتحرك ضد أي محاولة لمنع الملاحة في خليج العقبة [٧٢] .

على أية حال ، تقابل دالاس مع الأمين العام للامم المتحدة ، حيث أكد الأخير على أن مسألة مرور السفن الإسرائيلية عبر القناة يتطلب أخذ رأي محكمة العدل الدولية ، وأن خليج العقبة ممر مائي دولي يتطلب كحل مؤقت وجود قوات دولية لعدم تجدد القتال بين مصر وإسرائيل ، وأما غزة فلا يمكن بقاء إسرائيل لإدارتها ، وأنه من الممكن إيجاد قوات دولية في القطاع ، كما أكد على أن تحرك الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الجانب قد يكون مفيداً [٧٣] . لذلك أرسل دالاس فى ٥ يناير ١٩٥٧م إلى سفيره في تل أبيب طالباً منه أن يوضح لرئيس الحكومة الإسرائيلية أن قطاع غزة حتى وإن لم يكن مصرياً فقد شمله خط الهدنة مع إسرائيل ، وأن الولايات المتحدة تدعم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢ نوفمبر ، والذي يدعو الأطراف إلى سحب قواتهم وراء خطوط الهدنة ، وأن الامتثال الكامل من جانب إسرائيل لهذا القرار قد يفتح الطريق لحل عملي مع الأمم المتحدة تجاه مرور إسرائيل عبر المضايق ، كما أكد على أنه يجب

---

(70) F.R. Memorandum of a conversation , Department of state , December 28 , 1956 ,volume XVI , p.p. 1341 - 1342 .

(71) Ibid , 1344 .

(72) Ibid , Telegram from the Embassy in Israel to the Department of State , December 31 , 1956 , volume XVII , p.p. 5 - 6 .

(73) Ibid , Memorandum of a conversation between Secretary General Hammarskjold ,Decemebr 31 , 1956 , volume XVII , p. 2 .

أن يكون واضحاً أن الولايات المتحدة تدعم بقوة الأمين العام في جهوده لفرض الامتثال لقرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص[٧٤].

وعند عرض هذه المذكرة على بن جوريون أكد على رفض عودة مصر لإدارة غزة ، لأن ذلك سيعني استئناف نشاط الفدائيين ، وأن قوات الأمم المتحدة لا يمكنها السيطرة بنحو فعال على هذا النشاط ، وبالتالي فهو يرى ضرورة سيطرة الشرطة الإسرائيلية على الوضع في غزة تحت إشراف الأمم المتحدة ، كما أكد بن جوريون على أن إسرائيل لن تخضع للحصار مرة أخرى عبر مضيق العقبة ، تحقيقاً لحرية الملاحة في هذا الممر المائي [٧٥] . وقد أكد السفير الامريكي بإسرائيل على أن حرية الملاحة أمر ذو أهمية سياسية لإسرائيل ، ذلك أن بن جوريون لا يستطيع سحب الجيش الإسرائيلي إلا إذا كان قادراً على جعله قضية مقنعة من خلال أن لديه ضمانات فعالة تؤكد على أن مضيق العقبة سوف يظل مفتوحاً للتجارة الإسرائيلية [٧٦] . وعلى هذا ، فإن إسرائيل خلال هذه الفترة واصلت تلكؤها في الانسحاب ، فرغم أن القوات الإسرائيلية كانت خلال الفترة ٢ – ٨ يناير قد انسحبت إلى خط الشمال والجنوب دون ترك أي قوات غرب العريش ، وبنحو ٤٠ كيلومتراً من الطرف الجنوبي لقطاع غزة ، وذلك استكمالاً للمرحلة السابقة والتي وصلت إلى ٥٠ كيلومتراً شرق القناة [٧٧] ، إلا أن موشي ديان رفض تحديد موعد نهائي للانسحاب عند اجتماعه مع الجنرال بيرنز قائد القوات الدولية لمناقشة مشروع الانسحاب ، كما أنه تحاشى ذكر غزه وشرم الشيخ ومضايق تيران ، وهو ما دفع الجنرال بيرنز إلى أن يرفع تقريراً للأمين العام للأمم المتحدة ، وبما يفيد بتلكؤ إسرائيل في الانسحاب [٧٨] .

أمام هذا التلكؤ ، بدأت الكتلة الأفروآسيوية تمارس ضغوطاً داخل أروقة الامم المتحدة لغرض الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وقطاع غزة ، وذلك من خلال استصدار

---

(74) Ibid ,Telegram from the Department of State to the Embassy in Israel , January 5 ,1957 , volume XVII , p.p. 10 – 11 .

(75) Ibid ,Telegram from the Embassy in Israel to the Department of State , January 8,1957 , volume XVII , p.p. 13 – 14 .

(76) Ibid , Telegram from the Embassy in Israel to the Department of State , January 4, 1957 , volume XVII , p. 9 .

(77) U.N., The year book of the United Nations 1956 , p. 46 .

(٧٨) لطيقة سالم : مرجع سابق ، ص ٢٩٤ .

قرار يدين إسرائيل لعدم سحبها قواتها ، ويدعو إلى فرض عقوبات اقتصادية عليها ، وهو ما جعل وزير الخارجية الأمريكية دالاس يعقد اجتماعاً بالخارجية الأمريكية في ١٠ يناير لتحديد الموقف الواجب اتخاذه من قبل الحكومة الأمريكية تجاه الضغوط العربية المتزايدة لأجل مسألة الانسحاب الإسرائيلى [٧٩] ، حيث أرسلت وزارة الخارجية إلى مندوبها بالأمم المتحدة تبدي فيه قلقها من النقاش الوشيك بالجمعية العامة للأمم المتحدة حول تأخر إسرائيل في سحب قواتها وأن هذا النقاش قد يؤدي إلى تصلب المواقف الإسرائيلية والعربية ، وجعل التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة لسحب القوات الإسرائيلية ، وكذلك دور القوات الدولية صعب التنفيذ ، واقتراح نقل الجزء الأكبر من القوات الدولية إلى مواقع استراتيجية بين مصر وإسرائيل وتمركزها في غزة مع عدم دخول قوات مصرية عسكرية أو شبه عسكرية للقطاع ، على أن تتولى مصر الإدارة المدنية المؤقتة للقطاع ، وكذلك تمركز القوات الدولية على طول ساحل منطقة شرم الشيخ مع عدم عودة القوات المصرية ، والتأكيد على حرية الملاحة عبر مضايق تيران . وأن يفرض على إسرائيل أن توضح للسكرتير العام خطط انسحابها ، على أن يسمح للأمين العام بأن يجعل هذه الخطط معروفة للمجموعة الأفروآسيوية ، وطلبت الخارجية من مندوبها بالأمم المتحدة إبلاغ الأمين العام بأن الولايات المتحدة لن تدعم فرض عقوبات ضد إسرائيل طالما تواصل مصر تحديها لقرارات الأمم المتحدة [٨٠] .

وقد ظهر القلق الأمريكي من إصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد إسرائيل في هذا الوقت عندما التقى وزير الخارجية الأمريكي مع وزير الخارجية الفرنسي كرستيان بينو بواشنطن في ١١ يناير ، حيث أظهر بينو تعاطف بلاده مع إسرائيل ، ومؤكداً على أنه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار وجهة النظر الإسرائيلية تجاه إخلاء قطاع غزة وسيناء وخليج العقبة والقناة ، وكذلك أمر الفدائيين [٨١] . وفي تعقيبه على ذلك ، أكد وزير الخارجية الأمريكية على شعوره بالقلق من احتمال إصدار قرار من الجمعية

---

(79) F.R. , Editorial not , volume XVII , Januray 11 , 1957 , volume XVII , p. 15 .

(80) Ibid ,Ttelegram from the department of state to the Mission at the United Nations , January 11 , 1957 , volume XVII , p.p. 27 – 28 .

(81) Ibid , Memorandum of a conversation , Department of State , January 11 , 1957 , volume XVII , p. 24 .

العامة يدعو إسرائيل إلى الانسحاب وراء حدودها ، إذ سيكون هناك عدم إنصاف في دعوة إسرائيل فقط للامتثال لقرارات الأمم المتحدة ، فيما ينبغي أن يكون على مصر الامتثال لها أيضاً ، ومؤكداً على أن هناك أدلة على تجدد نشاط الفدائيين [٨٢] ، لذلك طالب المندوب الأمريكي بالأمم المتحدة كابوت لودج حين لقائه بالأمين العام للأمم المتحدة في يوم ١٢ يناير بتأجيل مشروع القرار المزمع تقديمه من الدول الأفروآسيوية للأمم المتحدة ، غير أن الأمين العام أكد عدم إمكانية ذلك بعد أن طلب العرب بالفعل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل غير رسمي[٨٣]

لذلك ، وجدت إسرائيل نفسها أمام قرار جديد سيصدر من الأمم المتحدة ، وهو مادفع أبا إيبان إلى مقابلة الأمين العام للأمم المتحدة في ١٤ يناير ، وقدم له تقريراً عن انسحاب إسرائيل من سيناء ، وأكد أن القوات الإسرائيلية ستكون بالكامل خارج سيناء قبل ٢٢ يناير ، وأن قوات الأمم المتحدة ستصل إلى الحدود المصرية الإسرائيلية باستثناء شرم الشيخ وما يتعلق بها وكذلك قطاع غزة ، وأن إسرائيل مستعدة للدخول في مباحثات مع الأمين العام حولهما [٨٤] . ومن جانب آخر ، التقى محمود فوزي وزير الخارجية المصري مع " لودج " مندوب الولايات المتحدة بالأمم المتحدة ، حيث طلب فوزي ضرورة تأييد الولايات المتحدة للقرار الذي ستتقدم به مجموعة الدول الأفروآسيوية ، والذي سيشمل إدانة عدم امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ، ودعوتها إلى سحب قواتها في غضون خمسة أيام ، ودعوة جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إلى الامتناع عن تقديم أي مساعدات عسكرية أو اقتصادية أو مالية لإسرائيل . غير أن " لودج " حذر فوزي من الاستعجال ، وأنه يجب إعطاء الأمين العام الفرصة والوقت للعمل على انسحاب إسرائيل ، وقد رد فوزي بأن هذا الأمر قد تأخر ، ولا يجب أن تقبل الأمم المتحدة بشروط إسرائيل[٨٥] . ومع تقديم مشروع القرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تمت مناقشته

---

(82) Ibid , p.p. 24 – 25 .

(83) Ibid ,Telegram from the Mission at the United Nations to the Department of State, January 12 , 1957 , volume XVII , p. 32 .

(84) Ibid ,Telegram from the Mission at the United Nations to the Department of State, January 14 , 1957 , volume XVII , p. 35 .

(85) Ibid ,Telegram from the Mission at the United Nations to the Department of State, January 15 , 1957 , volume XVII , p.p. 37 – 38 .

بوزارة الخارجية الأمريكية في ١٧ يناير ، حيث وجد المجتمعون أن القرار معتدل في بنوده ، ومن ثم أوصى " لودج " بأن تصوت الولايات المتحدة لصالح هذا القرار [٨٦]، وبالفعل صوتت الولايات المتحدة لصالح القرار ، والذي صدر في ١٩ يناير تحت رقم ١١٢٣، وبأغلبية ٧٤ صوتاً مقابل صوتين مع امتناع دولتين ، وقد طالب القرار بضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المصرية ، والإبلاغ عن ذلك في غضون خمسة أيام[٨٧].

على أثر هذا القرار ، لم يكن أمام إسرائيل سوى تلبية مطلب الانسحاب ، خاصة مع التأييد الأمريكي للقرار والتصويت لصالحه ، لذلك أقدمت الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ المرحلة الثانية من الانسحاب في ٢٢ يناير ، حيث انسحبت قواتها من سيناء ما عدا شريطاً ساحلياً عرضه ٢٨ كيلومتراً ولمسافة ١٨٠ كيلومتراً على شاطئ خليج العقبة ، من ميناء إيلات إلى شرم الشيخ ، مع تمسكها بالبقاء أيضاً في قطاع غزة [٨٨] . ومع انتهاء المرحلة الثانية ، أكد بن جوريون في خطابه أمام الكنيست في ٢٣ يناير على بقاء القوات الإسرائيلية في خليج العقبة حتى يمكن إجراء ترتيبات مرضية لحرية الملاحة فيه ، وأما عن غزة فقد تحدث عن عدم قبول عودة النفوذ المصري إليها ، هذا فضلاً عن تأكيده على أن اتفاقية الهدنة بين إسرائيل ومصر قد انتهكت ولا يمكن العودة إليها ، وأن إسرائيل مصرة على نزع السلاح من سيناء بأكملها [٨٩] .

وهكذا يمكن القول ، بأن انتهاء المرحلة الثانية من الانسحاب الإسرائيلي في ٢٢ يناير ١٩٥٧م تبدأ معها مرحلة جديدة بخصوص هذا الشأن ، ومن ثم تطور الدور الأمريكي تجاهها ، حيث كان أمر تصميم إسرائيل فى هذه المرحلة على عدم عودة الإدارة

---

(86) Ibid , Editorial Note , January 16 , 1957 , volume XVII , p. 39 .

(87) U.N., The year book of the United Nations 1956 , p. 46 .

(٨٨) صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ص ٤٠ – ٤١ .

– لطيفة سالم : مرجع سابق ، ص ٢٩٦ .

(89) F.R. Telegram from the Embassy in Israel to the Department of State , Febryary 4, 1957 , volume XVI , p. 91 .

– محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ج١ ، ص ٨٦ .

– صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ٤٢ .

المصرية لقطاع غزة وحرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس مقابل الانسحاب النهائي من سيناء وقطاع غزة دافعاً للإدارة الأمريكية لاتباع سياسة الضغوط على الحكومة الإسرائيلية لإجبارها على إتمام انسحابها النهائى .

ثالثاً : الضغوط الأمريكية وإتمام انسحاب إسرائيل من سيناء وقطاع غزة .

في ٢٢ يناير تقدم السيد شايلواه الوزير الإسرائيلي المفوض بالسفارة الإسرائيلية بواشنطن بمذكرة إلى السيد ميرفي وكيل وزارة الخارجية الأمريكية تحدد موقف إسرائيل من منطقة شرم الشيخ وقطاع غزة ، وذلك من خلال بقاء القوات الدولية بشرم الشيخ بعد انسحاب إسرائيل منها حتى إيجاد تسوية نهائية لمشكلة حرية الملاحة بخليج العقبة ، والمطالبة بالمشاركة الإسرائيلية في إدارة غزة مع الأمم المتحدة والإدارة المحلية ، وطالب بضرورة ممارسة الولايات المتحدة نفوذها لمنع تجمد الوضع القائم أو الوصول لطريق مسدود ، وكان السفير أبا إيبان قد سلم النسخة الأصلية من هذه المذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة [٩٠]. حيث وصف الأمين العام في لقائه مع " لودج " الموقف الإسرائيلي بأنه مؤسف ومخالف لقرارات الأمم المتحدة ، وذكر بأن الإسرائيليين يحاولون ضم غزة ، وأن إصرارهم على بقاء قوات دولية في منطقة المضايق حتى إيجاد تسوية شئ مستحيل ، وأكد على أن ممارسة الضغوط على إسرائيل من الممكن أن يؤدي إلى استكمال انسحابها ، وبالتالي الاتفاق على كثير من الأشياء التي تريدها ، وأن تعنت إسرائيل واعتمادها في موقفها على الولايات المتحدة سوف يجعل لا مفر من إصدار قرار من الأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية عليها ، ويجعل من المستحيل الحصول على موافقة على قرار لأجل قيام القوات الدولية بكل المهام التي تريدها إسرائيل ، لذلك أرسل " لودج " بعد محادثاته مع الأمين العام للأمم المتحدة إلى الإدارة الأمريكية ليوصي بضرورة بذل جهد رفيع المستوى بواشنطن لإقناع الإسرائيليين بأنهم ذاهبون ضد مصلحتهم ، وأنهم في اعتمادهم لهذه السياسة يحولون دون قيام الأمين العام بعمل ما هو في مصلحتهم ، وإذا فشل ذلك فينبغي القيام بالضغط على الإسرائيليين لإحداث تغيير في

(90) F.R. Memorandum of a conservation between the Minister of the Israel Embassy (Shiloh) and the Deply under Secretary of State for political Affairs (Murphy), January 22 , 1957 , volume XVII , p. 43 .

موقفهم ، والذي يشكل خطراً على السلام العالمي سواء للأمم المتحدة أو للولايات المتحدة ، وإذا كان هناك ما يبرر للضغط عليهم من قبل لأجل الانسحاب من سيناء وقطاع غزة ، فإن له ما يبرره الآن وبقوة [٩١] .

وبالفعل عقدت الإدارة الأمريكية جلسة لمجلس الأمن القومي في ٢٤ يناير ، حيث أكد دالاس في الاجتماع على أن المعلومات الاستخبارتية المتوفرة لديه تشير إلى أن الإدارة الأمريكية ذاهبة لأزمة مع إسرائيل لرفضها الانسحاب من غزة وخليج العقبة حتى يتوفر لها ضمانات لمطالبها [٩٢]، لذلك طالب لودج في رسالة إلى وزير الخارجية دالاس بأنه ينبغي أن يقال للإسرائيليين بوجوب تغيير سياستهم ، لأنها ضد مصالحهم ومصالح الولايات المتحدة ، ذلك أن قراراً بفرض عقوبات على إسرائيل سوف يمرر بالأمم المتحدة حتى في ظل معارضة أو امتناع الولايات المتحدة عن التصويت عليه ، والتي ستكون مجبرة على دعم قرار العقوبات ضد إسرائيل تأييداً للأمم المتحدة [٩٣] . بل إن " كابوت لودج " أيد فعلياً تقرير الأمين العام الذي عرض للمناقشة على الجمعية العامة في ٢٤ يناير ، وطالب بضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المصرية [٩٤] .

عقب تقديم هذا التقرير اجتمع " لودج " مع الأمين العام للأمم المتحدة ، حيث ذكر الأخير بأن هناك حتمية لقرار يدين إسرائيل ويدعو إلى فرض عقوبات ضدها إذا لم تنسحب على طول خط الهدنة ، وقال بأنه ينبغي أن يكون هناك قرار ثان يشمل مرابطة قوات الأمم المتحدة على خط الهدنة في خليج العقبة وغزة ، وأن يشمل هذا القرار التأكيد على أن الخطوات السابقة تتم فوراً عقب انسحاب القوات الإسرائيلية [٩٥] . لذلك أرسل

---

(91) Ibid ,Telegram from theMmission of the United Nations to the Department of state , January 23 , 1957 , volume XVII , p.p. 46 – 47 .

(92) Ibid , Memorandum of discussion at the 310 Metting Council , January 24 , 1957 , volume XVII , p. 47 .

(93)Ibid , Message from representative at the United Nation (Lodge) to the Assistant Secretary of State for International Organization Affairs (Wilcox) , January 24, 1957 , volume XVII , p. 54 .

(94)U.N., The year book of the United Nations , 1956 , p.46 .

– لطيفة سالم : مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

(95 F.R. Telegram from the Mission at the United Nations to the Department of State, January 24 , 1957 , volume XVII , p. 57.

لودج إلى ويلكوكس Wilcox وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون المنظمات الدولية طالباً إعداد مسودة هذا القرار [٩٦] ، وبالفعل تم إعداد مسودة القرار وأرسلها وزير الخارجية إلى لودج في ٢٥ يناير ، وذلك لتقديم مشروع القرار إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة ، طالباً منه الحصول على دعم الدول الأعضاء للمشروع ، والذي اشتمل على قلق الأمم المتحدة لعدم قيام إسرائيل بسحب جميع قواتها وراء خطوط الهدنة ، ودعوة حكومتي مصر وإسرائيل بمراعاة أحكام اتفاقية الهدنة ، والتوافق على التوصيات والتدابير المقترحة من الأمين العام في تقريره السابق لأجل تطبيقها عقب الانسحاب الإسرائيلي [٩٧] .

وقد ناقش لودج مشروع القرار مع الأمين العام وليستر بيرسون Lester Pearson المندوب الكندي ، حيث كان الكنديون قد وضعوا مسودة قرار أيضاً ، وقد لاقى المشروعان قبولاً من الأمين العام ، وبذلك تقرر دمج ما جاء في كلا القرارين على أن يأخذ في الاعتبار ما جاء في تقرير الأمين العام [٩٨] ، وتم بالفعل وضع مشروع القرار من الوفدين الأمريكي والكندي ، وأرسل إلى الخارجية الأمريكية لأجل إبداء الرأي [٩٩] ، كما التقى لودج مع وزير الخارجية المصري وأخبره بالخطوط العريضة للمشروع ، وكذلك التقى مع الأمين العام ، والذي استحسن مشروع القرار ، وحث الولايات المتحدة الأمريكية على العمل مع الهند في ذلك لاعتباره مفيداً للمشروع [١٠٠] ، بينما ناقش وزير الخارجية الكندي مسودة المشروع مع السفير الإسرائيلي بواشنطن أبا إيبان ، وتم التطرق إلى الدور الذي سيوكل للقوات الدولية ، ومنه الحفاظ على فتح مضايق تيران للملاحة البحرية [١٠١] ، وكذلك اجتمع أبا إيبان مع السيد ميرفي وكيل وزارة الخارجية

---

(96) Ibid , pp. 55 – 56 .

(97) Ibid, Telegram from the Department of State to the Mission at the United Nations, January 25 , 1957 , volume XVII , p. 58 .

(98 Ibid ,Telegram from the Mission at the United Nations to the Department of State , January 25 , 1957 , volume XVII , p. 59 .

(99) Ibid , p.p. 59 – 60 .

(100) Ibid , p. 61 .

(101) Ibid , Memorandum of a conversation Department of State , January 26 , 1957 , volume XVII , p. 62 .

الأمريكية وبحضور شايلواه الوزير المفوض بسفارة إسرائيل بواشنطن ، حيث ذكر إيبان بأنه يأمل في أن الولايات المتحدة ستعارض حملة الإدانة والاستنكار في الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد إسرائيل ، وطالب بضرورة التشاور مع بلاده بشان نص أي قرار تعتزم الولايات المتحدة طرحه على طاولة البحث بالأمم المتحدة ، بينما أكد ميرفي على أن الولايات المتحدة تريد قراراً من شانه أن يكون مقبولاً لإسرائيل وغيرها ، والذي سيكون مبنياً على تقرير الأمين العام الصادر في ٢٤ يناير ، ورأى شايلواه أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تأخذ زمام المبادرة وعدم الانضمام إلى أي قرار تقدمه الدول الأفروآسيوية ، ومتحدثاً عن خشيته من تعرض الولايات المتحدة لضغوط من البلدان الأخرى في هذا الاتجاه ، غير أن ميرفي أكد على عدم تعرض بلاده لأي ضغوط [١٠٢] .

ومن جانب آخر ، أرسل وزير الخارجية الأمريكية في ٣٠ يناير إلى سفيره في تل أبيب طالباً منه مقابلة رئيس الوزراء الإسرائيلي وإبلاغه بأن الولايات المتحدة تدعم وبقوة مجهودات الأمم المتحدة في تحقيق التنفيذ الفعلي من قبل جميع الأطراف لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦م ، وأن الولايات المتحدة تعتقد أن تقرير الأمين العام الصادر في ٢٤ يناير ١٩٥٧م يوفر أساساً سليماً لبناء المزيد من إجراءات الأمم المتحدة للحفاظ على وقف إطلاق النار ومنع مزيد من أخطار الأعمال العدائية ، وطلب منه في النهاية حث الحكومة الإسرائيلية على التعاون مع السكرتارية العامة للأمم المتحدة لأجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة [١٠٣] . ومن جانبه حذر ويلكوكس وكيل وزارة الخارجية الأمريكية حين لقائه مع شايلواه الوزير الإسرائيلي المفوض بواشنطن من أن عدداً كبيراً من الأعضاء بالجمعية العامة بالأمم المتحدة يؤيدون الانسحاب الإسرائيلي ، وأن عدم امتثال إسرائيل لقرارات الجمعية العامة سيكلف إسرائيل الكثير ، وفي حال تنفيذها سيكون له تأثير على إعطاء إسرائيل قدراً كبيراً من الضمانات [١٠٤] . وزيادة في الضغوط الأمريكية على إسرائيل في هذا الوقت اقترح وزير الخارجية

---

(102) Ibid , p. 63 .

(103) Ibid ,Telegram from the Department of State to the Embassy in Isreal , January 30, 1957 , volume XVII , p.p. 73 – 74 .

(104) Ibid , Memorandum of a conversation Department of State , February 1 ,1957 , p. 76 .

في محادثة تليفونية مع الرئيس أيزنهاور إرسال برقية إلى بن جوريون من الرئيس الأمريكي تطالبه بضرورة الانسحاب في حال صدور القرارين المقدمين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، على أن لا ترسل البرقية إلا بعد معرفة أن القرارين سيمران أو قد مرا بالفعل ، وحول سبب إرسال البرقية ذكر دالاس للرئيس إن الإسرائيليين عنيدون في أمر انسحابهم من غزة والعقبة بدون ضمانات ، وأنهم قد يذهبون إلى أقصى حد في هذا ، خاصة أنه قد يكون هناك قراراً يدعو لفرض عقوبات على إسرائيل ، وهو ما يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تفعل شيئاً تجاهه [١٠٥] .

على أية حال ، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة ناقشت مشروعي القرارين في ٢ فبراير ، حيث تمت الموافقة على القرار الأول تحت رقم ١١٢٤ وبأغلبية ٧٤ صوتاً مقابل صوتين وامتناع دولتين ، وقد دعا القرار إسرائيل لاستكمال انسحابها وراء خط الهدنة دون مزيد من التأخير ، كما تمت الموافقة على القرار الثاني تحت رقم ١١٢٥ وبأغلبية ٥٦ صوتاً وامتناع ٢٢ صوتاً ، وقد دعا القرار إلى مراعاة حكومتي مصر وإسرائيل أحكام اتفاقية الهدنة بينهما ، ووضع قوات دولية على خط الهدنة من أجل تكريس دعائم السلام بالمنطقة ، ومطالبة الأمين العام وبالتشاور مع الأطراف المعنية اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه التدابير مع تبليغ الجمعية العامة حسب الاقتضاء[١٠٦].

على أثر ذلك ، عقدت الحكومة الإسرائيلية في يوم ٣ فبراير اجتماعاً في غياب بن جوريون لمرضه ، وبرئاسة ليفي أشكول **Levy Eshkol** ، حيث أكدت الحكومة على أن إسرائيل تأسف لإقرار أمر انسحابها من سيناء والعقبة دون تقديم ضمانات كافية تضمن حرية الملاحة في القناة ، وأنها تتمسك وبشدة بالموقف الذي اتخذه الكنيست في٢٣ يناير١٩٥٧م ، والقاضي بأن حل مشكلة شرم الشيخ وقطاع غزة يقوم على إنهاء الأعمال العدائية من جانب مصر في البحر والأرض ، وهما شرطان أساسيان لتحقيق

---

(105) Ibid , Memorandum of a telephone conversation between the President and the Secretary of State , February 2 , 1957 , volume XVII , p.p. 79 – 80 .

(106) U.N., The year book of the United Nations 1956 , p. 50 .
- F.R. Editorial Note , February 2 , 1957 , volume XVII , p.p. 78 – 79 .
– مذكرات أيزنهاور ، ص١٥١ .

السلام بمنطقة الشرق الأوسط ، وحيويان لإسرائيل ووجودها [١٠٧] . بينما تحدثت وزيرة الخارجية جولدا مائير إلى السيد سبندر Spender مندوب استراليا بالأمم المتحدة عقب إقرار القرارين مؤكدة على أن إسرائيل ستنسحب من سيناء وقطاع غزة إذا كانت هناك ضمانات عامة من مصر بأن قوات الأمم المتحدة سيسمح لها بالبقاء في منطقة شرم الشيخ ، وأن مصر لن تمنع السفن الإسرائيلية من عبور قناة السويس ، وقد تحدث سبندر في ذلك مع المندوب الأمريكي لودج لإيجاد صيغة يوافق عليها المصريون في بيان علني من شأنه أن يوفر الضمانات اللازمة لإسرائيل [١٠٨] .

أمام هذا الموقف ، وتدعيماً لقراري الأمم المتحدة أرسل الرئيس أيزنهاور في ٣ فبراير خطاباً إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي ، تحدث فيه عن عدم إتمام إسرائيل لانسحابها ، وتأخرها في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وهو ما أدى إلى استمرار التوتر في الشرق الأوسط ، وإعاقة الجهود للعمل على تحقيق حلول دائمة للمشاكل التي أثارتها الأزمة ، ولذا تم طرح قراري ٢ فبراير والموافقة عليهما لأجل انسحاب قوات إسرائيل وراء خط الهدنة ، والالتزام الدقيق باتفاقية الهدنة ، وقد دعمت الولايات المتحدة هذه القرارات ، وبالتالي يجب أن تكون الخطوة الأولى هي إتمام انسحاب القوات الإسرائيلية دون مزيد من التاخير ، وأكد على شعوره بالخطر إزاء تجاهل إسرائيل المستمر لقرارات الأمم المتحدة، وأن استمرار ذلك من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ المزيد من إجراءات الامم المتحدة ، والتي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على علاقات إسرائيل بالدول الأعضاء ، وبما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تقوم الولايات المتحدة بجهدها لتعزيز العمل البناء لهذه المنظمة [١٠٩] . وفي أول رد على هذا الخطاب ، أكد بن جوريون حين لقائه مع السفير الأمريكي بإسرائيل في مساء يوم ٣ فبراير على شعوره بخيبة الأمل من الخطاب

---

(107) F.R. ,Telegram from the Embassy in Israel to the Department of State , February 4 , 1957 , volume XVI , p.p. 90-91 .

(108) Ibid,Telegram from the Mission at the United Nations to the Department of State , february 6 , 1957 , volume XVII , p. 97 .

(109) Ibid , Message from President Eisenhower to Prime Minister Ben Gurion , February 3 , 1957 , volume XVII , p.p. 82 – 83 .

– مذكرات أيزنهاور ، ص ص ١٥١ – ١٥٢ .

– محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ج١ ، ص٨٧ .

المرسل من الرئيس أيزنهاور ، ومن القرارات التي صدرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ فبراير ، وأكد على أنه سيرد رسمياً على هذا الخطاب [١١٠] .

ولأجل زيادة ممارسة الضغوط على إسرائيل أرسل المندوب الامريكي بالأمم المتحدة إلى الخارجية الأمريكية يقول : لقد حان الوقت للولايات المتحدة لممارسة ضغوط كافية على إسرائيل لأجل دفعها إلى الانسحاب تماماً وفوراً من الأراضي المصرية ، وذكر أسباب تأييده لذلك ، ومنها : إنه في مصلحة إسرائيل قصيرة المدى ، ذلك أن مصر لن تعطي الضمانات التي تسعى إليها إسرائيل طالما أن إسرائيل تتحدى مصر . كما أن انسحاب إسرائيل يوفر فرصة جيدة لعدم اعتراض مصر على وضع قوات الأمم المتحدة في مضايق تيران ، كذلك فإن الانسحاب من مصحلة إسرائيل بعيدة المدى ، ذلك أن استمرار انتهاك إسرائيل لميثاق الأمم المتحدة سيؤدي إلى زيادة خطر نشوب الحرب ، والتي من المؤكد أن إسرائيل ستعاني منها أكثر من أية دولة أخرى بالمنطقة . لذلك أكد لودج على أن هذا الضغط كان مطلوباً من الولايات المتحدة بموجب الموقف الذي أعربت عنه في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦م بمجلس الأمن ، حيث رعت الولايات المتحدة وصوتت لمشروع قرار بفرض عقوبات ضد إسرائيل إذا لم تنسحب وبالتالي لا يمكن أن تتخلى الولايات المتحدة عن موقفها الذي وفر لها الاحترام من دول العالم ، كما أن تخليها عن موقفها سيوجه ضربة قاسمة للأمم المتحدة [١١١] .

ويبدو أن الإدارة الأمريكية كانت قد أخذت بهذا المطلب فعلياً ، فقد كتبت صحيفة جيروزاليم بوست " **Jerusalem Post** الأسرائيلية في ٤ فبراير عن توقف المساعدات الحكومية الأمريكية ، مما يضطر الحكومة الإسرائيلية إلى تخفيض مصروفاتها بنسبة ١٠% وأكدت الصحيفة على أنه بوسع الإسرائيليين أن يتحملوا مستوى أدنى من المعيشة في سبيل تحقيق أمنهم ، وطالبت اليهود الأمريكيين بالتبرعات الفردية لتعويض مساعدات الحكومة الأمريكية [١١٢] ، وفي ٥ فبراير أدلى وزير الخارجية دالاس في

---

[110] F.R. ,Telegram from the Embassy in Israel to the Department of state, February 3, 1957 , volume XVI , p. 90 .

[111] F.R. ,Telegram from the Mission at the United Nations to the Department of State , February 5 , 1957 , volume XVII , p. 95 .

[١١٢] صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ٤٤ .

مؤتمره الصحفي بحديث قال فيه بأنه إذا اتخذت الأمم المتحدة قراراً بتوقيع العقوبات ضد إسرائيل ، فإن الولايات المتحدة ستولي هذا الأمر عناية كبيرة[١١٣]. وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس أيزنهاور في يوم ٦ فبراير رد على سؤال حول إمكانية انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى قرار بتطبيق عقوبات اقتصادية ضد إسرائيل ، قائلاً : بأن إسرائيل لديها ما يدعو لاحترام الرأي العام العالمي ، وأنها ستحسب قواتها ، وقال بأنه لا يريد التكهن بشأن الإجراءات المقبلة للأمم المتحدة ، ولكنه أكد على التزام بلاده بدعم الأمم المتحدة [١١٤] .

ورغم هذا ، فإن الولايات المتحدة حتى هذا الوقت كانت تفضل عدم اللجوء إلى العقوبات ضد إسرائيل ، ففي لقاء جمع وزير الخارجية السعودي الشيخ يوسف ياسين مع وزير الخارجية الأمريكي ، أكد الوزير السعودي على أن تأييد الولايات المتحدة لمشروع قرار بفرض عقوبات ضد إسرائيل سيخلق مكانة كبيرة للولايات المتحدة بالشرق الأوسط ، وأن الوضع سيتطور كثيراً إذا فهمت إسرائيل أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لدعم مثل هذا القرار إذا لم تنسحب من الأراضي المصرية ، وقد رد وزير الخارجية الأمريكي مؤكداً على أن من وجهة نظر الولايات المتحدة عدم اللجوء إلى العقوبات ضد إسرائيل إلا كملاذ أخير بعد استنفاذ الجهود الأخرى[١١٥] . ومع ذلك ، جاء البيان الذي صدر عند زيارة الملك سعود لواشنطن عقب محادثاته مع الرئيس الأمريكي في ٨ فبراير ليزيد من الضغوط على إسرائيل ، حيث أكد على أن الولايات المتحدة تعتبر أي اعتداء على السلامة الإقليمية لأية دولة من دول الشرق الأوسط هو تهديد للسلام العالمي ولمبادئ الأمم المتحدة ، وستعارضه الحكومتان بشدة [١١٦].

---

[١١٣] صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ٣١٩ . – صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ٤٤ .

[114] F.O. , 371 / 128131 , Telegram No. 254 , from United Kingdom Delegation to the United Nations to Foreign Office , February 7 , 1957 .

[115] F.R. , Memorandum of a conversation , Department of State , February 7 , 1957 ,volume XVII , p.p. 102 – 103 .

[١١٦] صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ٤٤ .

– محمد نصر مهنا : مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ١٩٤٥ – ١٩٦٧م ، دار المعارف ١٩٧٩م ، ص ٤١٣ – ٤١٤ .

أمام هذا الموقف ، أرسل بن جوريون برسالة إلى الرئيس ايزنهاور في ٨ فبراير ، وذلك رداً على رسالة أيزنهاور له في ٣ فبراير ، حيث أكد على استجابة بلاده لنداء الرئيس الأمريكي في ٧ نوفمبر ١٩٥٦م ، وأجلت قواتها من سيناء ، وواصلت الانسحاب رغم رفض مصر التخلي عن حالة الحرب معها ، ولم يتبق من قوات إلا فى منطقة العقبة وقطاع غزة ، كما أكد على استعداد بلاده لسحب قواتها من شرم الشيخ على الفور إذا تم ضمان حرية الملاحة في خليج العقبة ، وكذلك استعدادها لإجلاء قواتها من قطاع غزة بعد تركها إدارة مدنية وشرطية به ، وانتقد عدم اتخاذ إجراء فعال من الولايات المتحدة والدول التي تؤيدها بالأمم المتحدة لأجل ضمان أمن إسرائيل ، وتساءل عن حق إسرائيل في الإبحار في الطرق المائية الدولية كأي دولة أخرى ، كما انتقد إشارة الرئيس الأمريكي إلى إمكانية اتخاذ إجراءات أخرى ضد إسرائيل بالأمم المتحدة إذا لم تنفذ بالكامل القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في حين لم تتخذ هذه الإجراءات ضد مصر في سنوات مضت انتهكت فيها قرارات مجلس الأمن ، وانتقد أيضاً قيام الولايات المتحدة بتدعيم هذا التمييز وتلك الإجراءات من الأمم المتحدة ، كما أكد على أن علاج مشكلة المنطقة يعتمد على استعداد الحكومة المصرية لوضع حد لحالة الحرب مع إسرائيل بموجب قرارات الأمم المتحدة ، وعدم العودة للوضع السابق حتى يتحقق السلام في المنطقة ، وختم رسالته بالحديث عن مقدرة الرئيس الأمريكي على المساعدة لوضع حد لجميع حالات العداء لإحلال السلام بالمنطقة [١١٧] . ومن جانبه ، استنكر السفير الإسرائيلي بواشنطن أبا إيبان حين لقائه مع السيد ميرفي وكيل وزارة الخارجية الأمريكية التصريحات حول العقوبات ضد إسرائيل بالأمم المتحدة ، وأكد على الضمانات التي تريدها إسرائيل للانسحاب والتي تتعلق بحرية الملاحة ، وكذلك بقاء قوات الأمم المتحدة بشرم الشيخ حتى التوصل إلى ترتيب دائم ، وعندما طلب ميرفي معرفة ماذا تريد إسرائيل من الولايات المتحدة ، قال إيبان : أن تطلب من الأمين العام التفاوض على هذه المسألة ، وإقناعه لأجل التعامل مع هذه المشاكل بحكمة [١١٨] .

---

(117) F.R. , Message from Prime Minister Ben Gurion to President Eisenhower , February 8 , 1957 , volume XVII , p.p. 109 – 112 .

(118) Ibid , Memorandum of a conversation , Department of state , February 8 , 1957 , volume XVI , p.p. 113 – 115 .

على أية حال ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن حتى هذا الوقت ترغب في تمرير قرار يفرض العقوبات ضد إسرائيل ، ففي لقاء جمع السفير البريطاني بواشنطن مع وزير الخارجية الأمريكي أكد الأخير على أنه يأمل في انسحاب الإسرائيليين ، لأن عدم تنفيذ ذلك سيجعل الوضع أكثر حرجاً . ورداً على سؤال مباشر عن العقوبات ، قال دالاس: إنه لم يقل ما إذا كانت حكومة الولايات المتحدة ستنضم إلى تأييد لمشروع قرار للعقوبات من عدمه[١١٩] . ومع ذلك ، فإن الخارجية البريطانية ذكرت في تقرير لها أن العرب قد يذهبون إلى اقتراح قرار لفرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل عند اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة الوضع بالشرق الأوسط في ١١ فبراير ، وأن الولايات المتحدة قد تذهب إلى تأييدهم ، وهو ما قد يضع بريطانيا في مأزق ، حيث سيكون صعباً عليها التصويت لصالح فرض عقوبات ضد إسرائيل ، بينما لم تعط مصر أي ضمان عن سلوكها في المستقبل وحرية الملاحة في المضايق ، كما أن التصويت ضد العقوبات أو الامتناع قد يسبب المزيد من الصعوبات لبريطانيا مع العرب ، هذا مع تأكيدها على أهمية الموقف الأمريكي ، فالولايات المتحدة إن لم تكن حقاً في صالح فرض عقوبات ضد إسرائيل فإنها قد تكون اقتنعت بالعمل من أجل قرار بشأن انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية [١٢٠].

لذلك ، أرسل المندوب البريطاني بالأمم المتحدة إلى الخارجية البريطانية مؤكداً على أهمية الموقف الأمريكي ، وبالتالي يجب بذل كل جهد ممكن للحفاظ على تمشي موقف بريطانيا معه ، وبشكل عام يجب الاستمرار في الإصرار على امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ، وفي الوقت نفسه ضرورة العمل على تركيز اهتمام الجمعية العامة على مسئولية مصر عن الظروف التي أدت إلى الهجوم الإسرائيلي في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م ، والرفض المتواصل للتخلي عن حالة الحرب مع إسرائيل ، وبالتالي ينبغي على الجمعية العامة الاهتمام بامتثال مصر لقرار ٢ نوفمبر ١٩٥٧م والقرارات اللاحقة كما هو

---

(119) F.O. , 371 / 128131 , Telegram No. 285 , from Washington to Foreign Office , February 8 , 1957 .

(120) Ibid , 371 / 128131 , Report No. 619 , from Foreign Office to United Kingdom Delegation to the United Nations , February 8 , 1957 .

التزام إسرائيل [١٢١] . وبالفعل أرسلت الخارجية البريطانية لمندوبها بالأمم المتحدة تطالبه بالتوافق مع وفد الولايات المتحدة للوقوف ضد أي فكرة قرار بشأن العقوبات ضد إسرائيل ، ولضمان أنه إذا تم اقتراح مثل هذا القرار فإن بريطانيا والولايات المتحدة ودول الكومنولث والعديد من الدول الأخرى الصديقة يمكنها التصويت ضده أو الامتناع عن التصويت ، وهو ما يعني أن القرار لن يتم تمريره[١٢٢].

والحقيقة أن الإدارة الامريكية لم تكن تفضل حتى هذا الوقت فرض العقوبات ، بل إنها بدأت تتحدث عن فكرة الضمانات التي تطالب بها إسرائيل ، ففي محادثة تليفونية بين الرئيس أيزنهاور ووزير الخارجية دالاس ، قال الأخير بأنه من غير الممكن بخصوص حرية الملاحة بخليج العقبة الحصول على قرار في مجلس الأمن ضد الكتلة الأفروآسيوية واستخدام الاتحاد السوفيتي لحق الفيتو ، وبالتالي من الممكن منح الإسرائيليين ضمانات خارج إطار الأمم المتحدة ، وذلك من خلال إعطاء تأكيدات بأن الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من الدول البحرية سوف تؤكد على وجهة النظر التي تقول بأن خليج العقبة هو ممر دولي مما يتيح حرية الملاحة خلاله ، وأن إغلاقه يعد عملاً من أعمال العدوان [١٢٣] . لذلك دعا وزير الخارجية الأمريكي السفير الإسرائيلي بواشنطن في ١١ فبراير وسلمه مذكرة أمريكية ، وهي بمثابة رد على خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي المؤرخ بـ ٨ فبراير ، وهي كذلك مذكرة ضمانات أمريكية لما تطالب به إسرائيل [١٢٤] .

وقد جاء بالمذكرة فهم الولايات المتحدة لموقف إسرائيل المبني على جلاء قواتها من غزة مع احتفاظها بالإدارة المدنية والشرطية بالاشتراك مع الأمم المتحدة ،

---

(121) Ibid , 371/128131 , From United Kingdom Delegation to the United Nations to the Foreign Office , February 9 , 1957 .

(122) Ibid , 371 / 128131 , Telegram No. 677 , from Foreign Office to United Kingdom Delegation to the United Nations , February 11 , 1957 .

(123) F.R. , Memorandum of a telephone conversation between the President and the Secretary of State , February 9 , 1957 , volume XVII , p. 116 .

(124) Ibid , Memorandum of a conservation , Department of State , February 11, 1957 ,volume XVII , p. 126 .

- F.O. , 371 / 1281312 , Telegram No. 312 , from Washington to Foreign Office , February 11 , 1957 .

– مذكرات أيزنهاور ، مصدر سابق ، ص ١٥٢ .

والانسحاب من شرم الشيخ إذا تم ضمان حرية الملاحة عبر مضيق العقبة . وأن الولايات المتحدة الأمريكية ترى فيما يتعلق بقطاع غزة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ليس لها صلاحية في أن تطالب مصر وإسرائيل بتعديل جوهري على اتفاق الهدنة، والذي يعطي الحق لمصر في المسئولية بالقطاع . ووفقاً لذلك فإن الولايات المتحدة تعتقد أن انسحاب إسرائيل من غزة يجب أن يكون فورياً وغير مشروط ، مع ترك مستقبل القطاع حتى يتم حل مشكلته من خلال الجهود والمساعي الحميدة للأمم المتحدة ، ذلك أن هذه المنطقة كانت مصدراً لتسلل المسلحين للقيام بعمليات انتقامية ضد إسرائيل ، لذلك ترى الولايات المتحدة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام عليهما السعي لإقرار ممارسة القوات الدولية لمهامها في هذه المنطقة ، وذلك بأن تكون على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة ، وأن الولايات المتحدة سوف تبذل قصاري جهدها للمساعدة على ضمان هذا الأمر المنصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم ١١٢٥ الصادر في ٢ فبراير . وفيما يتعلق بخليج العقبة فإن الولايات المتحدة تؤمن بأن منطقة خليج العقبة تشكل مياهاً دولية ، وأنه لا حق لدولة أن تمنع بالقوة المرور الحر والبرئ في هذه المياه ، وفي ظل غياب بعض القرارات من قبل محكمة العدل الدولية ، فإن الولايات المتحدة مستعدة لممارسة حق المرور الحر ، وكذلك الانضمام للآخرين لتأمين اعتراف عام بهذا الحق ، وبالطبع فإن التمتع بحق المرور الحر من جانب إسرائيل سوف يعتمد على انسحابها المسبق طبقاً لقرارات الأمم المتحدة . والولايات المتحدة ترى أن القرارات الأخيرة للجمعية العامة لا تدعو فقط للانسحاب الفوري وغير المشروط لإسرائيل ولكن تدعو إلى اتخاذ تدابير أخرى ، والولايات المتحدة أعلنت أنها ستستخدم نفوذها بالتنسيق مع أعضاء الأمم المتحدة للسعي لتنفيذ هذه التدابير عقب انسحاب إسرائيل . وطالبت المذكرة في النهاية إسرائيل بالاعتماد على هذه الحقائق بدلاً من تحدي حكم الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بالأمم المتحدة [١٢٥] .

وتعليقاً على هذه المذكرة قال السفير الإسرائيلي بواشنطن حين لقائه مع وكيل وزارة الخارجية الأمريكي السيد روبرت ميرفي بأنه أحال المذكرة إلى حكومته لمناقشتها

---

[125] F.R. , Aide – Memaire from Deparment of State to the Israel Embassy , February 11 , 1957 , volume XVII , p.p. 132 – 134 .

وأنه لا يرغب في الحكم مسبقاً على ما يمكن أن يكون عليه قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي ، غير أنه ذكر أن رد فعل وزيرة الخارجية الإسرائيلية على المذكرة حين لقائه بها كان جيداً ، حيث قالت بأن هذا خطوة جادة من جانب الولايات المتحدة ، وذكر السفير إنه يعتقد بأن رد حكومته على المذكرة سيكون إيجابياً [١٢٦] .

ومن جانب آخر ، أرسل وزير الخارجية الأمريكي برقية إلى البعثات الدبلوماسية ذكر فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تدعم حرية الملاحة في خليج العقبة ، وكذلك دور قوات الأمم المتحدة في غزة ، وأن موقف الولايات المتحدة يعتمد على بذل جهود قوية لأجل تنفيذ قرارات الهيئة العامة للأمم المتحدة الناشئة عن الأعمال العدائية ضد مصر ، وأنها تقف موقف المؤيد للانسحاب غير المشروط من منطقة العقبة وقطاع غزة ، وأن الولايات المتحدة تعتقد أن مياه خليج العقبة تتمتع بطابع دولي ، وفي ظل غياب القرارات التي تنظم ذلك فإنه يحق للسفن التي تسجل باسم الولايات المتحدة الأمريكية المرور الحر في الخليج ، وقد تم إبلاغ هذا الرأي إلى حكومة إسرائيل جنباً إلى جنب مع تكرار عرض الولايات المتحدة بأن تمتثل إسرائيل تماماً لقرارات الأمم المتحدة[١٢٧] .

ومع ذلك ، فإن الإدارة الأمريكية لم تكن تثق في قبول إسرائيل لهذه الضمانات ، ففي محادثة تليفونية جرت بين كابوت لودج المندوب الأمريكى بالأمم المتحدة ووزير الخارجية الأمريكية ، قال الأخير أن لديه شعوراً بأنه لن يكون هناك قبول غير مشروط من جانب الإسرائيليين ، وبخاصة في غزة [١٢٨] . وكرر الوزير دالاس كلامه هذا في محادثة تليفونية أيضاً مع الرئيس الأمريكى أيزنهاور ، وأكد على أن هذا سيخلق نوعاً من الأزمة في الأمم المتحدة [١٢٩] . وبالفعل جاء الرد الإسرائيلي على المذكرة الأمريكية

---

(126) Ibid , Memorandum of conversation Department of State , February 12 , 1957 , volume XVII , p.p. 145 – 146 .

(127) Ibid , Telegram from the Department of State to Certain Diplomatic Mission , February 13 , 1957 , volume XVII , p.p. 151 – 152 .

(128) Ibid , Memorandum of a telephone conversation between the Secretary of State and the Representative at the United Nations, February 15 , 1957 , volume XVII , p.156 .

(129) Ibid , Memorandum of a telephone conversation between the President and the Ssecretary of State , February 15 , 1957 , volume XVII , p. 156 .

في ١٤ فبراير ليتحدث عن أن الإسرائيليين قالوا بأن الاقتراحات مثيرة للاهتمام ، وأنهم سيكونون سعداء للتفاوض حولها وهو مايعنى عدم قبولها ، واقترحوا إرسال بعثة مشتركة إلى غزة لتقترح ما يمكن فعله ، كما أبدوا ارتياحهم إلى ما جاء بالمذكرة حول خليج العقبة ، وكذلك رغبتهم في الجلوس والتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية[١٣٠].

أمام هذا الرد ، دعا وزير الخارجية الأمريكي السفير الإسرائيلي للقائه في مساء يوم ١٥ فبراير لمناقشة مسائل غزة وخليج العقبة ، حيث قال السفير الإسرائيلي بأن المذكرة الإسرائيلية تمثل رداً بناءً على المذكرة الأمريكية ، وأشار إيبان إلى أن هناك مساحة شك صغيرة لدى حكومته على الاقتراح الأمريكي بخصوص خليج العقبة ، وإن كانت هناك أرضية واسعة من الاتفاق ، وقد أشار إيبان إلى نقطتين تتحدثان عن ضرورة وجود تعريف قانوني لمسألة الملاحة بخليج العقبة ، وأنه يمكن لممثلي الولايات المتحدة وإسرائيل أن يجتمعوا خلال عطلة نهاية الأسبوع لوضع تعريف للطابع الدولي للممر المائي ، وضرورة وجود تعريف لوظائف قوات الطوارئ الدولية في مضيق العقبة ، حيث أكد السفير أن هناك حقيقة بديهية أنه ما لم توضع القوات الدولية هناك فإن القوات المصرية سوف تتواجد وتوقف السفن الإسرائيلية . وبالنسبة لغزة أكد إيبان أن عودة مصر للقطاع سيشكل تهديداً خطيراً لإسرائيل ، ويعيد حالة الحرب بين إسرائيل ومصر . وأكد السفير أن اعتماد الأفكار التي جاءت بالمذكرة الإسرائيلية يمكن أن يتم على أساسه: إعلان من الولايات المتحدة وغيرها بشأن المياه الدولية لخليج العقبة وحرية الملاحة به ، وانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية ، ودخول القوات الدولية للمنطقة ، وكذلك انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة ، مع وصول بعثة لدراسة الإدارة المدنية على أن يقدم لاحقاً تقريراً إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة [١٣١] .

وفي تعليقه على المذكرة الإسرائيلية أكد وزير الخارجية الأمريكية للسفير الإسرائيلي على شعوره بخيبة أمل عميقة تجاهها لأنه يبدو أنها تنسف طبيعة الإعلان الذي كانت قد اقترحته الولايات المتحدة بمذكرتها لإسرائيل ، والتي حوت العديد من

---

(130) Ibid, Memorandum of a conversation , Department of State , February 15 , 1957 ,volume XVII , p.p. 166 – 170 .

(131) Ibid, Memorandum of a conversation , Department of State , February 15 , 1957 ,volume XVII , p.p. 159 – 160 .

المسائل التي حددت من مجلس الأمن بالأمم المتحدة ، ودعت إلى انسحاب إسرائيل حتى خطوط الهدنة ، وتعليقاً على عرض السفير الإسرائيلي تفاوض بلاده مع الولايات المتحدة حول الأمور السابقة قال دالاس : إن الولايات المتحدة كعضو بالأمم المتحدة وكقوة بحرية على استعداد للمساهمة في الاتجاهات المشار إليها ، ولكنها لم تقترح إعداد نفسها كمنافس للأمم المتحدة للتفاوض مكانها ، ولا أن يأخذ وزير خارجيتها مكان الأمين العام للأمم المتحدة ، ولن تكون على استعداد للعمل بهذه الصفة ، وفي النهاية أكد الوزير على أن بلاده قدمت وجهات نظرها اعتقاداً منها أن هذا الإجراء قد يجعل من السهل على إسرائيل الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ، غير أن الاقتراحات الإسرائيلية بعيدة كل البعد عن التفاوض [١٣٢].

على أية حال ، فإن الولايات المتحدة في الوقت الذي كانت تقدم فيه الضمانات لإسرائيل لتأمين استكمال انسحابها ، فإنها كانت تتفاعل مع ما يدور بالأمم المتحدة حول أمر الانسحاب ، حيث كان الحديث جارياً حول فرض عقوبات اقتصادية ضد إسرائيل لإجبارها على إتمام انسحابها ، وذلك على أثر تقرير الأمين العام عن هذه المسألة في ١١ فبراير، والذي أكد على عدم امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة التي تدعو لذلك[١٣٣]. وبالتالي كان على الولايات المتحدة أن تتفاعل مع هذا الأمر ، ففي حديث تليفوني بين السيد هنري لوك **Henry Locke** ووزير الخارجية الأمريكية في ١١ فبراير قال السيد هنري إن إسرائيل تشعر بالقلق تجاه فرض العقوبات عليها ، وأكد أنه من الخطأ بالنسبة للولايات المتحدة التصويت على هذه العقوبات ، وكان رد وزير الخارجية أن المقربين من الوضع العربي كالسيد لودج ووكيل شئون الشرق الأدنى يشعرون أن إسرائيل إذا التزمت موقفها الحالي ، مع عدم تماشي الولايات المتحدة مع أمر العقوبات ، فإن هذا يعني نهاية لأي أمل بالنسبة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وبالتالي ستكون الولايات المتحدة قد أخطأت في موقفها ، ومع ذلك فإن

---

(132) Ibid , p. 160 .

(133) U.N., The year book of the United Nations 1956 , p.p. 50 – 51 .

- F.O. , 371 / 128131 , Telegram No. 168 , from NewYork to Foreign Office , February 11 , 1957 .

الولايات المتحدة تبذل ما في وسعها لتجنب العقوبات [١٣٤] .

وفي الاجتماع الذي عقده الرئيس أيزنهاور في ١٥ فبراير لمناقشة المذكرة الإسرائيلية ، قال الرئيس أيزنهاور بأن الموقف الإسرائيلي على النحو المبين في المذكرة أمر غير مقبول . لذلك أكد لودج المندوب الأمريكي بالأمم المتحدة على أن هناك ضرورة لدفع إسرائيل نحو الانسحاب لأن هناك ما يهدد النفوذ الغربي بأكمله في الشرق الأوسط ، وجعل دول هذه المنطقة تشعر بأن سياسة الولايات المتحدة تجاهها يسيطر عليها النفوذ اليهودي بالولايات المتحدة ، وبالتالي يصبح الأمل الوحيد للدول العربية هو التعاون مع الاتحاد السوفيتي ، وهو ما يعني فشل مشروع أيزنهاور بالشرق الأوسط قبل أن يبدأ . ومن ثم فإن العمل بالأمم المتحدة تجاه هذه الأزمة ممكن بصور شتى ، والتي منها إصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي من شأنه إدانة إسرائيل بقوة أكثر من القرارات السابقة ، وبما يعد عقوبة معنوية ، أو قرار من شأنه أن يفسر على أنه تعليق للدعم الحكومي لإسرائيل ، أو قرار يدعو إلى فرض عقوبات ضد إسرائيل ومصر بعد الانسحاب الإسرائيلي إذا مارسا حقوق الدول المتحاربة . وفي النهاية رأى الرئيس أيزنهاور إمكانية التفاعل مع القرار العربي ، والذي يدعو لفرض عقوبات ضد إسرائيل[١٣٥] .

وبالنظر إلى عدم الاستقرار على قرار تجاه إسرائيل يتضح أن الإدارة الأمريكية لم تحسم أمر تأييدها للعقوبات ضد إسرائيل من عدمه ، وهذا يرجع إلى أسباب سياسية داخلية ، والتي تحدثت عن معارضة داخل الكونجرس وخارجه لسياسة الإدارة الأمريكية تجاه فكرة فرض العقوبات ضد إسرائيل ، والتي قادها السيناتور وليم نولاند **William Noland** زعيم الأغلبية بالكونجرس ، والسيناتور ليندون جونسون **Lyndon Johnson** زعيم الديمقراطيين فى الكونجرس أيضاً ، فقد هاجم وليم نولاند الرئيس أيزنهاور ، وأعلن أن الكونجرس لن يوافق على فرض عقوبات ضد إسرائيل إلا إذا وقعت

---

(134) F. R. , Memorandum of a conversation between the Secretary of State and Henry R. Luce , February 11, 1957 , volume XVII , p. 136 .

(1350) Ibid , Memorandum of a conversation with the President , February 16 , 1957 , volume XVII , p.p. 178 – 180 .

الأمم المتحدة العقوبات على الاتحاد السوفيتي بسبب اعتدائه على المجر [١٣٦] . كما أرسل جونسون رسالة إلى وزير الخارجية دالاس أكد فيها على انزعاجه الشديد لنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة لأمر فرض عقوبات ضد إسرائيل وأنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تطبق قاعدة للأقوياء وأخرى للضعفاء ، حيث لم يعرض أي اقتراح لفرض عقوبات ضد الاتحاد السوفيتي ، وأنه يجب على الأمم المتحدة والولايات المتحدة أن يذهبا للأسباب الجذرية للنزاع بالشرق الأوسط ، وأن النشاط العدواني ضد إسرائيل بواسطة مصر من قطاع غزة ، وكذلك تهديدها في خليج العقبة هو أحد هذه الأسباب ، وأنه من غير المعقول عدم تلبية مطلب إسرائيل بضمانات لعدم تكرار هذه الأعمال العدائية ، وطالب في نهاية رسالته أن تكون توجيهات وزير الخارجية إلى الوفد الأمريكي بالأمم المتحدة لصالح معارضة أمر فرض العقوبات ضد إسرائيل [١٣٧] . ولم يقتصر الأمر على مجرد إظهار المعارضة ، ولكنه وصل إلى أبعد من ذلك ، فقد هدد وليم نولاند في محادثة تليفونية له مع وزير الخارجية بالاستقالة من وفد الولايات المتحدة بالأمم المتحدة قبل تصويت الوفد على العقوبات ، وأنه سيهاجم هذه السياسة [١٣٨] . لذلك أكد وزير الخارجية الأمريكى بأن الحالة سيئة للغاية في الكونجرس ، وأن الرئيس سيتخذ موقفاً متشدداً مع أعضاء الكونجرس [١٣٩] . كما ذكر أيضاً في محادثة تليفونية له مع كابوت لودج أن زيارة سوف تتم من مجموعة من اليهود الأمريكيين له ، وأنه يأمل في إقناعهم ببعض الدعم للإدارة الأمريكية في سياستها تجاه هذه الأزمة [١٤٠] .

---

[١٣٦] صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ٣٢٠ .

[137] F.R. , Letter from Senator Lyndon B. Johnson to the Secretary of State, February11 , 1957 , volume XVII , p.p. 139 – 140 .

[138] Ibid , Memorandum of a telephone conversation between the Ssecretary of State and Senator William F. Konwland , February 16 , 1957 , volume XVII , p.p. 187 – 188 .

- Ibid , Memorandum of a telephone conversation between the Secretary of State and the Representative at the United Nations, February 17 , volume XVII ,1957 , p. 195 .

[139] Ibid , Memorandum of a telephone conversation between the Secretary of State and the Presidential Press Secretary , February 18 , 1957 , volume XVII , p. 196 .

[140] Ibid , Memorandum of a telephone conversation between the Secretary of State and the Representative at the United Nations , February 18 , 1957 , volume XVII , p.199 .

ورغم هذه المعارضة ، استمرت الإدارة الأمريكية في ضغوطها على إسرائيل لأجل استكمال انسحابها ، ففي مقابلة بين السفير الإسرائيلي أبا إيبان ومدير الاستخبارات الأمريكية آلان دالاس **Allen Dulles** ، قال الأخير : بأنه إذا لم يتم الانسحاب الإسرائيلي فإن هناك كثيراً من المتاعب التي قد تؤثر على العلاقات الرسمية للولايات المتحدة بإسرائيل ، وتؤثر كذلك على موقف الشعب الأمريكي تجاه إسرائيل [١٤١] . كما أن الإدارة الأمريكية بدأت تميل إلى ضرورة فرض العقوبات على إسرائيل ، فقد أرسل لودج إلى الخارجية الأمريكية في ١٨ فبراير ليخبرهم بلقائه مع مندوب الأردن بالأمم المتحدة ، والذي أخبره بأن الدول العربية خططت لكي تقدم مشروع قرار ينص على فرض عقوبات ضد إسرائيل ، وهي نُريد أن تعرف موقف الولايات المتحدة من ذلك ، وطالب لودج بأن يؤذن له كي يظهر دعم الولايات المتحدة لهم ، هذا في ظل إعداد الاتحاد السوفيتي لمشروع من هذا القبيل [١٤٢] . كما أكد لودج للرئيس أيزنهاور في نفس اليوم أن معظم الدول في الأمم المتحدة عازمة بقوة على طلب عقوبات اقتصادية شاملة ضد إسرائيل لإجبارها على الانسحاب [١٤٣] .

أمام تطور مسألة العقوبات ساد القلق في الجانب الإسرائيلي لدرجة قيام بن جوريون بإرسال خطاب إلى وزير الخارجية الأمريكية في ١٨ فبراير ، والذي قال فيه : " أناشدكم شخصياً الحصول على تأجيل لمناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لعمل لجنة تضم ممثلين من عدد قليل من الدول المحايدة للشروع في التوجه لإسرائيل وإذا لزم الأمر إلى مصر أيضاً من أجل التوصل إلى تسوية يتم الاتفاق عليها تجاه المسائل المعلقة والخاصة بشرم الشيخ وقطاع غزة " ، وأكد أن سعي الأمم المتحدة وبدعم الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات ضد إسرائيل لأجل إجبارها على الانسحاب سيؤدي إلى ارتكاب ظلم تاريخي لإسرائيل ، وسيكون ضربة قاتلة للأسس

---

(141) Ibid , Memorandum of a conversation , Secretary Dulles , MR. Abba Eban , February 17 , 1957 , volume XVII , p. 193 .

(142) Ibid , Memorandum from the Assistant Secretary of State for International Organization Affair (Wilcox) to the Secretary of State , February 18 , 1957 , volume XVII , p. 198 .

[١٤٣] مذكرات أيزنهاور ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ .

الأخلاقية للمنظمة الدولية للأمم المتحدة ، لأن اتخاذ هذا القرار هو اعتماد للمعايير المزدوجة ، حيث أن مصر ظلت على حالة العدوان ضد إسرائيل منذ ١٥ مايو ١٩٤٨م ، وهي مستمرة في إعلان نواياها لمواصلة ذلك ، وأكد على أمله في التأجيل لإنقاذ إسرائيل والأمم المتحدة [١٤٤] . وفي مساء نفس اليوم تقابل بن جوريون مع السفير الأمريكي بالقدس ، وأعاد بن جوريون مطلب استخدام الولايات المتحدة نفوذها لأجل تأجيل مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأكد على أنه إذا عرضت مشكلة الانسحاب على الجمعية العامة سيتم التصويت على العقوبات ضد إسرائيل ، وربما تتم الموافقة عليها مهما فعلت الولايات المتحدة ، وذكر أنه لا يعتقد أن الشعب الأمريكي سيكون سعيداً بذلك ، وألمح بن جوريون إلى قوة شعبه الذي سيختار تحمل العقوبات إذا كانت البديل للاستسلام للمقترحات التي لا تعطيهم الأمن ، ولا تزيل القيود على تجارتهم [١٤٥] .

ومن جانب آخر ، عادت إسرائيل لتطالب بخطاب ضمانات من الولايات المتحدة لتأمين انسحابها ، ففي لقاء جمع آرثر دين مع السفير الإسرائيلي بواشنطن طالب الأخير بأن يقوم وزير الخارجية الأمريكي بإرسال خطاب ضمانات لرئيس الوزراء الإسرائيلي ، والذي سيشكل من الناحية القانونية الضمان بأنه إذا غادرت القوات الإسرائيلية منطقة خليج العقبة وقامت الحكومة المصرية باستئناف حصارها المفروض على هذا الخليج ، وبما يعني منع السفن الإسرائيلية من المرور ، فإن هذا يضع الولايات المتحدة الأمريكية أمام مسئولياتها ، ويصبح لزاماً عليها أن تتخذ الخطوات التي قد تكون ضرورية لرفع الحصار ، وأنه يجب أن يكون واضحاً أن بيان الولايات المتحدة فيما يتعلق بحرية المرور بخليج العقبة سيصبح ساري المفعول فور مغادرة القوات الإسرائيلية لخليج العقبة وقطاع غزة ، وبالنسبة لغزة طالب بإرسال بعثة للقطاع لتقديم توصيات تتعلق بمسألة الإدارة المدنية لغزة ، وأكد على أن إسرائيل لا ترى أمر إدارتها لغزة ضرورياً ولكنه يعتقد إن بلاده على استعداد لتقبل إدارة الأمم المتحدة ، أو أي شكل محايد للإدارة بغزة شريطة عدم عودة مصر إليها [١٤٦] .

---

(144) F.R. ,Ttelegram from the Embassy in Isreal to the Department of State , February18 , 1957 , volume XVII , p. 200 .

(145) Ibid , p. 203 .

(146) Ibid , Rebort by Arthur H. Dean , February 18 , 1957 , volume XVII , p.p. 201 – 202 .

وكما لاقت تطورات مسألة العقوبات بالأمم المتحدة اهتماماً من جانب إسرائيل ، لاقت اهتماماً أيضاً من جانب الإدارة الأمريكية فقد قدم جهاز الاستخبارات الأمريكية تقريراً لوزارة الخارجية الأمريكية حول العقوبات ضد إسرائيل قال فيه : إن هناك أموراً ثلاثة من الممكن أن تؤثر على دعم الولايات المتحدة لفرض عقوبات ضد إسرائيل . أولها : موقف الاتحاد السوفيتي من فرض العقوبات ، إذ إن الاتحاد السوفيتي يعرض هذا الأمر مع بعض التردد نظراً للسابقة التي سيؤسسها التصويت على العقوبات ضد إسرائيل . وثانيها : موقف إسرائيل تجاه العقوبات إذا تم التصويت عليها ، من حيث الصمود لأطول فترة ممكنة ، والجهاز يرى أن اللعب على الوقت من جانب إسرائيل ، والموقف المتشدد هو أفضل وسيلة للدفاع . وثالثها : مدى تأثير العقوبات على إسرائيل ، إذ يعتقد أن فرنسا في جميع الأحوال سوف تبذل جهدها لأجل أن تصل المساعدات المالية والعسكرية إلى إسرائيل رغم أي عقوبات مفروضة من الأمم المتحدة [١٤٧] .

وبجانب ذلك ، وضع جهاز الاستخبارات الأمريكية مذكرة للآثار المحتملة لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة وبدعم من الولايات المتحدة قراراً يوصي بفرض العقوبات ضد إسرائيل ، فبموجب هذا القرار سيكون على الولايات المتحدة وقف جميع مساعداتها لإسرائيل ، وكذلك منع تحويل الأموال لها . وأن مشاركة الولايات المتحدة في تأييد العقوبات لن يغير من حقيقة أن معظم دول حلف شمال الأطلنطي يترددون في تقديم الدعم لبرنامج العقوبات ، فكندا أعلنت أنها لن تتعاون مع قرار فرض العقوبات ، وألمانيا أعلنت أنها لن توقف سداد قيمة التعويضات لإسرائيل ، وفرنسا ترفض المشاركة في العقوبات ، وكذلك بريطانيا . وإذا فشلت العقوبات في فرض امتثال إسرائيل الفوري لقرارات الأمم المتحدة ، فإن مواصلة تأييد تطبيق هذه العقوبات من شأنه أن ينخفض ، وخاصة من مجموعة حلف الأطلسي . وأن فرض العقوبات سوف يكون خطيراً على إسرائيل ، وذلك بسبب الاعتماد الإسرائيلي المستمر على الإمدادات الخارجية والتمويل ليس فقط لمواصلة برنامج الهجرة وتعزيز التنمية الاقتصادية ولكن أيضاً من أجل الحفاظ على مستوى المعيشة بإسرائيل ، خاصة أن ربع واردات إسرائيل من الغذاء والمواد

---

(147) Ibid, Notes on a Meeting of the Intelligence Advisory Committee, February 19 ,1957, volumm XVII ,p.208 .

الخام وكل المعدات العسكرية الثقيلة الإسرائيلية يجب الحصول عليها من الخارج ، فضلاً عن ٤٠ مليون دولار سنوياً من التعويضات الألمانية ، و٤٥ مليون دولار سنوياً من الولايات المتحدة كمساعدات اقتصادية ، فضلاً عن ١٠٠ مليون دولار مساعدات مالية خاصة ولاسيما من الولايات المتحدة . وفي اعتقاد جهاز الاستخبارات أن إسرائيل ستحاول الصمود لأطول وقت ممكن أملاً في إحداث تغيير في تعاطف العالم تجاهها ، ومعتمدين فى ذلك على المواقف الفرنسية والكندية ودولاً أخرى ، فضلاً عن المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة ، لذا فالولايات المتحدة سيكون من الصعب عليها بشكل كامل وقف تدفق الأموال الخاصة لإسرائيل . وأن دعم الولايات المتحدة لبرنامج العقوبات ضد إسرائيل حتى وإن نال الاستحسان من الدول العربية ، والذي من شأنه ولو على المدى القصير أن يعزز جهود الولايات المتحدة لمنافسة السوفييت بالشرق الأوسط ، فإن أي حماس من العرب للولايات المتحدة لن يستمر بسبب الشكوك في العلاقات الأمريكية السابقة مع إسرائيل والقوى الاستعمارية [١٤٨] .

يتضح من هذا أن الإدارة الأمريكية كان ينتابها الشك في فاعلية العقوبات ضد إسرائيل هذا فضلاً عن المعارضة ضدها وبخاصة من الكونجرس ، لذلك عقد الرئيس أيزنهاور اجتماعاً مع ممثلين عن الحزبين الجمهوري والديمقراطي بالكونجرس الأمريكي ، حيث أكد الرئيس أن عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة سيجبر المنظمة على اتخاذ بعض الإجراءات ، وقال الرئيس إنه على علم بمعارضة الكونجرس لفرض عقوبات على إسرائيل ، ومع ذلك فإن العقوبات قد تتخذ أشكالاً مختلفة ، وأكد على مصالح الولايات المتحدة بالشرق الأوسط وضرورة حمايتها ، كما أعرب عن اعتقاده بأنه إذا رفضت الولايات المتحدة الذهاب إلى جانب الأمم المتحدة فإن الولايات المتحدة سوف توجه ضربة قاصمة لتلك المنظمة ، وأكد على أنه ليس هناك أحد يحب فكرة العقوبات ، غير أنه سأل عن ما الذي يمكن أن يفعل لأجل التسوية إذا لم يكن من الممكن تشجيع إسرائيل على الانسحاب إلى حدود عام ١٩٤٩م، خصوصاً أن العرب يؤكدون أن الانسحاب هو شرط لا

(148) Ibid. , Memorandum prepared by the Central Intelligence Agency , February 19 , 1957, volume XVII , p.p. 209 – 211 .

غنى عنه في أي تسوية [١٤٩] .

وأكد وزير الخارجية دالاس في نفس الاجتماع على أن اقتراح فرض العقوبات يجب النظر إليه في ضوء أن السماح لإسرائيل بتحدي قرارات الانسحاب ينطوي على انهيار النظام العالمي ، والذي تحاول الولايات المتحدة خلقه عن طريق الأمم المتحدة ، كما أكد على أن المباحثات عندما وصلت إلى طريق مسدود بين الأمين العام وإسرائيل بدأت الولايات المتحدة إجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل ، وقد قدم الأمين العام موافقته ودعمه لهذه المحادثات ، ومن خلال هذا حاولت الولايات المتحدة طمأنة إسرائيل وإعطائها ضمانات لأجل الانسحاب ، فكانت مذكرة ١١ فبراير بخصوص الوضع في غزة وضمان حرية الملاحة بخليج العقبة عقب الانسحاب الإسرائيلي ، ومع ذلك لم تسفر هذه المذكرة عن نتيجة . وأكد دالاس في النهاية على أن إسرائيل سوف تنسحب في الحال إذا ما تيقنت حكومتها أن الولايات المتحدة تقف بحزم تجاه هذا الأمر وأن ثبات الولايات المتحدة على موقفها يشكل مسألة ذات أهمية خاصة ذلك أن الكثيرين في العالم وبما في ذلك الحكومة الإسرائيلية يعتقدون أنه بإمكان إسرائيل أن تتحكم في سياسة الولايات المتحدة ، وأكد على ضرورة مواصلة الضغط على إسرائيل لفرض الانسحاب عليها [١٥٠].

ومع انتهاء حديث وزير الخارجية وجَّه السناتور جونسون سؤالاً له عن موقف الولايات المتحدة من التصويت على العقوبات ، وهل سيكون تصويت الولايات المتحدة حاسماً ، فأجاب دالاس بأن الولايات المتحدة إذا صوتت لصالح العقوبات أو امتنعت فإنه سيتم الموافقة على القرار ، وعن موقف الولايات المتحدة من التصويت أكد دالاس عدم وصول الإدارة الأمريكية إلى قرار نهائي من التصويت ، وذلك انتظاراً لما سيسفر عنه هذا الاجتماع ، وأكد كذلك على ممارسته والسفير لودج ضغوطاً بناءً على طلب إسرائيل لتأجيل النقاش بالأمم المتحدة حول العقوبات ، وتم بالفعل التأجيل حتى يوم الخميس ٢١ فبراير . ثم تحدث السناتور نولاند مؤكداً على نظرية الكيل بمكيالين بالأمم المتحدة ، واقترح صيغة قرار يقدم من الولايات المتحدة للأمم المتحدة ، والذي ينص على امتثال

---

(149) Ibid , Record of a bipartisan Legislative Meeting , February 19 , 1957 , volume XVII , p. 215 .

(150) Ibid , p.p. 216 – 217 . – مذكرات أيزنهاور ، ص ١٥٦ .

جميع الأعضاء لميثاق الأمم المتحدة ، والامتناع عن العدوان واحترام قرارات الأمم المتحدة ، وأن عدم الامتثال في غضون ٣٠ يوماً من شأنه تعريض الجاني لعقوبات اقتصادية وأخلاقية ودبلوماسية ، وأن انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة والعقبة يتبعه وجود القوات الدولية حتى توضع تسوية من الأمم المتحدة أو يتم اتفاق إسرائيلي مصري . وقد أيده السناتور مانسفيلد **Mansfield** في ذلك [١٥١] . وسأل السناتور ديركسن **Dirksen** عن مصير مشروع قرار العقوبات إذا غابت الولايات المتحدة ، فرد دالاس بأنه يمكن تمرير المشروع بمجموع الثلثين ، وهو ما رفضه جونسون ، وأكد على أنه لا يمكن تمرير التصويت بالعقوبات ضد إسرائيل في حين لم يتم فرض عقوبات ضد روسيا لعدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة بشأن المجر [١٥٢] . ثم سأل جونسون عن إمكانية إيجاد مشروع بديل للمشروع العربي بشأن العقوبات حيث ذكر السفير لودج بأن هذا مستحيل ، وإن كان قد ذكر بأنه يمكن لوزير الخارجية أن يجري بعض التعديلات على المشروع المقدم [١٥٣] . وعندما طلب السناتور سالتونستال **Saltonstall** أن يعمل السفير لودج على تأخير إصدار قرار العقوبات ذكر لودج بأن هذا الأمر تقف في سبيله صعوبات كبيرة [١٥٤] .

وعلى أثر المناقشات التي دارت طلب الرئيس أيزنهاور أن يوافق الحاضرون من زعماء الحزبين بالكونجرس على تصريح أو بيان للتوافق حول أمر انسحاب أسرائيل ، غير أن لندون جونسون كان له بعض التحفظات فيما يتصل بموضوع التصريح ، واقترح أن يحاول وزير الخارجية دالاس الحصول على تصويت من مجلس الشيوخ والكونجرس تأييداً لسياسة الإدارة الأمريكية ، وأضاف جونسون بأن الكونجرس سيتحرك بسرعة إذا تم التأكيد له أن هذا العمل سوف يعطى نتيجة ، كما رفض السيناتور رايبورن

---

(151) F.R. , Record of a bipartisan legislative meeting , February 19 , 1957 , volume XVII , p.p. 218 – 219 .

– مذكرات أيزنهاور ، ص ص ١٥٦ – ١٥٧ .

(152) F.R. Record of a bipartisan legislative meeting , February 19 , 1957 , volume XVII , p. 219 .

(153) Ibid , p. 220 .

(154) Ibid , p. 224 .

Rayburn رئيس الكونجرس المشاركة فى أى مشروع قرار داخل الكونجرس . وقد علق الرئيس أيزنهاور بالقول : بأنه يبدو أن الجميع يرغب في تجنب التعهد بفرض عقوبات ضد إسرائيل وحدها ، في حين أنه كان يرى أن من المفيد توصل المجتمعين إلى اتفاق بشأن هذا الأمر [١٥٥] . كما ذكر السناتور روسل بارنز Roswell Barnes أنه لا يرى أي إمكانية لاتفاق بالإجماع من قبل المجتمعين ، وبناءً على ذلك رأى أن الأمر يقع على عاتق الرئيس ربما ليدلي ببيان للرأي العام الأمريكي ، وبالفعل أبلغ الرئيس عند انتهاء الاجتماع وزير الخارجية دالاس بانه سوف ينقل القضية إلى الشعب الأمريكى عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة [١٥٦] .

وبناءً على ذلك ، وجه الرئيس أيزنهاور خطاباً للشعب الأمريكي لإقناعهم بسياسته في الشرق الأوسط ، وقد تجنب استخدام كلمة عقوبة ، ولكنه ذكر أن موقف إسرائيل يعتبر تحدياً للأمم المتحدة ، وأضاف بأن الولايات المتحدة تؤيد نوعاً من وجود الأمم المتحدة في غزة ، كما تضمن انتشار القوات الدولية بشرم الشيخ ، فإذا أصرت إسرائيل على موقفها بعد ذلك فلابد أن تمارس عليها الضغوط ، حيث أن مصلحة إسرائيل الحقيقية هي في الانسحاب[١٥٧]. وجاء رد الفعل على هذا الخطاب من داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كانت آلاف الرسائل من المواطنين الأمريكيين تصل إلى البيت الأبيض لتدين موقف الرئيس الأمريكي من إسرائيل [١٥٨] ، وكان ٩٠ بالمائة من هذه الرسائل من اليهود ، إذ كانت نسبة ١٠ بالمائة فقط تؤيد الرئيس بينما يعارضه نسبة ٩٠ بالمائة ، وهو ما دفع وزير الخارجية دالاس إلى أن يحادث السناتور روسل بارنز عضو الكونجرس تليفونياً عن حاجة الإدارة الأمريكية الماسة للحصول على الدعم من أشخاص آخرين كالجماعة البروتستانتية في هذه القضية التي قد تؤثر على مستقبل الأمم المتحدة ، وتحدث روسل عن بيان يمكن أن يصدر من رئيس مجلس الكنائس العالمي ، مع إثارة

---

(155) Ibid , p. 221 .
(156) Ibid , p. 224 .

[١٥٧] مذكرات أيزنهاور : مصدر سابق ، ص ص ١٥٨– ١٥٩ .
– صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ٤٥ .
[١٥٨] صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ٣٢١ .

هذه القضية في خطب يوم الأحد [١٥٩] . وفي إسرائيل كان رد الفعل على خطاب الرئيس أيزنهاور من خلال الخطاب الذي ألقاه بن جوريون في الكنيست ، والذي قال فيه بأنه يشعر بالأسى لذلك الأسلوب الجارح الذي استخدمه الرئيس الأمريكي ضد إسرائيل ، وأكد على مطلبه بالضمانات قبل الانسحاب ، والتي من الممكن أن تصدر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية منفردة [١٦٠] .

و في ٢٠ فبراير أرسل الرئيس أيزنهاور رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي ليؤكد على وجهة النظر الأمريكية بشأن انسحاب إسرائيل وراء خطوط الهدنة وفقاً للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ، وأن الآراء التي أعرب عنها الوزير دالاس للسفير إيبان ، فضلاً عن تلك المنصوص عليها في مذكرة ١١ فبراير والمؤيدة من قبل الرئيس نفسه تمثل ضمانات الولايات المتحدة لأجل تعزيز ضمانات الأمم المتحدة بخصوص خليج العقبة وقطاع غزة ، ذلك أن سعي الولايات المتحدة الدائم هو تقديم الدعم الكامل للأمم المتحدة في هذا الشأن ، حيث كان أملنا هو تشجيعكم على الامتثال للقرارات ، ونظراً إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تخطط للنظر في هذه المسألة مرة أخرى في ٢١ فبراير ، فإنه في ظل عدم اتخاذ قرار فوري وإيجابي من حكومتكم لا يمكن أن يكون هناك أي ضمان أن القرارات المقبلة التي سوف تتخذها الأمم المتحدة لا تنطوي على تداعيات خطيرة ، وتحدث أيزنهاور عن أمله في أن إسرائيل سوف تعلن على الفور النية للامتثال لقرار الانسحاب ، وأكد على عزم جميع الدول الصديقة لاتخاذ إجراء يتوافق مع مبادئ العدالة والقانون الدولي بالمنطقة كما عبر عن أسفه لضرورة اتخاذ الولايات المتحدة موقفاً بالأمم المتحدة تجاه الأزمة ، ذلك أن الأمم المتحدة نفسها مضطرة لاتخاذ تدابير قد تكون لها آثار بعيدة المدى على العلاقات بين إسرائيل وجميع بلدان العالم ، وأكد على أن موقف بلاده يجب أن يتفق مع المبادئ التي وقفت تجاهها بحزم في إطار هذه الأحداث ، وقد عبر في النهاية عن أمله في أن حكومة إسرائيل سوف تنفذ رغبة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة [١٦١] .

---

[159] F.R. Memorandum of a telephone conversation between the Secretary of State and Dr. Roswell Barnes , February 22 , 1957 , volume XVI , p. 239 .

[١٦٠] صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ٤٦ .

[161] F.R. Message from President Eisenhower to Prime Minister Ben Gurion , February 20 , 1957 , volume XVII , p.p. 225 – 226 .

– مذكرات ايزنهاور ، ص ص ١٥٧ – ١٥٨ .

وعلى أثر هذا ، أرسل شايلواه الوزير الإسرائيلي المفوض بواشنطن في نفس اليوم الموافق ٢٠ فبراير رسالة إلى السيد رونتريه مساعد وزير الخارجية الأمريكي ليبلغه فيها بقرار اجتماع حكومة إسرائيل في يوم الغد الموافق ٢١ فبراير لمناقشة رسالة الرئيس الأمريكي وتقرير السفير إيبان ، على أن يقوم رئيس الوزراء بعدها بعرض نتيجة الاجتماع على الكنيست الذي كان قد تبنى موقفاً بشأن هذه القضية في ٢٣ يناير ١٩٥٧م [١٦٢] . وبالفعل عقدت الحكومة الإسرائيلية جلسة استثنائية لمدة ثلاث ساعات في يوم ٢١ فبراير ، وتوقفت الجلسة ثم عادت للانعقاد مرة ثانية في مساء نفس اليوم ، حيث أكد بن جوريون على أن الحكومة عازمة على بذل الجهود للتوصل إلى موقف بشأن المسائل التي أثارها خطاب الرئيس أيزنهاور ، وذكر أن الكنيست سوف يجتمع مساء نفس اليوم لمناقشة السياسة الخارجية بعد جلسة الحكومة الاستثنائية [١٦٣] .

وبالفعل توجه بن جوريون إلى الكنيست في التاسعة مساء يوم ٢١ فبراير لشرح ما وصفه بالجدل القائم بين إسرائيل والأمم المتحدة والولايات المتحدة حول خليج العقبة وقطاع غزة ، وفي اليوم التالي الموافق ٢٢ فبراير عقدت جلسة لمجلس الوزراء في العاشرة صباحاً ، ثم عقد الكنيست جلسة في التاسعة مساءً ، وألقى بن جوريون كلمة لم يقل فيها أن إسرائيل سوف تنسحب سواء من مضيق العقة أو قطاع غزة ، ولكنه قال إن إسرائيل مستعدة للانسحاب من قطاع غزة والعقبة بعد منحها حق المرور من خلال مضايق تيران . وقدم مطالب تمثلت في أنه يجب على الأمم المتحدة وبمساعدة الولايات المتحدة أن لا تسعى لإخضاع إسرائيل لعقوبات وبما يؤدي إلى ازدواج المعايير ، وأن أي محاولة تجبر إسرائيل على قبول التمييز وعدم تطبيق العدل سوف تقابل بمعارضة قوية من الإسرائيليين ، وإذا لم تحافظ الأمم المتحدة على القانون والعدالة لجميع الدول فإن هذا سوف يقوض الأساس الأخلاقي للأمم المتحدة ، كما أن إسرائيل غير ملزمة للموافقة على كل موقف من قبل حكومة الولايات المتحدة ، وأن مقاومة كل اقتراح ضار لإسرائيل لن يضعف شعور الاحترام والصداقة للشعب الأمريكي والحكومة الأمريكية . وأكد على أن

---

(162) F.R. , Letter from the Isreal Charge (Shiloah) to the Assistant Secretary of State for Near Eastern (Rountree) , February 20 , 1957 , volume XVII , p.p.226 – 227 .

(163) Ibid ,Telegeram from the Embassy in Isreal to the Department of State , February 21 , 1957 , volume XVII , p. 229 .

الحكومة الإسرائيلية قررت إحراز مزيد من الجهود للتوصل إلى تفاهم مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، والأمل في أن الباب لم يغلق أمام المناقشات ، كما أكد على ثقته في أن كل عضو من أعضاء الكنيست يفهم تماماً المعنى الخطير للضغوط المشار إليها في خطاب الرئيس الأمريكي ضد إسرائيل (١٦٤) .

ومن جانب آخر ، أرسل بن جوريون خطاباً إلى الرئيس الأمريكي في ٢١ فبراير ليبلغه باجتماع الحكومة الإسرائيلية لدراسة خطاب الرئيس أيزنهاور وتقرير السفير إيبان ، وذكر أن إيبان سوف يغادر صباح يوم ٢٢ فبراير إلى واشنطن مع تعليمات جديدة تعكس موقف الحكومة الإسرائيلية ، وطالب بتأجيل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى سيعقد يوم الاثنين الموافق ٢٥ فبراير حتى يتمكن السفير أبا إيبان من لقاء وزير الخارجية دلاس قبل انعقاد مجلس الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك رغبة في التعاون للبحث عن حل (١٦٥) .

في هذا الوقت ، عمدت الولايات المتحدة إلى ممارسة دورها بالأمم المتحدة ، حيث كان التوجه ناحية إصدار قرار عقوبات ضد إسرائيل ينال اهتماماً من العديد من دول المنظمة لذلك وضعت الخارجية الأمريكية مسودة قرار ليعرض على الجمعية العامة ، وذلك تحاشياً لإصدار قرار العقوبات ، حيث جاءت مسودة هذا القرار الذي أرسلته الخارجية إلى سفيرها لودج ليطلب مجدداً من إسرائيل الانسحاب وراء خط الهدنة ، وفي حال رفضها يدعو كافة الحكومات بالمنظمة إلى حجب المساعدات عن إسرائيل (١٦٦) ، غير أن هذه المسودة لم تقدم للأمم المتحدة ، حيث كانت كل من أفغانستان وأندونيسيا والعراق ولبنان وباكستان والسودان قد تقدمت بمشروع قرار للجمعية العامة في يوم ٢٢ فبراير ، والذي جاء ليدين إسرائيل لعدم امتثالها للقرارات التي تطالب بانسحابها ، وتدعو جميع الدول إلى إبطال كل المساعدات العسكرية والاقتصادية والمالية لإسرائيل ، وتطلب

---

(164) Ibid , Telegram from the Embassy in Isreal to the Department of State, February 22 , 1957 , volume XVII , p.p. 237 – 238 .

(165) Ibid , Message from Prime Minister Bon Gurion to President Eisenhower , February 22 , 1957 , volume XVI , p. 235 .

- Ibid , Memorandum of a conversation between Dulles and Lodge , February 22 ,1957, volume XVII , p. 236 . – مذكرات أيزنهاور ، ص ١٥٩ .

(166) F.R.Telegram from the Department of State to the Mission at the United Nations , February 21 , 1957 , volume XVI , p.p. 232 – 233 .

من جميع الدول تزويد الأمين العام بمعلومات عن تنفيذها لهذا القرار ، كما تطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن مدى تنفيذ القرارات الحالية والسابقة للجمعية العامة [١٦٧] . وكان المتحدث باسم أصحاب المشروع قد أشار إلى بيان سبق أن صرح به الرئيس الأمريكي والذي قال فيه : " إننا نقترب من لحظة حاسمة سنكون فيها أمام أمرين: إما الاعتراف بأن الأمم المتحدة غير قادرة على إعادة السلام في منطقة الشرق الأوسط ، وإما أن تقوم الأمم المتحدة ببذل جهودها لحمل إسرائيل على الانسحاب[١٦٨]. على أية حال ، فإن القرار واجه معارضة بالجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقد تزعم مندوب كندا ليستر بيرسون حملة المعارضة ، ودافع عن أمن وسلامة إسرائيل ، وأكد على أن الأولوية يجب أن تكون مرتبطة بانسحاب القوات الإسرائيلية ، وليس لترتيبات من شأنها أن تؤدي إلى نفس المشكلة في وقت لاحق ، وتقدم بمشروع قرار يضمن مطالب إسرائيل [١٦٩] . وظهر أن قرار العقوبات لن يحصل على الأغلبية اللازمة ، خاصة في ظل عدم تأييد الولايات المتحدة الأمريكية له ، حيث أرجأ السفير الأمريكي بالأمم المتحدة اتخاذ موقف تجاهه حتى يختتم مفاوضاته مع أبا إيبان والوزير دالاس ، لذلك لم يكن هناك ما يدعو للإصرار على التصويت على مشروع القرار [١٧٠] .

وبذلك يتضح أن الولايات المتحدة لم تؤيد إصدار قرار لفرض العقوبات ضد إسرائيل ، وهذا يرجع إلى انتظار الإدارة الأمريكية لما ستسفر عنه ضغوطها على إسرائيل ، خاصة بعد الخطاب الأخير الذي أرسله الرئيس أيزنهاور إلى بن جوريون ، والذي أسفر عن اجتماع عاجل للحكومة الإسرائيلية ، ومن بعد ذلك اجتماع الكنيست الإسرائيلي لمناقشة نتائج اجتماع الحكومة ، ومن ثم رد بن جوريون على وزير الخارجية الأمريكي بأن السفير إيبان سوف يعود لواشنطن بتعليمات جديدة حول الأزمة . ومن

---

[167] U.N., The year book of the United Nations in 1956 , p. 51 .
-F.R. Telegram from the Mission at the United Nations to the Department of State, February 22 , 1957 , volume XVI , p.p. 246 – 247 .
– مذكرات أيزنهاور ، ص ١٥٩ .

[١٦٨] محمد نصر مهنا : مرجع سابق ، ص ص ٤٢٥ – ٤٢٦ .

[169] U.N., The year book of the United Nations in 1956 , p. 52 .
– صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ٣٢٢ .

[١٧٠] مذكرات أيزنهاور ، ص ١٦٠ . – صلاح بسيوني : مرجع سابق ، ص ٣٢٢ .

جانب آخر ، لم تكن الإدارة الأمريكية تضمن المواقف تجاه هذا القرار بالأمم المتحدة ، وحتى من جانب حلفائها ، فقد أعلنت كندا معارضتها لمشروع القرار من خلال سفيرها بالأمم المتحدة ، هذا فضلاً عن المواقف المعلنة لرفض العقوبات من جانب ألمانيا وبريطانيا وفرنسا .

وبالفعل أظهر اللقاء الذي جمع وزير الخارجية الأمريكى وكاتشيا **Cachia** السفير البريطاني بواشنطن في ٢١ فبراير الرفض البريطاني ، فقد أكد كاتشيا على أن الرأي العام البريطاني يعارض تطبيق العقوبات ضد إسرائيل باعتبارها ليست عادلة ، وأنها تعتبر خليج العقبة ممراً مائياً دولياً [١٧١] . وأكد على ذلك أيضاً ماكميلان **McMillan** رئيس الوزراء البريطاني في رسالته إلى أيزنهاور ، حيث ذكر بأن الرأي العام فى بريطانيا معني كثيراً بالتطورات التي تحدث ، وأن هناك شعوراً قوياً بين الجميع على أن التسوية يجب أن تكون عادلة ، وأن الرأي العام البريطاني لن يسمح نهائيا لحكومته أن تفعل ما يعتقدون أنه غير منصف . وفي رد أيزنهاور على خطاب ماكميلان ذكر أن الإدارة الأمريكية تبذل قصارى جهدها لضمان مصالح إسرائيل ، وأنها تدعم ما من شأنه أن يعطيها موافقة على اقتراح انسحاب إسرائيل ، وأكد على أن إدارته تثق أن مجرد إدانة إسرائيل والتصويت على العقوبات في هذا التوقيت سيكون من الخطأ ، غير أن الأمور مضت بعيداً لدرجة أنه لا يمكن التصويت على قرار بدون التنويه لعقوبات ضد إسرائيل إذا رفضت الامتثال [١٧٢] .

والحقيقة أن العقوبات التي أرادتها الولايات المتحدة في هذا الوقت ، إنما كانت بمثابة وسيلة للضغط على إسرائيل ، حيث قال دالاس للسفير البريطاني حين لقائهما فى ٢١ فبراير إن الإدارة الأمريكية تفكر في شكل خفيف من العقوبات ضد إسرائيل [١٧٣] . وفي اجتماعه مع السفير الفرنسي " أرفي ألفان " **Aerve Alphand** فى ٢٢ فبراير

---

(171) F.R. Memorandum of a conversation between the Secretary of State and the british Ambassador February 22 , volume XVII , p.p. 241 – 242 .

(172) Ibid , Message from president Eisenhower to Prime Minister Macmillan , February 23 , volume XVII , p. 252 .

(173) Ibid , Memorandum of a conversation between the Secretary of State and the british Ambassador (Caccia) , February 22 , volume XVII , p. 241 .

ذكر وزير الخارجية الأمريكي أنه من المفيد أن يكون هناك تبادل لوجهات النظر بشأن الوضع الإسرائيلي قبل اجتماعه الذي سيعقده مع السفير الإسرائيلي يوم الأحد ٢٤ فبراير ، وأكد على ضرورة إدراج شئ من العقوبات ضد إسرائيل في حالة عدم امتثالها لقرارات الجمعية العامة [١٧٤] . وأما السفير الفرنسى فقد أكد فى لقائه مع وزير الخارجية الأمريكى على أن الأمر الأكثر أهمية هو الإبقاء على فكرة إصدار بيان من القوى البحرية بشأن حرية الملاحة فى مضايق تيران ، ورأى أن هذا من شأنه أن يعطى إسرائيل الضمانات التى تطلبها وسأل عن إذا ماكان مجلس الشيوخ الأمريكى يستطيع أن يدعم إسرائيل فى هذه الحالة بصدور قرار لحرية الملاحة ، وقد أجاب دالاس أن تمرير هذا القرار يحتاج نقاش طويل من شأنه أن يؤدى إلى تأخير غير مرغوب فيه وفى إطار الاتصال بالقوى البحرية الأخرى طلب دالاس من السفير الفرنسى أن يسأل حكومته عن فكرة إعلان من قبل القوى البحرية ، وأما غزة فقد ذكر السفير الفرنسى إنه من الممكن إنشاء حكومة عسكرية دولية ، وتكون مشاركة القوات الدولية ليس فقط بالمسئوليات العسكرية ، ولكن أيضا مع الإدارة المدنية فى قطاع غزة ، وأنه إذا ما اتخذت الأمم المتحدة موقفاً فإنه سيكون من الصعب تجنب الضغط على إسرائيل ، وأكد السفير الفرنسي بأنه يأمل أن محادثات دالاس مع السفير الإسرائيلي سوف تسفر عن نتائج إيجابية ، ومؤكداً على أن الحكومة الفرنسية اتخذت موقفاً ضد فرض العقوبات على إسرائيل [١٧٥] .

على أية حال ، عاد السفير الإسرائيلي أبا إيبان إلى واشنطن والتقى بوزير الخارجية الأمريكي في ٢٤ فبراير ، حيث ذكر السفير أن بن جوريون يتفهم موقف الولايات المتحدة تجاه الأزمة ، وذكر أن المقترحات التي طرحت بالأمم المتحدة لفرض عقوبات ضد إسرائيل لن تؤدي إلا إلى إعاقة الحل ، وقال إن موقف حكومته يتمثل في أن المصلحة الوطنية لإسرائيل تتطلب السعي للحصول على ضمانات قبل الانسحاب من خليج العقبة ، لذلك فالحكومة الإسرائيلية تسأل إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للمساعدة

(174) Ibid , Memorandum of a conversation Department of State , February 23, volume XVII , p. 249 .
(175) Ibid , p. 250 - 251 .

بالطرق التي تتفق مع القانون الدولي ، ومنها إعلان النوايا من الولايات المتحدة بشأن حقوقها في الخليج والمضايق على أن تقوم السفن التي تحمل علم الولايات المتحدة عملياً بالمرور بالمضيق ، مع مراعاة صياغة ذلك في إعلان من الولايات المتحدة بالاعتراف بحرية الملاحة [١٧٦] ، ولأجل أن توفر إسرائيل الحماية لسفنها بالمضايق ، يجب أن تضمن ذلك من خلال حدود ميثاق الأمم المتحدة والإعلان الأمريكي ، وهو ما يجعل مصر تفكر قبل عرقلة السفن الإسرائيلية من رد الفعل الإسرائيلي ما دام ذلك قانونياً ومن ضمن ميثاق الأمم المتحدة ، وذكر السفير بأن حكومته ترى أنه من المفيد أن تبدي الولايات المتحدة استعدادها للانضمام مع الآخرين من القوى البحرية لتأكيد حق إسرائيل في استخدام المضايق[١٧٧] .

وأشار السفير فى لقائه مع وزير الخارجية الأمريكى إلى أن حكومته تخشى أنه بعد انسحاب القوات الإسرائيلية تقوم مصر بإجلاء قوات الأمم المتحدة وإحلال القوات المصرية مكانها ، وبالتالي فإن حكومته تأمل أن يقوم الأمين العام بإقناع الدول أنه إذا كان ينبغي طلب إجلاء القوات الدولية فإنه يجب أن تعطي الجمعية العامة الفرصة للنظر في هذه المسألة قبل إجلاء هذه القوات [١٧٨] ، وذكر السفير بأن إسرائيل يمكن أن تنسحب تلبية لطلب الولايات المتحدة ، ومع عدم وجود ضمانات فإنه يجب على إسرائيل أن تضع ثقتها في الشعور بالمسئولية من الذين طالبوا بانسحابها . وقد رد وزير الخارجية قائلاً بأن الولايات المتحدة سوف تستخدم كامل نفوذها لمحاولة تحقيق مصالح إسرائيل المشروعة ، وبما يعطي تشجيعاً لإسرائيل لأجل الانسحاب ، وأن حكومته أوعزت إليه للتأكيد على توفير ضمانات تشكل أساساً للانسحاب الإسرائيلي [١٧٩] . وقال السفير بأن بلاده سوف تدع مطالبتها بضمانات بالنسبة لمسألة خليج العقبة ، مع تعويض ذلك بمجموعة البيانات المقترحة ، وإعلان إسرائيل أحادي الجانب بشأن حقها في حماية

(176) Ibid , Memorandum of a conversation Secretary Dulles Residence , February 24 ,1957 , volume XVII , p.p. 254 – 255 .
(177) Ibid , p.p. 256 – 257 .
(178) Ibid , p. 257 .
(179) Ibid , p. 258 .

السفن التي ترفع علمها [١٨٠] . وبشأن غزة ذكر السفير الإسرائيلي بأن بلاده كانت تصر على أن انسحابها من غزة مشروط باستمرار إدارتها المدنية فى غزة ، غير أن إسرائيل لم تعد تصر على ذلك ، وهي تصر فقط على أنها ضد إعادة السلطة المصرية لغزة ، فإسرائيل تفضل الآن سيطرة القوات الدولية هناك مع وجود إدارة مدنية دولية كإجراء مؤقت ، ذلك أن الشرط الذي لا غنى عنه لإسرائيل هو أن الحل لا يجب أن يكون مصرياً بالنسبة لغزة ، فالشئ الوحيد الذي سترفضه إسرائيل هو عودة مصر إلى قطاع غزة وتقبل ما دون ذلك [١٨١] .

وفي تعقيبه ذكر وزير الخارجية الأمريكي بأن السفير قدم عرضاً بناءً عن وجهة نظر حكومته ، وأكد على أن الحكومة الإسرائيلية يبدو أنها بذلت جهداً صادقاً وبناءً لإيجاد حل لهذه الأزمة [١٨٢] ، وحين طلب السفير أن تقبل الولايات المتحدة إصدار إسرائيل بيان بحرية الملاحة ، والذي يقر أن لإسرائيل الحق الأصيل في حماية سفنها ، وأن أي هجوم على هذه السفن التي تنقل أشياء سلمية عبر المضايق من شأنه أن يؤدي إلى حق الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، فإن وزير الخارجية الأمريكي رأى أن العقبة أمام الولايات المتحدة لإقرار مثل هذا الإعلان هي الصورة التي سيصدر بها ، وبشأن اقتراح إسرائيل بانضمام الولايات المتحدة مع الدول الأخرى في الإعلان عن النية لممارسة إسرائيل حقها في المرور ، أكد الوزير على أن الولايات المتحدة الأمريكية تلقت من القوى البحرية الأخرى ما يفيد استعدادها إما بالإنضمام للولايات المتحدة لإصدار هذا البيان أو بيانات مماثلة منفصلة [١٨٣] . وفي نهاية اللقاء طلب السفير الإسرائيلي ترتيب لقاء له مع الأمين العام ، وأكد على أن استمرار النقاش حول العقوبات وإثارته في اجتماع الجمعية العامة يوم الاثنين ٢٥ فبراير سيكون غير بناء ، وتساءل عن إمكانية تأجيل النقاش لبضعة أيام ، وقد رد الويزر بأنه من المهم أن يتهيأ السفير لإجراء المحادثات مع الأمين العام ، ولو تم إحراز تقدم فى

---

(180) Ibid , p. 259 .

(181) Ibid , p. 260 .

(182) Ibid , p. 260 .

(183) Ibid , p.p. 261 – 262 .

المحادثات فإنه يمكن من خلاله إصدار بيان لمزيد من التأخير في النقاش بالأمم المتحدة وقد أعرب وزير الخارجية الأمريكي عن أمله في أن محادثات السفير الإسرائيلى مع الأمين العام ستدفع الأمين العام نفسه لطلب التأجيل لمدة ٢٤ أو ٤٨ ساعة [١٨٤] .

عقب هذه الماحدثات جرت مكالمة تليفونية بين الرئيس أيزنهاور ووزير خارجيته ، حيث قال دالاس إن الوضع مبشر ، وإن الوضع الأكثر صعوبة هو مسألة قطاع غزة ، وإن الوصول إلى ترتيبات مرضية حول خليج العقبة أمراً ممكناً [١٨٥] ، وفي محادثة دالاس مع السفير الأمريكى باللأمم المتحدة لودج قال دالاس إن محادثاته مع أبا إيبان أظهرت أن إسرائيل لم تعد تصر على إدارة غزة في مقابل عدم عودة الإدارة المصرية إليها مع القبول بإدارة الأمم المتحدة، ومع ذلك فإن مصر طبقاً لاتفاقات الهدنة لديها الحق في إدارة الإقليم ، ويجب بذلك أن تناقش المشكلة وفقاً للحقوق القانونية المصرية في غزة ، وفي النهاية طلب وزير الخارجية دالاس من لودج السعي لطلب تأجيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة ٢٤ ساعة أخرى [١٨٦] .

وفي عقب ذلك ، التقى السفير إيبان مع الأمين العام للأمم المتحدة ، حيث عارض إيبان بشدة عودة مصر لإدارة غزة ، وكرر ما ذكره عن خليج العقبة لوزير الخارجية الأمريكي[١٨٧]، لذلك أعرب هامرشولد بعد هذه المقابلة عن قلقه من الموقف الإسرائيلي ، وأنه يتوقع أن الإسرائيليين سيحملونه المسئولية عن فشل أي اتفاق كان من الممكن أن يعقد ، وصرح بأنه ليس هناك إمكانية لطلب مزيد من التأجيل بعد أن وصل الأمر للجمود[١٨٨] ، وقبل اللقاء الثاني لهامرشولد مع إيبان تحدث هامرشولد مع السفير الأمريكي بالأمم المتحدة ، حيث طلب الأخير منه أن يؤكد للسفير الإسرائيلي أنه لا مصر

---

(184) Ibid , p.p. 265 – 266 .

(185) Ibid , Memorandum of a telephone conversation between the President and the Secretary of State , February 24 , 1957 , volume XVI , p. 268 .

(186) Ibid , Memorandum of a telephone conversation between the Secretary of State and the Representative at the United Nations, February 24 , 1957 , volume XVI , p. 269 .

(187) Ibid ,Telegram from the Mission at the United Nations to the Department of State , February 26 , 1957 , volume XVI , p. 276 .

(188) Ibid , p. 278 .

ولا إسرائيل ستعطي أي حقوق من خلال الموافقة على نوع من الترتيبات لقطاع غزة التي يضعها هامرشولد في الاعتبار ، وقد رد هامرشولد بأنه متشائم من فرص نجاح مباحثاته مع إيبان إذ أن بن جوريون تحدث في الكنيست عن عدم سماحه بعودة مصر إلى غزة ، وقد ذكر لودج أن البدائل من الصعب التنبؤ بها ، ذلك أن الحصول على ثلثي الأصوات لصالح قرار العقوبات ينتابها الصعوبات على نحو متزايد ، وهو لا يعرف ما يمكن أن يكون ممكناً إذا لم تنجح جهود الأمين العام فى محادثاته مع السفير الإسرائيلى ، وقد ذكر هامرشولد أنه يتفهم ذلك ويشارك الولايات المتحدة الأمريكية قلقها ، وأنه سيفعل كل ما يمكنه فعله [١٨٩].

ومع انتهاء محادثات إيبان مع هامرشولد ، التقى السفير الإسرائيلي إيبان مع وكيل وزارة الخارجية الأمريكية آرثر دين ، حيث ذكر له السفير الإسرائيلي أن الأمين العام أكد على أنه لا سلطة له لتغيير اتفاق الهدنة ، ورفض اتخاذ أي موقف تجاه ذلك ، لذلك أعاد إيبان في لقائه مع دين على مطالب إسرائيل بالنسبة لخليج العقبة وقطاع غزة[١٩٠] ، وعند مناقشة ذلك مع وزير الخارجية الأمريكى أكد على أن موقف إسرائيل تجاه اتفاق الهدنة باعتباره لاغياً سيؤدي إلى عودة حالة الحرب وبالتالي عدم المرور في خليج العقبة ، وقد استندت الضمانات الأمريكية فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي على وجود اتفاق الهدنة والإطار القانوني الذي يقدمه [١٩١] ، وأضاف بأن هناك صلة أكيدة بين غزة والعقبة ، وأنه يشك في أن الولايات المتحدة تكون قادرة على إعطاء أي ضمانات فيما يتعلق بالعقبة إذا لم يكن هناك التزام من جانب إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بغزة ، وأن الحل يجب أن ينطوي على انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة والعقبة معاً [١٩٢] .

من ذلك يتضح أن إسرائيل لم تغير موقفها ، ولذا تحركت الخارجية الأمريكية ،

---

(189) Ibid , p. 278 .
(190) Ibid , Memorandum from Arthur H. Dean to the Secretary of State , February 26 , 1957 , volume XVI , p. 279 .
(191) Ibid , Memorandum of a conversation Department of State , February 26 , 1957 ,volume XVI , p. 291 .
(192) Ibid , p. 293 .

فأرسل دالاس في ٢٦ فبراير مذكرة إلى الرئيس أيزنهاور ، والتي حوت مشروع القرار الذي أرسل إلى السفير الأمريكي بالأمم المتحدة تمهيداً لعرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي أكد على الانسحاب الفوري لإسرائيل وراء خط الهدنة ، وأن عدم التزام إسرائيل بالانسحاب خلال عشرة أيام من تاريخ الموافقة على هذا القرار يستتبعه الدعوة لإدانة إسرائيل من الأمم المتحدة وأيضاً دعوة جميع الدول إلى الامتناع عن تقديم المساعدات لإسرائيل وبشكل عام لتحقيق احترام مبادئ الأمم المتحدة وميثاقها ، وعلى أن تقوم الجمعية العامة بحث الأطراف المعنية على التعاون مع الأمين العام لتنفيذ الانسحاب الفوري لإسرائيل وفقاً لأحكام قرار ٢ فبراير المتعلقة بوضع القوات الدولية على خط الهدنة بين مصر وإسرائيل ، مع تنفيذ تدابير أخرى جاءت في تقرير الأمين العام الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير ، وذلك بهدف المساعدة في تحقيق الظروف التي ستساعد في الحفاظ على الظروف السلمية بالمنطقة ، ولمساعدة الأطراف المعنية في تسوية النزاعات العالقة بينهما وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي[١٩٣] . وقد قدم لودج مشروع القرار إلى مصر والنرويج والهند ، كما إنه أطلع عليه السفير الكندي ، كما تحدث الوزير عن توسيط فرنسا للترويج لمشروع هذا القرار لدى الإسرائيليين [١٩٤] .

ومن جانب آخر ، أبدى وزير الخارجية الأمريكي في محادثة تليفونية مع الرئيس أيزنهاور أهمية الطلب من فرنسا للضغط على إسرائيل كي تنسحب [١٩٥] . لذلك جرت محادثات أمريكية فرنسية بين وزير الخارجية الأمريكي وكرستيان بينو وزير الخارجية الفرنسي حيث أكد الأخير على أن الحكومة الفرنسية تؤيد الحل الذي يقر بأن إسرائيل سوف تجد نفسها في حالة الدفاع عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة إذا ما تم مهاجمة السفن الإسرائيلية أثناء مرورها بالخليج ، وأن فرنسا ستكون على استعداد لتقديم بيان بهذا المعنى بالاشتراك مع الولايات المتحدة . وفيما يتعلق بغزة فإن إقرار

---

(193) Ibid , Note from the Secretary of State to the President , February 26 , 1957 , volume XVI , p.p. 280 – 282 .

(194) Ibid , Memorandum of a telephone conversation between the Secretary of State and the Representative at the United Nation , February 26 , 1957 , volume XVII , p.290 .

(195) Ibid , Memorandum of a telephone conversation between the President and the Secretary of State , February 26 , 1957 , volume XVII , p. 284 .

مصر بأنها ليست في حالة حرب مع إسرائيل سوف يتم بإقرار شروط اتفاقية الهدنة وبالتالي تدار غزة بواسطة مصر ، وإن كانت فرنسا ترى ضرورة إنشاء إدارة محايدة لقطاع غزة . وأكد بينو أن الحكومة الفرنسية على استعداد للضغط على إسرائيل لسحب قواتها من غزة ما دامت مصر لن ترسل لها قوات هناك وتم الاتفاق على الصيغة المقترحة للانسحاب الإسرائيلي [١٩٦] .

عقب ذلك ، جرت محادثات بين وزير الخارجية الأمريكي ووزيرة الخارجية الإسرائيلية وبحضور السفير إيبان ، حيث أعربت جولا مائير عن تقديرها للجهود الشخصية التي يبذلها وزير الخارجية الأمريكي ، وقالت بأن الصيغة المقترحة للحل والتي تم مناقشتها بين السفير إيبان ورئيس وزراء فرنسا تم إرسالها إلى الحكومة الإسرائيلية ، وأن رد فعل بن جوريون كان مواتياً بشكل عام ، وأنه دعا الحكومة للنظر في الاقتراح ، وتحدثت عن إمكانية إجراء تعديلات طفيفة على المقترحات وأن إسرائيل كدولة ديمقراطية يجب أن تذهب إلى إجراءات ديمقراطية قبل اتخاذ أي قرار ، وطالبت بمهلة لمدة يومين أو ثلاثة لبحث التفاصيل رغم أنها تفهم صعوبة موقف الولايات المتحدة الأمريكية بالأمم المتحدة ، وأنه سيكون من المفيد للغاية التأخير بضعة أيام في الأمم المتحدة لمناقشة الاقتراح الجديد دون الشعور بالقلق من قرارات جديدة محتملة كالعقوبات وغيرها [١٩٧] . وفي أثناء هذه المحادثات ذكر السفير إيبان أنه تحدث إلى بن جوريون ، وأن رد فعله كان إيجابياً رغم حديثه عن بعض التوضيح لبند أو اثنين ، والتي من شأنها أن تناقش في لقائه مع السيد كرستيان بينو في نفس يوم هذه المحادثات ، كما ذكر إيبان أنه أكد لبن جوريون الحاجة الملحة لأن تعلن إسرائيل بصورة عاجلة ومن حيث المبدأ أنها ستوافق على الحل المقترح والذي تقدم به رئيس الورزاء الفرنسي وأن الأمر لن يستغرق عدة أيام حتى يتم تحديد الموقف الأساسي رغم الحاجة لبعض الوقت لمناقشة التفاصيل التي يجب العمل بها[١٩٨].

---

(196) Ibid , Memorandum of a conversation Department of State , February 26 , 1957 ,volume XVI , p. 286 .

(197) Ibid , Memorandum of a conversation , Department of State , February 27 ,1957 ,volume XVII , p. 300 .

(198) Ibid , p.p. 300 – 301 .

وفي رده على طلب التأجيل بالجمعية العامة أكد دالاس على أن ممثلي إسرائيل بالأمم المتحدة يدركون الوضع الصعب بالجمعية العامة ، وأن طلب بن جوريون السابق لتأجيل المحادثات التى كانت ستجرى يوم الاثنين ٢٥ فبراير بالجمعية العامة قد تم من خلال ممارسة ضغوط كبيرة من الولايات المتحدة رغم أنه لم يكن ممكناً القيام به ، ولكنه تم التأجيل حتى يوم الأربعاء ٢٧ فبراير ، وأن طلب تأجيل إضافي ربما لن يكون ممكناً ، وذكر أنه يقدر حقيقة موقف الحكومة الإسرائيلية المحرج من خلال عملها تحت تهديد تطورات الأحداث بالجمعية العامة ، وأنه حاول تجنب ذلك قدر الإمكان ، غير أنه لا يعتقد أنه سيكون من الممكن طلب التاجيل ما لم يتم الإعلان عن أن هناك اتفاقاً من حيث المبدأ على الانسحاب الإسرائيلي ، وبالتالي طلب الوقت لأجل العمل على تبادل وجهات النظر حول التفاصيل التابعة للانسحاب ، وأعرب دالاس عن أمله في أنه سيكون هناك قرار إسرائيلى من حيث المبدأ بالانسجاب في نهاية اليوم ، غير أن جولدا مائير ردت بأنه سيكون من الأفضل التأجيل كي يأخذ مجلس الوزراء الإسرائيلي قراراً مواتياً [١٩٩] .

عقب هذه المحادثات دُعِىَ وزير الخارجية الفرنسي والسفير الفرنسي لمقابلة وزير الخارجية الأمركيي في الرابعة بعد ظهر يوم ٢٧ فبراير لمناقشة التعديلات التي اقترحتها السفارة الإسرائيلية على الإعلان الذي ستدلي به الحكومة الإسرائيلية من جانب واحد ، وحين المقابلة قال " بينو" : إن السفارة الإسرائيلية اقترحت بذل الجهود للحصول على موافقة الأمين العام للأمم المتحدة لأجل تنفيذ الترتيبات التي ستتلو الإعلان الإسرائيلي ، غير أن دالاس أكد على أنه طالما أن الإعلان سيكون من جانب واحد وهو الحكومة الإسرائيلية ، فإن الأمر لا يتطلب موافقة أو حتى التعليق من جانب الأمين العام ، وفي النهاية تقرر أن يتوجه السيد فيلجر **Phleger** والسيد ويلكوكس وكيلي وزارة الخارجية الأمريكية للقاء المسئولين في السفارة الإسرائيلية للاتفاق معهم على المسودة النهائية للإعلان الإسرائيلي [٢٠٠] .

وبالفعل التقى السيد فيلجر والسيد ويلكوكس مع السفير الإسرائيلي والوزير

---

(199) Ibid , p. 301 .

(200) Ibid , Memorandum of a conversation , Department of State , February 27, 1957 ,volume XVII , p.p. 305 – 306 .

المفوض شايلواه ، وذلك لمناقشة الترتيبات والإجراءات لإعلان الانسحاب الإسرائيلي الذي اقترحه كرستيان بينو وزير الخارجية الفرنسي، حيث قدم السفير إيبان نسخة من البيان الإسرائيلي المقترح ، وأشار إلى أن مجلس الوزراء الإسرائيلي ما زال منعقداً حول هذه المسألة ، وأنه يتوقع رد فعل نهائياً وإيجابياً في مساء هذا اليوم ٢٧ فبراير ، ورداً على اقتراح ويلكوكس بأنه سيكون من الضروري لإسرائيل أن تتخذ بعض الإجراءات صباح الغد ٢٨ فبراير من أجل تجنب المزيد من النقاش حول بنود القرارات التي تجري مناقشتها بالأمم المتحدة ، فإن السفير الإسرائيلي أكد على أنه سيسعى للحصول على سلطة إصدار بيان صباح الغد ٢٨ فبراير يوضح بشكل عام نوايا إسرائيل ، وبالتالي يكون أساساً لطلب تأجيل المناقشات حتى يوم الجمعة أول مارس ، ذلك أن هذا مهماً للدول التي ستنضم إلى الولايات المتحدة في الإدلاء بتصريحات مناسبة أخذاً بعين الاعتبار إعلان إسرائيل [٢٠١] .

وفي ٢٨ فبراير عقد اجتماع بوزارة الخارجية الامريكية حضره وزير الخارجية الأمريكى والسفير الإسرائيلي ، حيث صرح الأخير عن نية بلاده إصدار إعلان عن خططها للانسحاب غداً في الأول من مارس بعد أن وافقت حكومته على النص المقترح للإعلان ، وذكر إيبان أن رئيس وزرائه ينوي أن يكتب إلى الرئيس أيزنهاور ليؤكد على أن إسرائيل ستجري انسحابها إلى حد كبير على أساس بيان الرئيس أيزنهاور في ٢٠ فبراير ومذكرة الولايات المتحدة لإسرائيل في ١١ فبراير ، وقد وضعت مسودة للبيان المنتظر أن تلقيه إسرائيل أمام الأمم المتحدة للإعلان عن الانسحاب من سيناء وقطاع غزة، وذلك بعد أن تمت مناقشة هذا البيان فى الخارجية الأمريكية بحضور إسرائيلى فرنسى[٢٠٢].

وعلى الفور أرسلت الخارجية الأمريكية برقية إلى بعض سفاراتها في الخارج لتعلمها بأن إسرائيل سوف تعلن في الأول من مارس انسحابها من شرم الشيخ وقطاع غزة ، ومؤكدة على أن الولايات المتحدة قامت بدعم ضغوط الأمم المتحدة ضد إسرائيل

---

(201) Ibid , Memorandum of a conversation , Department of State , February 27, 1957 ,volume XVII , p.p. 307 – 308 .

(202) Ibid , Memorandum of a conversation , Department of State , February 28 ,1957 ,volume XVII , p.p. 311 – 316.

لتنفيذ الانسحاب وفقاً للقرارات ذات الصلة ، وأنه في نفس الوقت بذلت كل جهد مباشر مع إسرائيل لتنفيذ الانسحاب الفوري ، وأنها كانت تضع في الاعتبار أنه حتى مع صدور قرار للعقوبات من الأمم المتحدة ضد إسرائيل فإن انسحابها كان سيتأخر طويلاً ، وأكدت البرقية على أن الولايات المتحدة وغيرها من الدول في الأمم المتحدة سوف تحاط علماً ببيان إسرائيل والتعبير عن موقفهم بشأن بعض الجوانب ذات الصلة بالوضع الذي سيكون قائماً ، وسوف يشمل هذا البيان موقف الولايات المتحدة تجاه عبور المضيق ، والتعبير عن أمل الولايات المتحدة في أن دور الأمم المتحدة في إدارة غزة سوف يستمر على أساس الخطوط المنصوص عليها من قبل الأمين العام في تقريره بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٥٧م لفترة انتقالية حتى تتم التسوية ، وأن تكرار الاعتداء أو انتهاك الالتزامات الدولية سيدعو للنظر من جانب الأمم المتحدة ، وأن الولايات المتحدة سوف تتشاور مع أعضاء آخرين بالأمم المتحدة للنظر في العمل داخل وخارج الأمم المتحدة في ظل ظروف مناسبة لتحقيق تسوية وفق مبادئ العدل والقانون الدولي ، وأكدت على بعثاتها أنه ينبغي بذل كل الجهد لدى الدول التي بها هذه السفارات لوضع أمر الانسحاب الإسرائيلي في سياق نجاح جهود الولايات المتحدة لتحقيق أغراض قرارات الأمم المتحدة دون مكافأة إسرائيل على عملياتها العسكرية ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعط إسرائيل أي التزامات أو ضمانات غير معلنة بشأن انسحابها ، وأن أي شائعات بشأن تفاهمات أو التزامات أمريكية إسرائيلية سرية هى غير صحيحة ، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد رفضت ذلك بشدة [٢٠٣] .

ومن جانب آخر ، التقى وزير الخارجية الأمريكي في صباح أول مارس مع الممثلين الدبلوماسيين العرب [*] بواشنطن لتبليغهم بقرار الانسحاب الإسرائيلي ، حيث أكد على ما قامت به الإدارة الأمريكية تجاه هذا الأمر ، وخص في ذلك المذكرة التي قدمتها إلى إسرائيل في يوم ١١ فبراير ، والبيان الذي ألقاه الرئيس أيزنهاور بالراديو

---

[203] Ibid , Circular telegram from the Department of State to Certain Diplomatic Mmissions , February 28 , 1957 , volume XVII , p.p. 320 – 321 .

[*] الدبلوماسيين العرب الذين حضروا اللقاء هم : السفير المصري أحمد حسين ، والسفير السوداني إبراهيم الريس ، والسفير اللبناني فيكتور خوري ، والسفير السوري فريد زين الدين ، والسفير العراقي موسى الشهبندر ، والسكرتير الثاني بالسفارة الليبية محمود جليون ، والسكرتير الثالث بالسعودية فيصل عجلان ، وموظف السفارة الأردنية محمد روسان ، والمقيم المساعد لقنصلية اليمن أحمد علي زهرة .

والتليفزيون في ٢٠ فبراير ، وكذلك التجاوب مع القرار المقترح لإدانة إسرائيل وفرض عقوبات عليها إذا ظلت على موقفها الرافض للانسحاب ، وأكد على أن بيان الرئيس كان له تأثير على إسرائيل ، وعلى أصدقاء إسرائيل داخل الولايات المتحدة الأمريكية لدرجة تعرض الرئيس لانتقادات حادة بشأن مضمون هذا البيان ، كما أن إسرائيل سعت للحصول على ضمانات واسعة من الولايات المتحدة ، ولكن رفض طلبها ، وذكر أن السفير الإسرائيلي أبلغه بعد ظهر أمس ٢٨ فبراير قرار حكومته بالانسحاب فوراً ومن دون قيد أو شرط ، وأنه رغم عدم معرفته بالإجراء النهائي الذي ستتخذه إسرائيل تجاه هذا الأمر إلا أن الانسحاب الإسرائيلي سيعلن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ظهر اليوم أول مارس ، وفند كذلك الشائعات التي راجت بأن هناك اتفاقاً سرياً بين الولايات المتحدة وإسرائيل بموجبه ستحصل الولايات المتحدة على قواعد عسكرية بإسرائيل مقابل ١٢٥ مليون دولار ، وقال بأنه لا شئ على الإطلاق من هذا القبيل كان قد عرض من الولايات المتحدة على إسرائيل ، ولم يكن هناك اتفاق أو تفاهم لأجل حث إسرائيل على الانسحاب ، وقال بأن إسرائيل اقترحت أن توفر الأمم المتحدة ضمانات أكثر تحديداً لتنفيذ انسحابها ، ولكن بلاده رفضت ذلك ، حيث لا يجب أن يتوقعوا أي جائزة تنجم عن غزوهم للأراضى المصرية ، وأن الترتيبات التي حددها الأمين العام وفرت الضمانات المرجوة لإسرائيل حتى تنسحب ، وأضاف بأن بلاده كانت قد قدمت في أكتوبر ١٩٥٦م أول قرار يدعو إسرائيل للانسحاب ، والذي أشار للأعمال العدائية التي كانت تحدث في المنطقة نتيجة الظروف غير المستقرة ، والتي كانت خرقاً لاتفاق الهدنة بين الطرفين ، وأن الأمم المتحدة سوف تقمع هذه الأعمال من خلال اتفاق عادل ووفقاً للقانون الدولي[٢٠٤].

وفي رده على سؤال السفير السوري فريد زين الدين حول كيف سيتم الإسراع في تفعيل القرار الإسرائيلي ، قال دالاس بأنه يتوقع أن الانسحاب الإسرائيلي سيبدأ في وقت قريب ، وحول الترتيبات التي اتخذت فيما يتعلق بالقوات الدولية ، قال الوزير بأنه لم يناقش هذا الموضوع مع الجانب الإسرائيلى إلا في إطار الشروط التي وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام ، وحول عودة مصر إلى غزة بعد الانسحاب ، أكد دالاس على أن النقاش في هذا الأمر مع الإسرائيليين وصل إلى أن الإدارة الأمركيية

(204) F.R. , Memorandum of a conversation Department of State , March 1 , 1957 , volume XVII , p. 332 – 333 .

اعتبرت أن أي خطوة تتخذ بخصوص قطاع غزة يجب أن تكون في إطار اتفاق الهدنة المصري الإسرائيلي ، ورداً على طلب السفير السوري بضرورة ان تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً للعقوبات بالارتباط مع قرار الانسحاب الإسرائيلي ، اكد الوزير دالاس بأنه إذا كان هناك تعهد إيجابي من إسرائيل بالانسحاب فلا يبدو من الممكن التصويت على العقوبات ، وإذا لم تقم إسرائيل بتنفيذ تعهدها قد يصبح من الممكن التصويت على العقوبات[٢٠٥]. ورداً على مطلب السفير المصري بضرورة عدم تلقي إسرائيل أي شكل من المكاسب ، قال وزير الخارجية الأمريكى بأنه لا يجب أن تكافأ إسرائيل ، ولكن لا يمكن التنصل من الخطوات التي اتخذت مثل إنشاء قوات الأمم المتحدة ، وفي النهاية ذكر الوزير أن الموقف الأمريكي أكثر فعالية من العقوبات نفسها خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار أن عملية صياغة العقوبات صعبة للغاية ويصعب وضعها حيز التنفيذ ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية التزمت المبادئ لإحلال السلام والعدالة الدوليين على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة مما جعلها تتخذ موقفاً تختلف فيه مع أصدقائها القدامى ومنهم إسرائيل، وإذا لم تنسحب إسرائيل فإن علاقاتها مع الولايات المتحدة لن تتحسن [٢٠٦] .

على أية حال ، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي حاول في اتصال له مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية فى يوم أول مارس تأخير إلقاء البيان الإسرائيلي بالأمم المتحدة بسبب أزمة الحكومة الإسرائيلية من خلال تهديد حزب أو حزبين بالانسحاب من الائتلاف الحاكم، والتي قد تدمر هذا التحالف ، غير أن جولدا مائير أقنعت بن جوريون بخطأ التأخير ، لذلك قابل الوزير المفوض الإسرائيلي السيد ميرفي وكيل وزارة الخارجية الأمريكية ليعرب عن أمله في أن البيان الأمريكي بالأمم المتحدة سيتضمن ما يتعلق بالاعتراف الأمريكي للاعتبارات التي كانت إسرائيل قد تقدمت بها فيما يتعلق بغزة ، وقال شايلواه أن حكومته تلح على أن يتوجه وزير الخارجية الأمريكي بنفسه إلى الأمم المتحدة للتعامل مع هذه المسألة نظراً لإلمامه بها ، وقد رد ميرفي بأنه سينقل هذا لوزير الخارجية [٢٠٧] .

---

(205) Ibid , p.p. 334 – 335 .

(206) Ibid , p.p. 335 – 336 .

(207) Ibid , Memorandum of a conversation between the Ministre of the Israeli of State Embassy and the Deputy under Secretary of State for Political Affairs , Department , March 1 , 1957 , volume XVII , p. 337 .

ومع هذا لم يكن في مقدرة إسرائيل أن تؤجل بيانها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لذلك أعلنت وزيرة الخارجية الإسرائيلية في الأول من مارس أمام الجمعية العامة أن إسرائيل مستعدة لسحب قواتها من خليج العقبة في ظل حرية الملاحة المكفولة فيه لإسرائيل ، ومع وجود قوات الأمم المتحدة هناك حتى يتم التأكد من الحفاظ على السلام ومنع الأعمال العدوانية وتهدف إسرائيل إلى ممارسة حقوقها الكاملة في حرية المرور البرئ في الخليج ، خاصة أن الولايات المتحدة والقوى البحرية الكبرى تضمن الاحترام العالمي لهذه الحقوق ، وأن إسرائيل مستعدة للانضمام للآخرين لضمان الاحترام الشامل لهذا الحق ، وأن إسرائيل ستعتبر أي هجوم سبباً لممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان حرية الملاحة . كما تعلن إسرائيل الانسحاب الكامل من قطاع غزة وفقاً لقرار الجمعية العامة الصادر في ٢ فبراير ١٩٥٦م ، وذلك اعتماداً على أنه سيتم نشر قوات الأمم المتحدة في قطاع غزة ، والتي من شأنها السيطرة العسكرية والمدنية طبقاً للمهام المذكورة في بيان الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٢ فبراير ، وأن مسئولية الأمم المتحدة بقطاع غزة ستبقى لفترة انتقالية حتى تتم هناك تسوية سلمية أو اتفاق نهائي بشأن مستقبل قطاع غزة ، وأنه إذا تم خلق ظروف وأوضاع في قطاع غزة تشير إلى العودة لظروف التدهور التي كانت موجودة سابقاً فإن لإسرائيل الحق في التحرك للدفاع عن حقوقها [٢٠٨] .

وقد رحب مندوب الولايات المتحدة بالبيان الإسرائيلي في كلمته أمام الجمعية العامة ، وأعلن أن وجهة نظر حكومته ظلت ثابتة في السعي إلى حل للأزمة يقوم على العدالة ، والتي من شأنها أن تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الأطراف ، وأكد على أن حكومته تفهم أن الإعلان الإسرائيلي يعني الانسحاب الفوري وفقاً للقرار ٩٩٧ الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦م ، وأنها لا تعتبر أن الانسحاب مشروط بالبيانات المصاحبة . وبالنسبة لغزة فإن حكومته تعتمد التدابير المقررة تجاهها بالأمم المتحدة ، والتي تعتمد على الجانب القانوني ، إذ يجب أن يتم العمل لأجل مستقبل قطاع غزة كما

(208) U.N., The year book of the United Nations 1956 , p.p. 52 – 53 .

قال الأمين العام في إطار اتفاق الهدنة ، وقال بأن حكومته تأمل في أن تدابير الأمم المتحدة تجاه قطاع غزة ستستمر هناك حتى تتم تسوية نهائية لمشكلته ، وحكومته ترى أنه في الوقت الذي تستكمل فيه إسرائيل انسحابها ، وتقوم خلاله الأمم المتحدة بتنفيذ التدابير المقترحة ، فإنه لا يحق لأي طرف من أطراف اتفاق الهدنة ممارسة حق الدول المتحاربة [٢٠٩] .

والحقيقة أن هذا البيان لم يكن ليرضى إسرائيل أو من ينتصر لها ، وبخاصة في مسألة غزة وتأييد الجانب الأمريكي لحل مشكلتها في إطار اتفاق الهدنة ، وهو ما لم تكن إسرائيل لتقبل به ، فحين لقاء السفير لودج مع رئيس الوزراء الفرنسي ووزير خارجيته ، تحدث لودج عن أهمية بداية الانسحاب الإسرائيلي ودعا الفرنسيين لتقديم المشورة للإسرائيليين حول هذا الأمر ، غير أن كرستيان بينو قال له إنه لا يعتقد أنهم سيكونوا قادرين على القيام بذلك ، وقال بأن الانسحاب يجب أن يكون على مراحل ، وأن القوات الدولية غير مستعدة للتحرك ، واستنكر ماجاء بخطاب السفير لودج بالأمم المتحدة بعد ظهر يوم أول مارس ، وأنه يختلف عما كان متوقعاً ، وأن هذا سيترك أثره على العلاقات الفرنسية الأمريكية ، وأنه كان يشعر بالحرج عند متابعته للبيان وما قد يفهم منه وأن هذا البيان أزعج وزيرة الخارجية الإسرائيلية ، وقد رد لودج بانه ما يزال يعتقد أن على الإسرائيليين ان يبدأوا الانسحاب في نهاية الأسبوع القائم لأنه في حال عدم تحركهم فإن موقفاً سيئاً للغاية يمكن أن يتطور [٢١٠] .

وعلى الجانب الإسرائيلي ، التقى السفير إيبان مع وزير الخارجية الأمريكي ، حيث أكد السفير على أن البيان الأمريكي بالأمم المتحدة أحدث أزمة سياسية مازالت قائمة في إسرائيل فقد كان الشعور لدى حكومته أن بيان السيدة مائير في أول مارس كان قد أخذ في الاعتبار كل الاقتراحات الأمريكية ، وكان المتوقع أن البيان الأمريكي سيؤيد الافتراضات التي ذكرت من قبل إسرائيل فى هذا البيان ، غير أن ذلك لم يحدث وكان البيان الفرنسي أكثر تمشياً مع الموقف الإسرائيلي ، واعترف السفير أنه كان هناك خلافاً

---

(209) Ibid, p. 53 .

(210) F.R. Telegram from the Mission at the United Nations to the department of State , March 2 , 1957 , volume XVI , p.p. 338 – 339 .

بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن اتفاق الهدنة ، غير أنه أبدى انزعاج حكومته من البيان الأمريكى الذي أشار إلى اتفاق الهدنة باعتبارها الإطار الذي ينبغي الترتيب على أساسه ، وبدلاً من تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على أنه إذا نشأت حالة تهدد السلم والهدوء فإنها سوف تتخذ إجراءات داخل وخارج الأمم المتحدة فإن السفير لودج ذكر فقط أن الولايات المتحدة ستعمل في إطار الأمم المتحدة ، وهذا يمثل تغييراً في الموقف الأمريكي ، وقال السفير أن حكومته ترى عدم وجود اتجاه صريح في التأييد الأمريكي للموقف الإسرائيلي ، فهناك اختلاف بين ما قاله السفير لودج وما تم الاتفاق عليه بشأن الإدارة المصرية لقطاع غزة . وأكد على أن حكومته تأثرت سلباً بذلك ، وربما كان الخطأ في أنها لم تطلب مزيداً من التأكيدات بشأن دعم الولايات المتحدة الأمريكية للخطاب الإسرائيلي [٢١١] .

وقد رد وزير الخارجية الأمريكى قائلاً : إن الشكوى من الإشارة لاتفاق الهدنة في خطاب السفير لودج يجعلنا نؤكد على ضرورة الاعتراف بأنه كان هناك اختلاف في الرأي بين إسرائيل والولايات المتحدة حول هذا الأمر ، ذلك أن الولايات المتحدة تعتقد أن اتفاق الهدنة قدم الإطار القانوني لاتخاذ أي إجراء ، ودون اتفاق الهدنة لا يمكن للولايات المتحدة أن تدعو إلى عدم اعتداء من الطرفين ، وكذلك لتأييد حرية المرور عبر خليج العقبة لإسرائيل لعدم وجود حالة حرب بينها وبين مصر ، وذكر الوزير أن التغيير الوحيد ذات الأهمية يتعلق بعبارة " داخل أو خارج الأمم المتحدة " رغم أنه يشعر بأنه لم يكن تغييراً مهماً ، وفي النهاية ذكر الوزير أن المسألة ذات الأهمية القصوى أن تذهب إسرائيل قدماً في تنفيذ القرار الذي أعلنته يوم الجمعة أول مارس ١٩٥٧م [٢١٢] .

وفي هذا الخصوص أرسل الرئيس الأمريكي رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي فى ٢ مارس ليؤكد له على امتنانه إزاء قرار حكومة إسرائيل للانسحاب الفوري وبشكل كامل وراء خطوط الهدنة على النحو المبين من قبل وزيرة الخارجية الإسرائيلية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأكد الرئيس على أمله فى أن تنفيذ الانسحاب سوف

---

(211) Ibid , Memorandum of a conversation between Secretary Dulles with Ambassador Eban , March 2 , volume XVII , p.p. 340 – 341 .

(212) Ibid , p.p. 342 – 343 .

يمضي قدماً بأقصى سرعة ، هذا مع علمه بأن هذا القرار لم يكن سهلاً ، وتأكيده على أن إسرائيل لن تندم مع هذا القرار الذي يتفق مع الشعور القوي من جانب المجتمع الدولي بما أعربت عنه مختلف قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب ، وفي النهاية أكد على أن من وجهة نظر الحكومة الأمريكية أنه بعد الانسحاب يجب أن يكون هناك جهد موحد من قبل جميع الدول لجعل الأوضاع في المنطقة أكثر استقراراً من خلال قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأن الولايات المتحدة بصفتها صديقاً لجميع بلدان المنطقة، وكعضو بالأمم المتحدة سوف تسعى لكي لا يكون ذلك عبثاً [٢١٣] .

وعند قيام السفير الأمريكي بإسرائيل بتسليم هذه الرسالة لرئيس الوزراء الإسرائيلي في ٣ مارس أكد الأخير على أن بيان السفير لودج كان مفاجأة مريرة جداً ، فقد تغير فيه شئ في اللحظة الأخيرة ، وأنه يأمل أن يتم توضيحه في الوقت المناسب ، وأكد على أن مشاكله كبيرة جداً ، ذلك أن الجماهير إلى حد كبير غاضية من قرار الانسحاب ، وذكر بأنه يخطط ليجتمع بمجلس الوزراء يوم الاثنين الموافق ٤ مارس على أمل أن يحصل على تقرير مشجع من السفير إيبان بعد لقائه مع وزير الخارجية الأمريكي، وأنه سوف يعلن بعد ظهر نفس اليوم قراره أمام الكنيست ، وأكد على سعادته البالغة من تدخل الرئيس الأمريكي في هذه المرحلة ، خاصة فى ظل تأكيده على أن الأمور ستكون أفضل في المستقبل بعد الانسحاب ، وأن قول الرئيس : " إسرائيل لن يكون لها أي سبب للأسف " يعني قدراً كبيراً بالنسبة لإسرائيل [٢١٤] .

على أية حال ، تقابل وزير الخارجية الأمريكي مع السفير الإسرائيلي إيبان ، حيث أكد الأخير على أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يرغب في استكمال ترتيبات الانسحاب ، وهو يخطط لتنفيذ ذلك من خلال الحكومة والبرلمان ، وترتيب لقاء بين رئيس الأركان الإسرائيلي والجنرال بيرنز لوضع اللمسات الأخيرة على كل شئ لكي تصدر إسرائيل إعلاناً في الجمعية العامة للأمم المتحدة بذلك . وقد ذكر إيبان أن رئيس الوزراء يريد أن

---

(213) Ibid , Message from President Eisenhower to Prime Minister Ben Gurion , March 2 , 1957 , volume XVII , p.p. 347 – 348 .

– مذكرات أيزنهاور ، ص ١٦٠ .

(214) F.R. ,Telegeram from the Embassy in Isreal to the Department of State, March 3 ,volume XVII , p.p. 348 – 350 .

يعرف إذا ما كانت الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة ، فإنه رغم صعوبة تمرير قرار الانسحاب بالحكومة والبرلمان الإسرائيلي ، فإن رئيس الوزراء سيكون قادراً على التغلب على هذه الصعوبات إذا كانت لديه قناعة بشأن الموقف الأمريكي تجاه حق إسرائيل في التصرف بموجب المادة ٥١ للدفاع عن حقها في عبور المضيق . وبالنسبة لغزة ، فإن عودة مصر لغزة معناه أن إسرائيل حسب الشروط المنصوص عليها في بيان السيدة مائير ستكون مستعدة للتحرك دفاعاً عن حقوقها ، وذلك حسب الترتيبات التي وضعت مع وزير الخارجية الفرنسي ووزير الخارجية الأمريكي ووزيرة الخارجية الإسرائيلية ، حيث تحتفظ إسرائيل بحقها في التصرف إذا فرضت الظروف في غزة ذلك عليها ، وقد قدم السفير لوزير الخارجية الأمريكي نص اقتراح جى موليه بإصدار الولايات المتحدة بياناً حول هذا الأمر ، والذي ليس بالضرورة أن يكون رسمياً [٢١٥] .

وفي ٣ مارس اجتمع وزير الخارجية مرة ثانية مع السفير إيبان حيث كان إيبان قد وضع مذكرة وسلمها لوزير الخارجية الأمريكي حدد فيها موقف إسرائيل من حقوقها في التصرف في ظروف معينة فيما يتعلق بمضيق العقبة وقطاع غزة ، وذلك كى تحاط الولايات المتحدة علماً بذلك ، وكان رد وزير الخارجية الأمريكي أن الولايات المتحدة تعتمد نص خطاب الرئيس أيزنهاور إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي يوم ٢ مارس كأساس لموقفها ، وأنها حافظت على عدم سرية موقفها فيما يتعلق بأي تاكيدات أو تفاهمات مع إسرائيل بشأن هذه المسألة ، وأن التعامل معها يجب أن يكون بعد انسحاب إسرائيل[٢١٦].
وكان نص هذه المذكرة قد تحدث عن إعلان الحكومة الإسرائيلية في أول مارس ١٩٥٧م قرارها بالانسحاب الكامل والفوري من شرم الشيخ وقطاع غزة ، مع التمسك في منطقة شرم الشيخ بالحاجة لضمان الحفاظ على حرية المرور البحري ، وفي غزة التمسك بعدم العودة إلى ظروف التدهور التي كانت قائمة قبل الحرب [٢١٧] .

---

(215) Ibid , Memorandum of a conversation Secretary Dulles Residence , March 3 , 1957 , volume XVII , p.p. 351 – 352 .

(216) Ibid , Memorandum of a telephone conversation between the Israeli Ambassador Eban and the Secretary of State , March 3 , 1957 , volume XVI , p.p 356 – 357.

(217) Ibid , Draft Note by the Israeli Ambassador , March 3 , 1957 , volume XVII , p.p.357 – 358.

كما قدم السفير مذكرة أخرى للوزير دالاس لتكون مسودة لرد الحكومة الأمريكية على إسرائيل بخصوص هذا الأمر ، وقد ذكر فيها : إن ممثل الولايات المتحدة بالأمم المتحدة إحيط علماً بالبيان الذى أدلت به وزيرة الخارجية الإسرائيلية بالأمم المتحدة في أول مارس ، هذا مع الإشارة لما جاء فى هذا البيان حول حق المرور بالمضايق ، وترتيبات قطاع غزة . والإشارة إلى رسالة من الرئيس أيزنهاور لرئيس الوزراء بن جوريون بتاريخ ٢ مارس والتي أكد فيها على القرارات التي اعتمدت من الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تتحدث عن مستقبل أفضل في هذا الشأن ، وأن الولايات المتحدة بوصفها صديقاً لجميع البلدان في المنطقة وعضواً مخلصاً بالأمم المتحدة سوف تسعى إلى أن لا تكون هذه الآمال عبثاً (٢١٨) .

وفي خطاب من وزير الخارجية الأمريكي إلى السفير لودج حول اجتماعاته مع السفير الإسرائيلي إيبان في يومي ٢ ، ٣ مارس ، ذكر وزير الخارجية بأن السفير الإسرائيلي ناقش إلى أي مدى سوف تدعم الولايات المتحدة أو تتفهم موقف إسرائيل فيما يتعلق بالظروف التي سوف تشعر فيها إسرائيل أن لها الحق في التصرف طبقاً لإعلان السيدة مائير . وأكد الوزير على أنه في مناقشاته مع السفير الإسرائيلي تيقن من أنه كانت هناك رغبة من جانب حكومة إسرائيل كي تعرب الولايات المتحدة بأي وضع عن الإذعان للرأي القائل بأن حقوق إسرائيل ستشمل حقها في إعادة احتلال غزة إذا عادت الإدارة المصرية في أي شكل وبأي درجة ، حيث أكد الوزير بوضوح على أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقبل هذا الطرح ، فرغم عدم الاعتراض على ممارسة إسرائيل لحقوقها في المستقبل ، فإن الولايات المتحدة ترفض الموافقة مسبقاً على ما هي هذه الحقوق ، وأكد الوزير على التزام الحكومة الأمريكية بالموقف الذي وضع في بيان لودج ، وهو أنه من وجهة نظر الولايات المتحدة والمستمدة من وجهة النظر القانونية وكما قال الأمين العام ، أن مستقبل قطاع غزة يجب أن يتم في إطار اتفاق الهدنة ، ومن الواضح أن هذه المسائل ليس للولايات المتحدة وحدها أن تقررها ولكن يمكن للولايات المتحدة أن تشارك فيها الأمم المتحدة ، وأكد الوزير على أنه استشهد بما جاء فى بيان

(218) Ibid , p. 359 .

لودج بالأمم المتحدة من حيث التأكيد على : " أنه في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي إذا ما كان هناك أي تكرار للأعمال العدائية أو أي انتهاك جراء أي ظروف ، فإن هذا من شأنه أن يخلق موقفاً للنظر فيه من الأمم المتحدة ، وأن الولايات المتحدة سوف تتشاور مع أعضاء آخرين فى الأمم المتحدة للنظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة بهدف استعادة السلام وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي " ، وذكر الوزير بأنه أكد للسفير الإسرائيلي على أن الأمر يجب أن يترك لما جاء فى خطاب لودج في الأول من مارس بالأمم المتحدة ، وخطاب الرئيس أيزنهاور لرئيس الوزراء الإسرائيلي في ٢ مارس ، والذي أكد فيه على احترام الآمال والتوقعات المرجوة ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية كعضو بالأمم المتحدة ستسعى أن لا تذهب هذه الآمال سدى [٢١٩] . وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي على موقف بلاده في مكالمة هاتفية مع السفير الفرنسي الذي حث على قبول الصيغة التي اقترحها السفير إيبان على الإدارة الأمريكية غير أن الوزير الأمريكي ذكر للسفير الفرنسي أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تجد بُدَّاً من عملية قبول أي صيغة جديدة ، وأنها ترى رسالة الرئيس أيزنهاور إلى بن جوريون في ٢ مارس يجب أن تكون هي الكلمة الأخيرة [٢٢٠] .

أمام هذا الموقف الأمريكي ، لم يكن أمام الجانب الإسرائيلي سوى تنفيذ البيان الذي ألقته رئيسة الوزراء الإسرائيلية في أول مارس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث أكد مسئول بالسفارة الأمريكية بإسرائيل للخارجية الأمريكية بواشنطن في ٤ مارس بأن بن جوريون قرر أن ينسحب ، وأن القوات الإسرائيلية والإدارة المدنية فى غزة سوف تنسحب فى ٧ مارس بينما تنسحب القوات الإسرائيلية من شرم الشيخ بحلول الثامن من مارس ، وكان قد أوعز بن جوريون إلى موشى ديان لمقابلة الجنرال بارنز في أقرب فرصة لمناقشة التفاصيل حول ذلك ، وبالفعل أبرق ديان إلى بارنز لطلب الاجتماع ،

---

(219) Ibid,Letter from the Secretary of State to the Representative at the United Nations (Lodge) , March 6 , 1957 , volume XVII , p.p. 375 – 376 .

(220) Ibid, Memorandum of a telephone conversation between the Secretary of State and the French Ambassador (Alphond) , March 3 , 1957 , volume XVII , p. 359 .

كما أبرق بن جوريون بقرار الانسحاب إلى الكنيست [٢٢١] .

ورغم ذلك استمرت إسرائيل في محاولة التأكيد على حقوقها على حسب ما جاء في بيان الانسحاب ، لذلك أرسلت وزيرة الخارجية جولدا مائير في ٥ مارس خطاباً إلى وزير الخارجية دالاس أكدت فيه على أن الأمل يحدو بلادها أن تكون هناك إجراءات عاجلة لتنفيذ استعداد الولايات المتحدة لممارسة حرية المرور الحر والبرئ في خليج العقبة ، وفيما يتعلق بمسألة غزة تحث إلى النظر لأخطر نقطة وهي أن الأمم المتحدة مالم تكن قادرة على الحفاظ على السيطرة العسكرية والإدارية الكاملة هناك ، فإن الوضع سيخرج عن نطاق السيطرة ، وأن سياسة حكومتها تجاه غزة هي ضمان فترة انتقالية لغزة تظل فيها تحت السيطرة الحصرية للأمم المتحدة ، وأن التخلي لمصر من قبل الأمم المتحدة عن أي جزء من مسئوليتها عن الإدارة المدنية والعسكرية هناك سوف يخلق من وجهة نظر حكومتها حالة سوف تجبرها على الدفاع عن حقوقها على النحو المستوفي في بيان أول مارس ، وأن حكومتها ترى أن مصر التي تعلن وتمارس حالة الحرب المنتهية بموجب اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩م لا يمكن أن تدعي قانوناً العودة إلى غزة على أساس هذا الاتفاق ، وطالبت في النهاية ان تتفهم الإدارة الأمريكية حالة القلق لدى إسرائيل حول هذه النقاط ، وأن تعود حالة التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وهي المعلقة منذ نهاية اكتوبر ١٩٥٦م [٢٢٢] .

ومن جانب آخر ، اجتمعت وزيرة الخارجية الإسرائيلية مع الأمين العام للأمم المتحدة في ٥ مارس ، حيث أعلنت الوزيرة الإسرائيلية بأن إسرائيل سوف تمارس حقها بالمرور من خلال مضايق تيران الأسبوع المقبل وسوف تستخدم السفن الحربية إذا لزم الأمر ، وأن عودة مصر في أي صورة من الصور إلى غزة ستؤدي إلى حق إسرائيل في العودة إلى غزة . وذكرت الوزيرة أن الموقف الإسرائيلي على النحو المبين كان قد وافق

---

[221] Ibid ,Telegram from the Embassy in Isreal to the Department of State , March 4 ,1957 , volume XVII , p. 359 .

- Ibid, Memorandum from the Assistant Secretary of State for International Organization Affair (Wilcox) to the Secretary of State , March 4 , 1957 , volume XVII , p. 361.

[222] Ibid , Letter from Foreign Minister Meir to Secretary of State Dulles , March 6 , 1957 , volume XVII , p.p. 377 – 378 .

عليه جميع الذين تحدثوا في مناقشات الجمعية العامة ، وأن كل كلمة في بيانها أمام الجمعية العامة في أول مارس كان قد تم تأييدها بما في ذلك الإشارة لحقوق إسرائيل بموجب المادة رقم ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وقالت إن بيانها كان قد وضع بمشورة دولا كالولايات المتحدة وغيرها . وقد سألها الأمين العام إذا ما كانت الولايات المتحدة قد أيدت الموقف الإسرائيلي كما ذكرته الوزيرة ، فردت بالإيجاب ، وقد ذكر هامرشولد بأنه تجنب اتخاذ موقف بشأن بيان الوزيرة لتجنب أي عذر لوقف الانسحاب ، وأن الإسرائيليين بذلك قد يستأنفون القتال [٢٢٣] .

ورداً على السفير لودج حول المقابلة التي جرت بين وزيرة الخارجية الإسرائيلية والأمين العام للأمم المتحدة ، أكد وزير الخارجية الأمريكي على أنه كان هناك تفاهم بين إسرائيل والولايات المتحدة على ممارسة إسرائيل لحقوقها إذا ما تدهور الوضع بعد الانسحاب ، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق على ما هية هذه الحقوق ، وأكد على أن الولايات المتحدة على يقين من عودة مصر إلى قطاع غزة بأي طريقة ، وأن بيان السيدة مائير في أول مارس ليس هو ما جاء في حديثها مع الأمين العام للأمم المتحدة ، وطالب دالاس السفير لودج بالتأكيد للأمين العام على تجاهل ما قالته السيدة مائير ، وأنه ليس هناك إمكانية لتغيير المخطط له . وأن الولايات المتحدة لن توافق على ما قيل في بيان السيدة مائير إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، فالولايات المتحدة رفضت على وجه التحديد قبول الزعم الإسرائيلي بشأن الوضع المصري في غزة ، وفيما يتعلق بحديث السيدة مائير مع الأمين العام فإنه يجب على الأمين العام أن يتجاهله ، ويجب عليه أن يعمل على إخراج القوات الإسرائيلية وإحلال قوات الأمم المتحدة مكانها [٢٢٤] ، وبالفعل تقابل السفير لودج مع الأمين العام للأمم المتحدة وأخبره بأنه يجب أن يتجاهل تماماً ما قالت به السيدة مائير والمضي قدماً في خطط الانسحاب حسب المخطط له [٢٢٥] . وفي حديث

---

(223) Ibid ,Telegram from the Mission at the United Nations to the Department of State, March 5 , 1957 , volume XVI , p. 363 .

(224) Ibid , Memorandum by the Representative at the United Nations , Note an statement made by Secretary Dulles to Ambassador Lodge , March 6 , 1957 ,volume XVII , p.p. 368 – 369 .

(225) Ibid ,Telegram from the Mission at the United Nations to the Department of State , March 6 , 1957 , volume XVII , p. 370 .

تليفوني بين وزير الخارجية الأمريكي والسيد هامرشولد أكد وزير الخارجية على أن الإسرائيليين تحدثوا عن اقتراح بأن مصر إذا عادت لغزة فمن شأن ذلك أن يمنح إسرائيل تلقائياً الحق في إعادة احتلالها لغزة ، حيث أكد الوزير على أن هذا من الصعب الحصول على الموافقة عليه ، وأن ما صممت عليه الولايات المتحدة الأمريكية هو أنه يجب العمل بمقتضى أحكام اتفاق الهدنة ، وأن مصر قد تعود بصورة رمزية لغزة ، كما أكد على أمله في أن الإدارة الفعلية سوف تتم من خلال الأمم المتحدة ، وأن الولايات المتحدة كانت على اتفاق مع بيان إسرائيل بالأمم المتحدة ، ، بينما كان حديث وزيرة الخارجية الإسرائيلية على النحو الوارد للأمين العام مختلف تماماً [٢٢٦] .

ورغم هذه المحاولات من جانب إسرائيل لإثبات حقها الذي تحدثت عنه وزيرة الخارجية في بيان أول مارس ، فإن قرار الانسحاب من جانب الحكومة الإسرائيلية قد تم تنفيذه بالفعل ، وانسحبت إسرائيل من غزة فى ٧ مارس ، واتخذت القوات الدولية أماكنها ، وفى اليوم التالى الثامن من مارس تم انسحاب إسرائيل من شرم الشيخ وتولت القوات الدولية دوره ا [٢٢٧]، وقد أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي رسالة إلى الرئيس أيزنهاور في ٧ مارس قال فيها : إنه بعد قيام إسرائيل بالجلاء من كل سيناء بالإضافة إلى قطاع غزة ، ورغم اقتناعه بأنه ما كان يجب إخلائها لأسباب سياسية وأمنية ، فإنه يؤكد على أنهم فعلوا ذلك إلى حد كبير اعتماداً على قوة رسالة الرئيس أيزنهاور في ٢ مارس ١٩٥٧م ، والتي أعرب فيها عن اعتقاده الخاص بأن إسرائيل لن يكون لها أي سبب للندم على هذا العمل . وأن الآمال والتطلعات التي عبرت عنها وزيرة الخارجية لن تكون عبثاً . وأكد بن جوريون على أنه ليس بحاجة إلى التأكيد على أهمية استمرار وتعميق الصداقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، هذا مع تقديره لشخص الرئيس ، و تحدث عن أن الصعوبة في إخلاء قطاع غزة كانت ترجع إلى أن الأشهر الأربعة الماضية أدت إلى أن يظل سكان المستوطنات في قرى الجنوب والنقب قادرين على العيش في سلام ، وهذا ما بدأ يهتز بعد الانسحاب ، وأن لدى بلاده القلق من أن الأمين العام للأمم

---

[226] Ibid , Memorandum of a telephone conversation between Secretary of State Dulles and Secretary General Hammarskjold , March 6 , 1957 , volume XVII , p.p. 369 – 370 .

[227] لطيفة سالم : مرجع سابق ، ص ص ٣٠٩ – ٣١٠ .

المتحدة لمجرد تفسيرات شكلية قد يسعى لعودة المصريين لغـزة ، وعقَّـب علـى ذلـك باعتماد بلاده على رسالة الرئيس الأمريكى وما جاء فيها ، وعلـى أنـه واثـق مـن أن تصريحات الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته حول العقبة ومضايق تيران سوف تصبح في المستقبل القريب واقعاً . وأكد على تعاون بلاده مع جهود الـرئيس الأمريكـي لتحقيـق السلام بالمنطقة لصالح جميع أبناء شعبها والسلام العالمي[٢٢٨] .

هكذا كان الدور الأمريكى حاسماً فى انسحاب إسرائيل من سيناء وقطاع غزة ، حيث كان القلق الأمريكى من دور يلعبه الاتحاد السوفيتى فى الأزمة ، وبالتالى التكريس لوجوده بالشرق الأوسط ، مما يؤدى لتوقيف الدور الذى تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة ، خاصة أن مشروع إيزنهاور كان قيد الدراسة من دول المنطقة فى هذا الوقت . ويضاف لذلك ، رغبة الولايات المتحدة فى دعم الأمم المتحدة كمنظمة دولية أرادوا أن تكون دعماً للسلام العالمى ، ومن ثم فإن نجاح المنظمة تجاه هذه الأزمة من خلال الانتصار لمطلب الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى التى أحتلتها إنما هو نجاح لها أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن يتحقق .

لذلك توفرت للولايات المتحدة الأمريكية الأسباب لمعارضة الاحتلال الإسرائيلى لسيناء وقطاع غزة ، والإصرار على انسحاب إسرائيل منهما ، فكان دورها فى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال أقتراح القرارات أو الموافقة على القرارات المقترحة التى تحقق هذا المطلب . ثم كان استغلالها لعلاقاتها الثنائية مع إسرائيل كى تبذل لها الضمانات حيناً ، وتمارس عليها الضغوط حيناً آخر ، كى تفرض عليها الانسحاب ، وبالتالى أثمرت هذه الضمانات وهذه الضغوط عن إزعان إسرائيل لمطلب الانسحاب حتى خطوط الهدنة بعد أن رأت تصميم الولايات المتحدة على ذلك . وبهذا كان البيان الذى ألقته جولدا مائير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الأول من مارس ١٩٥٧م إعلاناً للإنسحاب النهائى لإسرائيل ، وليتم ذلك فعلياً بالنسبة لغزة فى ٧ مارس ، وشرم الشيخ فى ٨ مارس ، ولتأتى بذلك جهود الولايات المتحدة فى انسحاب إسرائيل من سيناء وقطاع غزة ثمارها فى مارس ١٩٥٧م .

---

(228) Ibid , Message from Minister Ben Gurion to President Eisenhower , March 7 , 1957 , volume XVII , p.p. 379 – 380 .

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق .

(١) – الوثائق غير المنشورة .

(*) United Kingdom (Foreign office) : -
(*) -F.O. , 371 / 128131 , telegram No. 254 , February 7 , 1957 .
(*) -F.O. , 371 / 128131 , telegram No. 285 , , February 8 , 1957 .
(*) -F.O , 371 / 128131 , Report No. 619 , February 8 , 1957 .
(*) -F.O, 371/128131 , telegram , February 9 , 1957 .
(*) -F.O, 371 / 128131 , telegram No. 168 , February 11 , 1957 .
(*) - F.O, 371 / 1281312 , telegram No. 312 , February 11 , 1957 .
(*) - F.O , 371 / 128131 , telegram No. 677 February 11 , 1957 .
(*) - F.O. , 371 / 1281312 , telegram No. 312 , February 11 , 1957 .

٢– الوثائق المنشورة .

(A) United Nations : -
The year book of the United Nations 1956 .
United Nations Publications , New York 1957.
(B) United States (Foreign Relation) : -
(*) - Foreign relation, 1955 – 1957 , volume XVI ,
(*) - Foreign relation, 1955 – 1957 , volume XVII ,
Eitor : Nina j. Noring . Eitor in Chief : John P.Glennon
United States Governement printing office, Washington1990

ثانيا : المذكرات الشخصية .

(*) ديان يعترف (ترجمة : شوقي إبراهيم) ، دار التعاون للطباعة والنشر ، القاهرة د. ت .

(*) مذكرات أيزنهاور (ترجمة : هشام خضر) : مكتبة النافذة ، القاهرة ٢٠١٠ .

(*) مذكرات عبد اللطيف البغدادي : جزءان ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٧٧.

ثالثا : المراجع .

(*) أرسكين تشايلدز (ترجمة : خيري حماد) : الطريق إلى السويس ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٢م .

(*) صلاح بسيوني (السفير) : مصر وأزمة السويس ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٠م .

(*) قدري يونس العبد (الدكتور) : سيناء في مواجهة الممارسات الإسرائيلية ، سلسلة أقرأ ، العدد رقم ٥٣٦ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٦م .

(*) كمال عبد المجيد (اللواء) : معركة سيناء وقناة السويس ، سلسلة كتب قومية ، العدد رقم ٢٩١ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، أكتوبر ١٩٦٤م .

(*) لطيفة سالم (الدكتورة) : أزمة السويس ١٩٥٤ – ١٩٥٧ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٦م .

(*) محمد البحيري : حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠١١م .

(*) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، الطبعة الثانية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ١٩٨٢م .

ـــــــــــ : سنوات الغليان ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨م .

(*) محمد نصر مهنا (الدكتور) : مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ١٩٤٥ – ١٩٦٧م ، دار المعارف ١٩٧٩م .

رابعاً : الدوريات .

(*) صلاح العقاد (الدكتور) : الانسحاب الإسرائيلي من سيناء ، مجلة السياسة الدولية ، العدد رقم ٣٨ ، أكتوبر ١٩٧٤م .